الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال و علم المكتبات

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

شعبة: علوم الإعلام و الاتصال

تخصص: الاتصال و العلاقات عامة

الموضوع:

تفعيل علاقة الجامعة بالقطاع الخاص كآلية لتعزيز البحث العلمي جامعة 8ماي 1945–قالمة–ومجمع–عمر بن عمر أنموذجا

إعداد الطلبة:

– حساينية ليلى

– رزايقية شهرة

–زدام هاجر

إشراف الأستاذ(ة):

– بن زرارة أمينة

السنة الجامعية:2019/2018

شكر خاص لأستاذتي الفاضلة

الدكتورة : أمينة بن زرارة

و إلى كافة موظفي مجمع –عمر بن عمر–

و كافة موظفي رئاسة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–.

إهداء

إلى والدينا

إلى أخوتنا

إلى كل من دعمنا في طلب العلم

...نهدي هذا العمل.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشراكة بين مراكز البحث العلمي و القطاع الإقتصادي الخاص في تعزيز البحث العلمي، من خلال مجموعة من الأسئلة، أولها:عن كيفية و سبل تفعيل الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص لتثمين البحوث العلمية و مدى إهتمام القطاع الخاص بمخرجات الجامعة كذلك إستراتيجية الجامعة في تثمين البحث الأكاديمي و أبرز التحديات التي تواجهه.

إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز هذه الدراسة، و مثل مجتمع الدراسة في الجامعات الجزائرية، إخترنا شراكة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- و مجمع –عمر بن عمر-أنموذجا للدراسة إعتمادا على العينة المتاحة(المتيسرة)، و لغرض جمع البيانات إعتمدنا على الملاحظة العلمية المباشرة، و المقابلة كإداة رئيسية و التي إلتمست خصيصا لهذا الغرض، و الملاحظة العلمية بالمشاركة، كانت المقابلة مع إطارات مجمع –عمر بن عمر-، إضافة إلى سبر آراء طلبة ليسانس من قسم علم المكتبات و علوم الإعلام و الإتصال حول معيقات التربص بمجمع –عمر بن عمر-.

إمتد إطار الدراسة ما بين مارس و جوان 2019، و أخيرا قمنا بالتحليل التشخيصي لمتغيرات البحث من خلال تقنيات جمع البيانات المعتمدة.

كان من أبرز نتائج الدراسة أنها:

-هناك ضرورة ملحة تتمثل في سعي جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- إلى تفعيل علاقتها مع المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية عامة و مع مجمع عمر بن عمر خاصة و هذا لتكييف مخرجاتها مع المحيط السوسيو إقتصادي و متطلبات سوق العمل.

-الإستراتيجية التي إعتمدتها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- في إطار شراكتها مع مجمع –عمر بن عمر-في تثمين البحث العلمي، قائمة على:

*الرؤية الإستراتيجية: تمثلت في الآفاق المستقبلية و نتائج شراكة تساهم في النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة في مجال البحث العلمي.

*الأهداف: فالجامعة تهدف إلى الدخول في جو المنافسة العالمية من خلال االإرتقاء بجودة البحوث العلمي القائمة بجامعة قالمة.

الشراكة بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة و مجمع -عمر بن عمر- توجت بمجال تعاون لأبأس به، هذا ما ظهر خلال التحليل السابق، حيث ظهرت نشاطات شراكة جامعة قالمة و مجمع –عمر بن عمر من خلال:

*تربصات الطلبة بمجمع عمر بن عمر.

*التورات التكوينية.

*الأبواب المفتوحة.

*تبادل الزيارات التقنية.

-المركزية في وضع الخطط الإستراتيجية للنهوض بالبحث العلمي على الرغم من إختلاف المحيط السوسيو إقتصادي، لكل مركز بحث و سياقه العام الذي يؤثر و يتأثر به.

-بعد مناهج التدريس الأكاديمية و المتلقيات النظرية عن الميدان التطبيقي للطلبة ، هذا من أهم العوامل التي تؤثر على جودة مخرجات الجامعة.

-ضعف ثقة مجمع -عمر بن عمر-في كوادر جامعة –قالمة- و الأدمغة الجزائرية عامة، حيث يلجأ إلى الإطارات الأوروبية و الأجنبية في حال وجود خلل تقني أو إستشارة أو مشروع بحث قيد الإنجاز.

Resumé :

L’objectif de cette étude est d’identifier le rôle du partenariat entre les centres de recherche scientifique et le secteur économique privé dans la promotion de la recherche scientifique à travers d’un certain nombre de questions, la première étant de savoir comment activer le partenariat entre l’université et le secteur privé pour valoriser la recherche scientifique. La stratégie de l'université en matière d'évaluation de la recherche universitaire et des principaux défis à relever.

Pour compléter cette étude, nous avons utilisé une approche descriptive analytique, telle que la communauté des universités algériennes: nous avons choisi un partenariat universitaire le 08 mai 1945 et un composé d'Amor Ben-Amor, un échantillon de l'étude basée sur l'échantillon disponible. L’entrevue en tant qu’outil principal, spécialement conçue à cet effet, portait sur les bases du complexe - Amor ben Amor - en plus d’explorer les points de vue d’étudiants du Département de la bibliothéconomie et des sciences de la communication et de la communication sur les obstacles du complexe - Amor ben Amor -.

Le cadre de l'étude a été prolongé entre mars et juin 2019. Enfin, nous avons analysé les variables de diagnostic de la recherche à l'aide des techniques de collecte des données.

Les principaux résultats de l'étude ont été:

L’Université du 08 mai 1945 a un besoin urgent d’activer ses relations avec les institutions économiques et sociales en général et avec le complexe Amor Ben Amor en particulier, afin d’adapter ses résultats à l’environnement socio-économique et aux exigences du marché du travail.

- La stratégie adoptée par l'Université du 08 mai 1945 - dans le cadre de son partenariat avec Amor ben Amor - dans l'évaluation de la recherche scientifique, basée sur:

* Vision stratégique: représentée dans les perspectives d’avenir et les résultats d’un partenariat qui contribue à la croissance économique et

permet un développement durable dans le domaine de la recherche scientifique.
* **Objectifs**: L'Université souhaite pénétrer dans l'atmosphère de concurrence mondiale en améliorant la qualité de la recherche scientifique existante à l'Université de Cuelma.

Le partenariat entre l'Université du 8 mai 1945 - Aqala et Amor Ben Amor - a abouti à un important domaine de coopération, ce qui est ressorti de la précédente analyse.
* Cours des étudiants au complexe Amor Ben Amor
* Doctrines de formation
* Portes ouvertes
* Echange de visites techniques.

- Centraliser l'élaboration de plans stratégiques pour l'avancement de la recherche scientifique malgré le contexte socio-économique différent de chaque centre de recherche et son contexte, qui affecte et affecte.
- Après les programmes d'études et les bénéficiaires théoriques dans le domaine des étudiants appliqués, c'est l'un des facteurs les plus importants qui affectent la qualité des résultats de l'université.
- Le manque de confiance du composé - Amor Ben Amor - dans les cadres de l'Université - Algérie - et dans l'esprit de l'Algérie en général, où il a recours à des pneumatiques européens et étrangers en cas de défaut technique ou de projet de conseil ou de recherche en cour

قائمة المحتويات

العنـنوان	الصفحة
الإهداء.....	i
الشكر.....	ii
ملخص الدراسة.....	C-F
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
مقدمة.....	أ–ب
الإطار المنهجي للدراسة	19-4
إشكالية الدراسة	5
أهمية الدراسة.....	6
أهداف الدراسة.....	7
المقاربة النظرية للدراسة.....	7
الدراسات السابقةو جوانب الإستفادة منها.....	10
مفاهيم الدراسة.....	15
مخطط الدراسة	20
الفصل الأول:الإطار النظري للجامعة و القطاع الخاص	40-21
المبحث الأول:مقدمة عامة حول الجامعة.....	22
1–مميزات الجامعة.....	22
2–وظائف الجامعة.....	24
3–أهداف الجامعة.....	28
المبحث الثاني:القطاع الخاص و البحث العلمي.....	29
1–أهمية القطاع الخاص.....	29
2–أهداف القطاع الخاص.....	31
3–مساهمات القطاع الخاص في تثمين البحث العلمي.....	33
4–طبيعة العلاقة بين الجامعة و القطاع الخاص.....	35
الفصل الثاني:الإطار النظري للعلاقة بين القطاع الخاص و البحث العلمي	59-41
المبحث الأول:مقدمة في البحث العلمي.....	42
1–أنواع البحث العلمي.....	43

2-مراكز البحث العلمي..... 44
3-خصائص البحث العلمي و الباحث..... 47
4-مقومات البحث العلمي..... 49
المبحث الثاني:البحث العلمي بين الجامعة و القطاع الخاص..... 50
1-إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي..... 50
2-آليات الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص..... 54
3-معيقات و عراقيل الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص في تثمين البحث العلمي..... 56
الفصل الثالث:الإطار الميداني للدراسة -جامعة 08 ماي 1945 -قالمة و مجمع -عمر بن عمر- 90-60
الإجراءات المنهجية للدراسة..... 61
عرض متغيرات التحليل التشخيصي..... 73
خاتمة..... 93-91
قائمة المراجع..... 100-94
الملاحق..... 122-101

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي للنسق العام للشراكة.....	9
02	مخطط الدراسة.....	20
03	مخطط يوضح نظام الجامعة المنتجة.....	63
04	أعمدة بيانية توضح تطور حجم براءات الإختراع في الجزائر ما بين (1993-2003)..	64
05	دائرة نسبية توضح نسبة الأفراد ذوي الخبرة بمجمع عمر بن عمر.....	76
06	مخطط يوضح العلاقة بين الرؤية و الرسالة و الأهداف.....	87
07	معيقات تطبيق إستراتيجية تعزيز البحث العلمي بجامعة قالمة.....	89

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إختلاف الأهداف بين الجامعة و القطاع الخاص.....	37
02	إختلاف الميول بين الشركات الخاصة و الجامعات	38
03	معيقات عقود الشراكة بين الجامعة و البحث العلمي	58
04	بعض شراكات جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– مع المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادي.....	70
05	الشركات الرئيسية لمجمع عمر بن عمر	71
06	نسب الطلبة المتربصين بمجمع عمر بن عمر للموسم الجامعي 2019/2018	75
07	الفرق بين الإتفاقية الخاصة و الإتفاقية الإطارية	80
08	أنواع مخابر البحث	84

تحتل الجامعة مكانة رائدة في المجتمع،و تمثل قمة الطموح للأجيال الصاعدة في مراحل التعليم الأخرى، و بإعتبارها تحتل مكانة مرموقة في سلم القيم الإجتماعية، لأن صورتها تشكل رمز العلم و المعرفة و الرقي و التطور و الإزدهار، و مصدر تحليل و خلق و إبداع أفكار جديدة، كما تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية التي يلقى على عاتقها الكثير من المسؤوليات و المهام إلى جانب التدريس،البحث العلمي و خدمة المجتمع. كغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى التي تسعى إلى تلبية متطلباته من خلال إنفتاح المؤسسات على بعضها و من ثمة الإنفتاح على المحيط.

إن الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي و مؤسسات القطاع الخاص الإقتصادي، تمثل أحد الجوانب المهمة لتطوير المجتمع، و في ذات الوقت أهم مؤشرات تطوير البحث العلمي بالجامعات و المؤسسات البحثية. و تعتبر هذه الشراكة في مجال البحث و التطوير : هي شراكة إستراتيجية يستفيد منها كلا الطرفين؛ و بإعتبار أن مسألة الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص برزت بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول و الحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كإستراتيجية لتحسين عملية التدريس و الأنشطة البحثية و ربط الجامعات بعمليات التنمية و التطوير في المجتمع، فإن العلاقة بينهما علاقة تبادلية مستمرة من ناحية أن مخرجات الجامعة هي في الحقيقة مدخلات لسوق العمل و القطاع الخاص.

و من أجل تفعيل هذه الشراكة من المفروض أن يكون للقطاع الخاص كلمة في تخطيط مناهج التدريس، لأننا نظل لا نعرف ماذا يريد القطاع الخاص، و هو لا يعرف التغيرات التي تحدثها الشراكة مع الجامعات، و لا بد لهذه الاخيرة أن تجذب القطاع الخاص و تبين لهم أهمية البحوث العلمية التي تعتبر من أبرز الوظائف في الجامعة بإعتبارها الوسيلة الأمثل لتحقيق التقدم العلمي و الفكري و الإقتصادي و الإجتماعي، و تقدم أبرز الحلول التي تقضي على الكثير من المشاكل التي تواجه البحوث العلمية.

و من خلال هذا الطرح إرتأينا إلى معالجة هذا الموضوع في شقين: شق نظري و شق تطبيقي مسبوقين بمقدمة عامة و مذيلة بخاتمة تنطوي على مجموعة من النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

الشق النظري إحتوى على فصلين :

الفصل الأول، و الذي يحمل عنوان الجامعة و القطاع الخاص، و قد تناول مبحثين.

المبحث الأول؛ إستعرضنا فيه كل من مميزات و وظائف و أهداف الجامعة.

المبحث الثاني؛ أهمية و أهداف القطاع الخاص و مدى مساهمته في تثمين البحث العلمي.

أما الفصل الثاني ؛ فقد خصص للقطاع الخاص و البحث العلمي و كان تحت عنوان العلاقة بين القطاع الخاص. و البحث العلمين موزعة على مبحثين تحدثنا فيهما عن أنواع مراكز و خصائص و مقومات البحث العلمي.
كما كان لنا فيه الحديث عن إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي و آليات الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص و معيقات و عراقيل هذه الشراكة.

أما الشق التطبيقي تناولنا فيه الإطار الميداني للدراسة –جامعة 08 ماي 1945 قالمة- و مجمع عمر بن عمر و إستعرضنا كل من الإجراءات المنهجية و عرض متغيرات التحليل التشخيصي و في الأخير عرض نتائج الدراسة الميدانية.

يعد التعليم الجامعي من السبل التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد و المجتمع و بلورة ملامحه في الحاضر و المستقبل معا، و ضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيراته نحو طموحاته في التقدم و الرقي في مختلف ميادين الحياة.

فتعتبر الجامعة أعلى مؤسسات التعليم المعروفة في كل بلدان العالم، حيث توفر تخصصات مختلفة و متنوعة ينتهجها الطلبة بعد إستكمال دراستهم يتحصلون على المؤهلات التي تسمى الدرجات العلمية.[1]

في هذا السياق يجمع المهتمون بالشأن العام من الساسة و التربويين و الاقتصاديين على أن التعليم الجامعي يعد مصنعا للقيادات الفكرية و التقنية التي يناط بها مسؤولية التخطيط و التنفيذ لتحقيق التقدم على كافة المستويات، لذا لم تعد مهمة هذا النوع من التعليم قاصرة على تخريج متخصصين محليين، بل تعدت ذلك إلى صنع الكوادر البشرية القادرة على تفهم التقدم العلمي الهائل و الإنجازات التقنية المتلاحقة في هذا العصر، و المؤهلين للرقي بمخرجاتها وفق معايير قيمية و حديثة[2].

حيث تحددت مسؤوليات الجامعة في تعليم الطلبة و تلقينهم المعارف الجديدة و صقلها، بالإضافة إلى هذا تحقيق إكتشافات جديدة و توليد معارف حديثة، و يعتبر هذا الميزة الجوهرية للجامعة، فالبحث العلمي تختص به الجامعات دون غيرها من مؤسسات التعليم، و بإعتباره من الأمور التي تتطلب تمويلا معتبرا للإنفاق على الباحثين و توفير المصادر اللازمة و الإمكانيات التي تسهل من عملية إنتاج الأبحاث، تلجأ الجامعات إلى توفير هذه الإمكانيات من تنظيمات أخرى فاعلة في المجتمع كمؤسسات القطاع الخاص التي لابد أن تتظافر جهودها مع مراكز البحث للإرتقاء بالبحوث العلمية و جعلها ذات جودة عالية تتماشى و التطورات العلمية الراهنة، و لهذا إتجهت معظم الجامعات إلى الإندماج مع منظمات القطاع الخاص هادفة إلى تثمين البحث العلمي و تعزيزه و جعلها الوظيفة الأولى لها و تسخير ناتج البحوث العلمية كحل للمشكلات التنموية، و في دراستنا هذه ستظهر أهمية الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص في البحث و التطوير و كيفية توجيه النشاط البحثي و الإستشاري من خلال عدة نشاطات مشتركة بين الجامعة و المؤسسات الخاصة، فالشراكة عملية تعكس رغبة الأطراف المشتركة و إستعدادها للإندماج و المساهمة الفاعلة في جهود تحسين التعليم الجامعي و البحث العلمي و تطويرهما، وقد أدت الحاجة في هذا العصر إلى أن تصبح الشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي و القطاع الخاص أمر ضروري و هذا تبعا للثورات العلمية المتلاحقة، الأمر الذي إنعكس على الجامعات التي لا تستطيع القيام بدورها فيما

[1] روابحية رضا، **الجامعة:التنظيم و المسؤوليات**، الجزائر ,13Rouabhia.r.net سبتمبر 11:56 2018 pm.

[2] منصور بن عوض القحطاني، **الإنفاق على البحث العلمي:الواقع و المأمول**، بحث مقدم لورشة عمل طريق تفعيل وثيقة الأراء حول التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2005، ص7.

يخص البحوث العلمية و بمعزل عن البيئة الخارجية لاسيما القطاعات الخاصة، و هذا ما فرض عليها ضرورة الإنفتاح على البيئة من حولها و هو ما استدعى إقامة علاقات شراكة مع هذا القطاع.[1]

والملحوظ في الوضع الراهن الجامعات الجزائرية بصفة عامة، نجد أنها تعاني من نواحي ضعف يمكن تصنيفها إلى:

- روتينية الأداء: أن جميع البحوث العلمية في الجامعات في الغالب تكون على نفس الوتيرة على الرغم من التطورات الحاصلة في جميع المجالات، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل و مانعة لأية مبادرات أو جهود تطويرية
- الإعتماد على ميزانية الدولة: نظرا الإعتمادات المالية الجامعية تتمثل في الغالب فيما تخصصه الدولة للجامعات و تكاد تكون المصدر الرئيس إن لم يكن الوحيد لممارسة كافة الأنشطة داخل الجامعة، وعلى الرغم من وجود بعض الوحدات ذات الطابع الخاص و التي تمارس أنشطة داخل الجامعة، إلا أن إيراداتها غالبا ما تذهب لدفع مكافأت و تغطية نفقاتها.

و عليه، فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يصاغ كالأتي:

كيف يتم تفعيل علاقة الجامعة بالقطاع الخاص لتعزيز البحث العلمي؟

أما التساؤولات الفرعية فهي مبلورة كالتالي:

1. ما هي إستراتيجية الجامعة لتفعيل علاقتها بالقطاع الخاص لتعزيز البحث العلمي؟

2. ما مدى إهتمام القطاع الخاص بمخرجات الجامعة؟

3. ما هي العراقيل و التحديات التي تواجه البحث العلمي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث الحالي في محاولته لمعالجة قضية هامة من منطلق أن الموضوع هو واحد من أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتعزيز البحث العلمي و النهوض به، بالإضافة إلى أنه قد يفتح هذا البحث آفاقا أرحب في مجال شراكة القطاعين الجامعي و الخاص، حيث تعتبر دراستنا إمتداد للدراسات السابقة في هذا المجال، كما يعد في ذات الوقت تمهيدا لدراسات أخرى جديدة من خلال تقديم النتائج و المقترحات و التوصيات بالإضافة إلى توجيه سلوك الجهات المهتمة بمجال البحث العلمي.

[1] المرجع نفسه، ص13.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الهداف التالية:

- تحديد حجم الإهتمام بالبحث العلمي في ظل الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص.
- تحديد طبيعة و أهمية و مجالات الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص.
- عرض تجربة للشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص الهادفة لتثمين البحث العلمي و تعزيزه.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار موضوعنا و التي تجلت في ما يلي:

- موضوع مرتبط بالتخصص و يدخل ضمن إهتماماتنا، حيث أن كل نشاطات الشراكة و تنظيمها هي من مهمة قسم العلاقات العامة و الإنفتاح على المحيط الخارجي للجامعة.
- الحاجة لوجود إطار نظري يربط بين المتغيرين الأساسيين لموضوع الدراسة : تفعيل علاقة الجامعة و القطاع الخاص و تعزيز البحث العلمي
- الحاجة إلى الإطار التطبيقي الذي سيسهل لنا عملية الربط بين الميغيرين من خلال شراكة جامعة 08ماي 1945قالمة و مجمع عمر بن عمر . قالمة ..

المقاربة النظرية:

إن المقاربة التي يحلل على ضوئها تعزيز البحث العلمي من خلال شراكة الجامعة و القطاع الخاص هي حقل واسع، فقد ساهمت النظرية النسقية في إظهار العلاقة المشتركة بين الجامعة و البحوث العلمية الأكاديمية، و القطاع الخاص، إذ لا يمكن تعريف عنصر إلا بالنسبة للآخر و بالنسبة لحركة المجموعة(النسق)، و هذا ما جعلها تأخذ بعين الاعتبار الجامعة، و مجموع التنظيمات التي يحيط بها و سياقها العام الذي توثر و تتأثر به، والنظر إلى الجامعة على أنها واحدة من الأنساق التي لا يمكنها النشاط بمعزل عن محيطها الخارجي كباقي المؤسسات الأخرى.

فالجامعة تنشط وسط زحم هائل من المتغيرات التي تجعل منها مجبرة على التفاعل مع البيئة الخارجية بمرونة كبيرة لضمان تطورها و الإرتقاء بنشاطاتها.

و عموما يمكن تلخيص وضعية المؤسسة مقارنة ببيئتها في النقاط التالية:

- الجامعة بإعتبارها نسق تنتمي إلى نسق أكبر و هو الحيط الخارجي.

- النسق الأكبر أو المحيط الخارجي واسع و متعدد و يؤثر على الجامعة سواء على نشاطاتها الداخلية أو الخارجية.
- المؤسسة تؤثر في المحيط الخارجي (النسق الأكبر) من خلال ما تنتجه على شكل مادي أو شكل فكري أو علمي.
- المحيط الخارجي (النسق الأكبر) يتشكل من عدة أنساق فرعية و تعتبر الجامعة جزءا منها، و الجامعة لا يمكن أن ترتقي بنشاطاتها إلا بتكيفها مع الأنساق الفرعية الأخرى.

كما يطبق نفس المنظور بإعتبار الجامعة النسق الأكبر و الوحدات المكونة لها داخليا هي الأنساق الفرعية، و هذا يعني وجود نشاطات منظمة لأجزاء النظام المتكاملة و المتباينة و المتفاعلة فيما بينها، و هي الأنظمة الفرعية، و يبقى التنسيق بين هذه الأنشطة من مهام العنصر البشري بالجامعة بواسطة التنظيم الإداري.

و من منظور بنائي، يمكن تمثيل الجامعة على أنها تنظيم واسع للإنتاج الفكري و الأبحاث الأكاديمية بين فاعليها بطريقة تفاعلية، لتدعيم جودة الإنتاج الفكري و الاهتمام بكيف البحوث الأكاديمية.

و عليه، فالبحث العلمي يعتبر من الوظائف الأساسية للجامعة لتنمية المعرفة بشتى ألوانها عن طريق تجمع إنساني يهدف إلى إثراء المعرفة و تقدمها.

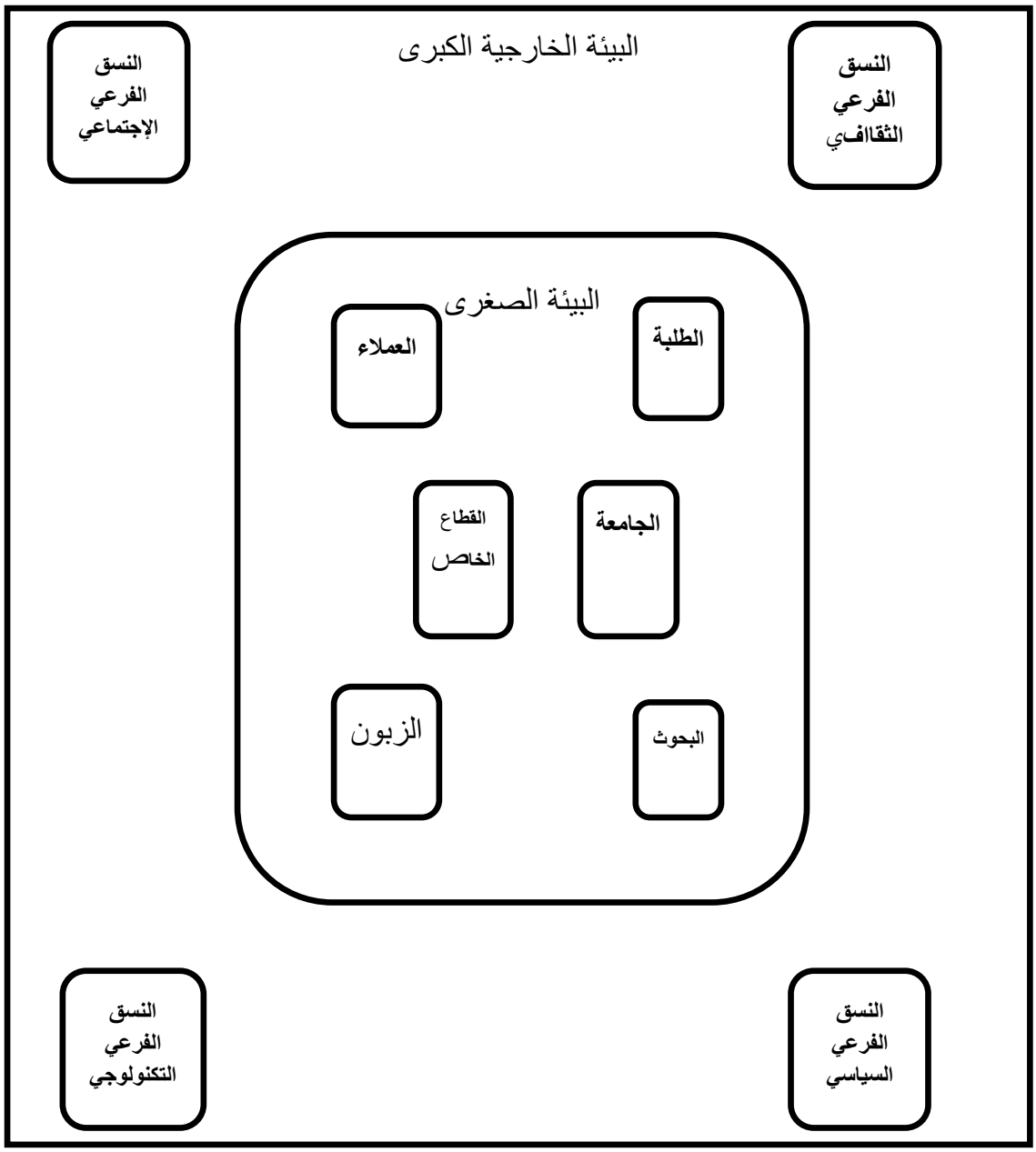

شكل رقـم 01:مخطط توضيحي للنسق العام للشراكة

عرض الدراسات السابقة:

نهدف من خلال عرض الدراسات و البحوث العلمية السابقة إلى إتمام ما توصل إليه الباحثون إن أمكن من خلال النتائج التي توصلت إليه دراستهم، و مقارنة هذه الأخيرة مع نتائج دراستنا، وقد يكون من الدراسات السابقة ما يعبر عن موضوع دراستنا بشكل عام، و جوانب الإستفادة منها.

الدراسة الأولى:

العلاقة بين التكوين الجامعي و المؤسسة الإقتصادية.

دراسة ميدانية على ضوء النسق المفتوح، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع تخصص تنظيم و عمل، من إعداد الطالبة سامية كواشي للموسم الدراسي 2005/2004 .

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول معالجة طبيعة العلاقة بين التكوين بالجامعة كمصدر لتخريج الإطارات في مختلف التخصصات بمعارف و مهارات كل حسب تخصصه و المؤسسة الإقتصادية كمستقطب لهذه الإطارات بتوظيفها و الإستثمار في قدراتها، و هذه الدراسة تكون في النسق المفتوح و خصائصه.

فهل يتوفر التكوين كنسق فرعي في الجامعة على خصائص النسق المفتوح على المؤسسة الإقتصادية كمحيط له في الجزائر؟

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، و تمثل مجتمع البحث في ''خرجي الجامعات، عمال المؤسسات الإقتصادية''، حدد حجم العينة بـ (08) مؤسسات إقتصادية على مستوى مدينة باتنة من بين 42 مؤسسة و تشمل هذه المؤسسات 213 خريج جامعة يشغلون مناصب مختلفة بهذه المؤسسات المتباينة.[1]

و قد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

كشفت النتائج الميدانية عن القطيعة شبه تامة بين التكوين الجامعي و ما يتلقاه الطالب خلال مشواره الدراسي و متطلبات العمل، فالجامعة ببرامجها تعيش بمعزل عن طبيعة الطلب الإجتماعي و الإقتصادي للمحيط الذي توجد فيه.

[1] سامية كواشي، **العلاقة بين التكوين الجامعي و المؤسسة الإقتصادية**، دراسة ميدانية في ضوء النسق المفتوح، رسالة ماجستير في علم الإجتماع تخصص:تنظيم عمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20052004.ص 29.

كما أن المؤسسات الإقتصادية نجدها تتجه أكثر إلى العنصر البشري المكون وفق متطلبات سوق العمل كمخرجات التكوين المهني و هذا لطبيعة ما يتلقاه.

أوضحت هذه الدراسة، أن المؤسسات الإقتصادية في حاجة أكثر إلى المؤهلين تحتيا في محيط خاص تتم في إطاره مختلف عملياتها الإنتاجية بعيدا عن الجامعة.[1]

جوانب الإستفادة من الدراسة:

إن بحثنا هذا يتخذ من هذه الدراسة سابقة له لكونها تتقارب معه في عدة نقاط، حيث يمكن إعتمادها كقاعدة إنطلاق و الإستفادة منها خاصة فيما يتعلق بإنطباق البحوث العلمية الأكاديمية مع متطلبات الخبرة المهنية ميدانيا... ، و عليه فإن وجه الإستفادة منها ضمني أكثر.

الدراسة الثانية:

دور التكوين الجامعي في ترقية البحث العلمي(تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام l m d)

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير للطالبة أسماء هارون 2011/2010.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول واقع تطبيق ظام ل.م.د في الجامعات الجزائرية من أجل ترقية المعرفة العلمية للطالب و الأستاذ و جمع موظفي الجامعة و تمحور إشكال هذه الدراسة : إلى أي حد يمكن أن يساهم التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الجديدة . نظام ل.م.د في ترقية البحث العلمي؟[2]

إعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح بالعينة لتشخيص واقع التكوين الجامعي في ظل معايير الجودة العالمية المتمثلة في إصلاحات التعليم العالي التي تشهدها المؤسسات الجامعية عامة و الجامعات الجزائرية خاصة من خلال تبني النظام العالمي الجديد ل.م.د.

تم إختيار عينة هذه الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة، حيث أنها مكونة من فئة طلبة L M D و الأساتذة المشرفين عليهم.

[1] سامية كواشي، المرجع السابق،ص309

[2] أسماء هارون، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية** ، تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د,رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 . 2010، ص 7,8.

فقد تم أخذ حجم عينة الطلبة من ثلاث كليات لولاية قالمة قدرت بـ250 طالب و طالبة، و نفس الشيء بالنسبة للأساتذة لكن قدرت حجم العينة بـ 62 أستاذ.[1]

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:

- نظام''ل.م.د'' يفتقر للوضوح لدى كل من الطالب و الأستاذ.

- عدم وجود دعم و توجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية و البشرية لتطبيقه

- نظام ''ل.م.د''تغير في شكل شهادة النظام الكلاسيكي و الإستمرار في مضمونه.[2]

جوانب الإستفادة من الدراسة:

هذه الدراسة تعتبر ذات أهمية بالغة في الكشف عن العديد من الجوانب الهامة و التي ستؤخد بعين الإعتبار في دراستنا هذه خاصة المتغيرين:الجامعة و البحث العلمي اللذان يحتلان وزنا ثقيلا في بحثنا.

الدراسة الثالثة:

الشراكة بن الجامعات و القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية

بحث مقدم إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه، الفلسفة في الإدارة التربوية تخصص إدارة التعليم العالين من إعداد الطالب:سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، 2007_2008.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول أنه رغم وجود العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية العلاقة بين البحث العلمي في الجامعات و القطاع الخاص و توفير اللوائح و النظم التي تنص على دور الجامعات السعودية في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي، غير أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن الجامعات لم تمارس دورها في البحث العلمي كما هو مأمول منها، و من جانب آخر مشكل التمويل من أجل دعم البحث العلمي في الجامعات و مراكز البحوث سواء من ميزانية الدولة أو من القطاع الخاص، في حين لن تجد الإستجابة الكافية في وقت أصبح فيه توفير الأموال لدعم أنشطة البحث العلمي مسؤولية جماعية، فإشكال

[1] أسماء هارون، المرجع نفسه، ص، 169,172.

[2] أسماء هارون، المرجع السابق، ص 208,213.

البحث هو: مادور الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية[1]؟

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا و التعبير عنها كما و كيفا.

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية و المتخصصين في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية و رجال الأعمال في الغرف التجارية الصناعية و مراكز البحوث في القطاع الخاص.[2]

عينة الدراسة: تم إتباع أسلوب دلفي في هذه الدراسة لذا فقد تم إختيار عينة الدراسة بصورة عمدية من مجتمع الدراسة و ذلك على فئتين :

الفئة الأولى: الأكاديميون بلغ عددهم 90 شخص.

الفئة الثانية:الخبراء التنفيذيون هم رجال الأعمال بلغ عددهم 82 شخص.[3]

و قد توصلت هذه الدراسة إلى عينة من النتائج أهمها:

- رسم سياسة عامة للبحث العلمي لتحقيق الأهداف المسطرة.
- قلة الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة من أجل تطوير البحث العلمي.
- عدم وجود التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية خاصة ذات التكلفة المرتفعة.
- إقتراح نماذج و أساليب متنوعة و ناجحة لتحقيق الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص[4]

جوانب الإستفادة من هذه الدراسة:

لقد أثارت هذه الدراسة العديد من النقاط التي تفيدنا في دراستنا و كشفت عن أبعاد و مؤشرات كثيرة و التي تمثل محور دراستنا و هي:''البحث العلمي,الجامعة,القطاع الخاص''، كما ساعدتنا في تطوير الجزء النظري في عدة نقاط.

[1] سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، **الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه، الفلسفة في الإدارة التربوية تخصص إدارة التعليم العالي بجامعة الملك سعود، 2007,2008 ص 5,8 .

[2] سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، المرجع نفسه، ص132-135.

[3] سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، المرجع السابق، ص 250- 252

[4] سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، المرجع السابق، ص 250-252.

الدراسة الرابعة:

إستراتيجية مقترحة للشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، تخصص تخطيط التعليم و إقتصادياته، جامعة سوهاجالية التربية من إعداد عبد العزيز بن محمد الغامدي، 2006.

تمحورت إشكالية الدراسة حول:أهمية الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص، رغم هذا إلا أنه توجد مؤشرات تدل على وجود ضعف في تطبيقاتها ببعض الجامعات السعودية و خاصة الناشئة، و أنه من أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعفها هو إفتقار الجامعات لتخطيط برامج الشراكة، و ضعف وضوح أهداف الشراكة بين الجامعات و مؤسسات القطاع الخاص، و كذلك ضعف رؤية الجامعة و أهدافها و هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على درجة أهمية هذه الشراكة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، و الكشف عن أهم معوقاتها التي يمكن الإستفادة منها في دعم و تعزيز الشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص و التساؤولها الرئيسي هو:

ما درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟ [1]

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال جمع البيانات و عرضها و تحليلها

أما مجتمع الدراسة فيتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة ذكورا و إناثا البالغ عددهم 535 عضو.

و طبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة،بلغ عددها 277 عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة،و تم سحب العينة بطريقة الطبقية العشوائية بالأسلوب النسبي.[2]

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الشراكة بين الجامعة و القطاع الخاص تمثل أحد أهم الركائز الأساسية لنجاح العملية التعليمية.

إن تفعيل هذه الشراكة يساهم في التواصل الحقيقي للجامعات مع التنمية و المجتمع.

هناك العديد من المعوقات التي تعيق تفعيل الشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص.

[1] عبد العزيز بن محمد الغامدي، **إستراتيجية مقترحة للشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه في تخطيط التعليم و إقتصادياته، جامعة سوهج، 200، ص 421. 420.

[2] عبد العزيز بن محمد الغامدي,المرجع نفسه,ص422

ضعف الإهتمام بالجانب التسويقي من أهم معوقات الشراكة.[1]

جوانب الإستفادة من الدراسة:

هذه الدراسة أفادتنا كثيرا في العديد من الجوانب كونها تتقارب مع دراستنا بشكل كبير، بالإضافة إلى أنها أفادتنا في تحديد المتغيرات و أهم مفاهيم دراستنا و أيضا تعزيز الجانبين النظري و التطبيقي.

مفاهيم الدراسة:

أ. الجامعة:

. لغويا:

جمع: جامعون و جوامع، المؤنث:جامعة، و الجمع المؤنث:جامعات و جوامع.

جامع: من أسماء الله الحسنى.

المسجد الجامع: الذي تصلي فيه الجمعة.

أمر جامع: له خطر يجتمع لأجله الناس.

جامع الأموال: الذي يجمعها و يراكمها

جامع: فاعل من جمع.[2]

[1] عبد العزيز بن محمد الغامدي، المرجع السابق، ص 432. 436.

[2] معجم المعاني، **لكل رسم معنى.سمير كرم** (بيروت:للتوزيع و النشر,1992)،ط7، التنسيقية، ص297.

. إصطلاحا:

الجامعة: مصطلح مأخوذ من الكلمة الانجليزية universités و الذي يعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة، من أجل ممارسة السلطة و هكذا استخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة و الطلاب من مختلف البلدان و الشعوب.

و الجامعة بمفهومها الحديث ووظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم، ولا الأمس القريب، إنما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جدورا و فكرا و عملا و ممارسات.[1]

. التعريف الاجرائي:

هي جامعة 80ماي1945 . قالمة . المؤسسة سنة 2003 هي واحدة من مراكز البحث العلمي في الجزائر و التعليم الأكاديمي، تعمل على مواكبة الطلب المتزايد في التعليم العالي و ضمان تكوين أكثر مرونة و فعالية للطلبة يتماشى مع متطلبات الواقع و سوق العملن و بما يساهم في التنمية المحلية و الوطنية لمختلف المؤسسات.

و في مجال البحث العلمي تحتوي الجامعة على 23 مخبر بحث بمجموع 800 أستاذ و أكثر من 75 مشروع بحث سنة2018.

أما في مجال التعاون و العلاقات الخارجية فقد بلغ مجموع الإتفاقيات المبرمة مع مختلف القطاعات الوطنية و الدولية 109 اتفاقية، منها 76 اتفاقية وطنية و 33 دولية و21 تظاهرة علمية منجزة في ظل إنفتاحها على محيطها الخارجي للإرتقاء بالبحث العلمي و تعزيزه.[2]

. ب . القطاع الخاص:

لغويا:

قطع، يقطع، قطعا، و قطاعا

قطع: أي فك و جزء أو قص

قطاع: جمع قطيع

[1] خيضر بن مسعود الخضير، **الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و التحديات للجامعات المحلية في الدول العربية**، جامعة الملك فهد للبترول لمعادن الظهران، تاريخ الاتاحة 04 فيفري2006 متاح في: http ://www .Kfupm.edu.sa/conference.ppt

[2] عبد الحفيظ شغيب، أمانة مدير جامعة 08 ماي 1945 . قالمة.

قطاع: إسم

الجمع: قطاعات

القطاع من الليل:طائفة منه تكون منه في أوله إلى ثلثه

هذا وقت قطاع الطير: وقت طيرانه من بلاد إلى أخرى.

موسم قطاع النخيل: موسم جنيي التمور

قطاع خاص: أعمال و خدمات و مشاريع يقوم بها الأفراد

قطاع عام: أعمال و خدمات و مشاريع خاضعة للدولة

قطاع: جزء من أرض أو إقليم كقطاع غزة.[1]

. إصطلاحا:

يمكن أن نعرف القطاع الخاص كما يلي:

يعرف على أنه قطاع في الإقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، حيث يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة السوق.

كما يعرف على أنه هو مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فردٌ، أو مجموعةٌ من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواءً بالإعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهمُ القطاع الخاص بتوفيرِ الدخل للأفراد، من خلال وجود مجموعةٍ مِن فرص العمل ضمن المنشآت الخاصة.[2]

. التعريف الاجرائي:

تعريف شركة عمر بن عمر: شركة عمر بن عمر شركة عائلية، إختصت بتحويل المنتجات الزراعية الغذائية، أنشئت على يد السيد بن عمر الأب، إمتازت منتجاتها بالجودة العالية، و هو ما يجعلها الرائدة في مجال الإنتاج ألغدائي على المستوى الوطني، و بعد وفاة الأب تولى الأبناء مسؤولية الإدارة بالسير على خطى أبيهم، وقد قاموا بتطوير الشركة و تحديثها و توسيعها، حتى أصبحت اليوم بثلاث شركات رئيسية،كل في اختصاصها:

. شركة مطاحن عمر بن عمر.

[1] بطرس البستاني، **محيط المحيط**، بيروت: مكتبة لبنات،1987، العقل، ص 266.

[2] حسن عمر، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1965،ص230

. شركة عجائن عمر بن عمر.

. شركة المصبرات عمر بن عمر.[1]

. ج . البحث العلمي:

. لغويا:

بحث، يبحث، بحثا و باحثا.

بحث عن/بحث في: فهو باحث، و المفعول مبحوث.

بحث الأرض: حفرها و طلب شيئا فيها بحث في الأرض.

بحث عن مكان إختفاء صديقه: فتش عنه.

بحث موضوعه بحثا دقيقا: رسمه و عرف رقائقه و حقائقه هم في حركة و جهاد.[2]

إصطلاحا: هو محاولة جاهدة في شيء ما للوصول إلى نتيجة ما، أو تفسير كامل أو جزئيا بطريقة واقعية.[3]

العلم:

لغة:

علم و علماء

هو أعلم من غيره بعلوم الفقه :أعرفهم و أدراهم.

الله أعلم:أي هو العالم بكل شيء.[4]

إصطلاحا:

هو الفكر الناتج عن دراسة السلوك و شكل و طبيعة الأشياء،مما يؤدي إلى الحصول على معرفة عنها، و يعرف على أنه المناقض للجهل، فهو إدراك و معرفة الأشياء بناءا على الهيئة التي عليها إدراكا تاما و جازما.[5]

[1] -http://www.amor-benamor.entreprise dz.com

[2] بطرس البستاني، مرجع سابق، ص 46.

[3] روابحية رضا، مرجع سابق، ص 82.

[4] بطرس البستاني، مرجع سابق، ص 294.

[5] روابحية رضا، مرجع سابق، ص 106.

التعريف الإجرائي:

هو توجيه الأنظار نحو مشكلة تعزيز البحث العلمي و إثارة التساؤولات حولها و السعي إلى الإجابة عنها بالإعتماد على منهج علمي يتناسب مع دراسات علوم الإعلام و الإتصال و مجموعة من المعايير التي تساهم في الخوض في هده الإشكالية و عليه تخضع الحقائق التي يتوصل إليها للتحليل و المنطق و التجربة و القياس.

البحث العلمي:

هو الطريق الوحيد للوصول إلى المعرفة حول العالم، فمصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين هما:البحث و العلمي.

أو هو السؤال أو التقصي عن حقيقة معينة أو أمر معين، كما أنه لا يعتمد على السؤال و الطلب و التقصي و إنما يعتمد أيضا على التفكير و التأمل و التنقيب حتى وصول الباحث إلى هدفه و مبتغاه.[1]

[1] روابحية رضا، مرجع سابق، ص 108.

1. الجامعة و القطاع الخاص :

لقد زادت الحاجة في الوقت الحالي إلى تعزيز الروابط بين الجامعات و القطاع الخاص بشكل كبير نتيجة الإهتمام الذي تبذلة الجهات المسؤولة الأولى، للإرتقاء بالإنتاج العلمي و زيادة قدراتها التنافسية، و الإهتمام بمواكبة التطور التكنولوجي و الإبتكارات العلمية من جهة، و من جهة أخرى تماشيا مع متطلبات سوق العمل و واقع الإنتاج و خدمة المجتمع، و في هذا الفصل سيتم تناول النقاط التالية:

وظائف الجامعة و مميزاتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إضافة إلى أهمية و أهداف القطاع الخاص و مساهماته في البحث العلمي و طبيعة العلاقة بين المؤسسة الإقتصادية الخاصة و المؤسسة العلمية الاكاديمية.

1.1 مقدمة عامة حول الجامعة:

1.1.1مميزات الجامعة:

مما لاشك فيه أن الجامعة هي أعلى مستويات التعليم الجامعي، و أنها تختلف عن غيرها من مستويات التعليم الأخرى، فهي أعلى قمة الهرم الأكاديمي والأصل في الجامعة أنها مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم للدراسة و البحث و المعرفة، وينظرون إلى الحياة ومشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة، ويستعينون في الإضافة إلى المعرفة مع طلابهم بالكتاب والمعلومات والمختبر أو الدراسة الميدانية وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة بعد أن تطور مفهومها من مجرد الكليات أو المدارس العليا التي تقوم على تعليم القلة المختارة لممارسة مهنة أو أكثر من المهن الحرة، وفي هذا الصدد يمكن إعطاء بعض الخصائص المميزة للجامعة بإعتبارها مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات الآداب والفنون والقانون والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والانسانية، ومدارس أو كليات للدراسات المهنية، وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة، أو عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث، فحسب حامد عامر، فإن الجامعة لها مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:[1]

-أ- جامعة للمعارف العامة و المشتركة:

و هذا لإعتبارها جماع لمختلف منتجات الفكر و التصور و الخيال الإنساني، ففيها تلتقي مختلف الثقافات الوطنية بخصوصياتها التي تشاركها في الفهم و المعاني و المصائر الحياتية، مع الثقافات الإنسانية الأخرى و هذا ما يكسبها طابع الجماعية فتعقد و تنوع و تباين الثقافات بدوره يعتبر جزء من البحث العلمي.

-ب- تنشأ في المجتمع و يحدد أهدافها ووظائفها حيث تعتبر عنصرا متفاعلا منه:

حيث يكمن دور الجامعة في تطوير المجتمع و تنميته، و توسيع آفاقه المعرفية و الثقافية ؛ من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تمتلك المعرفة و العلم و التدريب، قادرة على العمل في مختلف المجالات و التخصصات العلمية ؛ حيث توظف طاقاتها و إمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم ، وإعداد القوى البشرية، إضافة إلى خدمة المجتمع ؛ فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع، وأداة لصنع قياداته الفنية و

[1] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسات الجامعية للدراسات،لبنا، ،2000،ص131.

المهنية و الفكرية خاصة مع ما نشهده من بروز مجتمع المعلومات و مجتمع المعرفة التي تؤثر على التغيرات الإجتماعية المستمرة[1].

وهذا ما يؤكد الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم مع طبيعة العصر ؛ كون الإعداد الجيد للأجيال يساهم في نقل الثقافة و العمل على خدمة المجتمع و تنميته بجميع جوانبه الإجتماعية و الاقتصادية و المعرفية و السياسية.[2]

-ج- تتميز بالتغير و الحركية و مواكبة التطور المحلي و العالمي:

و يضيف حامد عامر أن القطاع الخاص يتميز بمرونته وقدرته السريعة على التكيف مع متطلبات وظروف الطلبة، فإذا أخذنا وقت الطالب بعين الاعتبار نجد أن عدداً كبيراً من الطلاب يعمل ويدرس في وقت واحد، ثم إن بعض المهتمين باستكمال دراستهم الجامعية لا يملكون الوقت للحضور للجامعة إلا في أيام عطلة نهاية الأسبوع، لذا يصبح إختيار الدراسة في الجامعات أسهل لهم وأكثر تلاؤماً لظروفهم، كما أن مؤسسات التعليم العالي تقوم بتقديم تخصصات متنوعة وشاملة داخل الدولة بحيث توفر على الطالب عناء السفر لدراسة التخصص الذى يرغبه خارج الدولة طالما أنه أصبح متوفراً هنا و يواكب مختلف التطورات الحاصلة عالميا.

- د- تتميز بعدة مهام متكاملة:

الجامعة يقع عليها واجب آداء عدة وظائف التي تطورت بتطور المجتمع علميا و تكنولوجيا، فبعد ما كانت مهمتها المحافظة على المعرفة القائمة و نقلها إلى الأجيال، أصبحت هادفة تعمل على نمو المعرفة و تطويرها في إطار ما يعرف بالبحث العلمي[3].

[1] محمد مصطفى الأسعد، مرجع نفسه، ص135.

[2] محمد مصطفى الأسعد، مرجع نفسه،ص 136.

[3] محمد مصطفى الأسعد،مرجع نفسه،ص 137.

2.1.1مسؤوليات ووظائف الجامعة:

تتحدّد وظيفة الجامعة في أي مجتمع في ثلاث مهام تتكامل فيما بينها ولا تغني واحدة منها عن الأخريين، وهي: نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع,وسنفصل ذلك في مايلي:

-أ- وظيفة التعليم:

توفر الجامعة للطلاب الملتحقين بها تعليما ثابتا ومستمرا لسنوات عديدة، هدفه تزويدهم بالخبرات والمهارات العلمية النظرية والتطبيقية التي تؤهلهم لتولي مسؤوليات العمل في القطاعات المختلفة للمجتمع، وهذا التعليم يتولى القيامَ به أساتذة ذوو تأهيل علمي عال ويحملون أعلى الشهادات العلمية ويمارسون مهام البحث، وهم أنفسهم معنيون بتطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم والتعمق في تخصصاتهم ومواكبة التطور العلمي المستمر. ولا يمكن للجامعة أن تحقّق هذه الوظيفة ما لم يكن هناك تواصل مستمر بين الطلبة والأساتذة، وما لم يكن هناك إهتمام من الطالب بحضور الدروس والمحاضرات وإجتهاد في الازدياد من المعارف، بارتياد المكتبة الجامعية والتعمق في المواد الدراسية من خلال التواصل مع المصادر والمراجع بأنواعها المختلفة الورقية والإلكترونية، و تهدف هذه الوظيفة إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها و إعداده للعمل المستقبلي، من خلال تحصيل المعارف و حفظها و تكوين الإتجاهات الجيدة عن طريق الحوار و التفاعل و توليد المعارف و العمل على تقدمها، و تعد عملية التعليم إحدى الوظائف التي تقوم بها الجامعة للإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة شاملة، أي تمكين الجامعة من آداء وظيفتها في تنمية الموارد البشرية [1]

-ب- وظيفة البحث العلمي:

تهيئ الجامعة للطالب أن يتدرب على البحث والتنقيب وجمع المعلومات وتحريرها أثناء المرحلة الجامعية. وبعد إنتهاء المرحلة الجامعية الأولى، هناك من الطلاب المتخرجين بتفوق من يتفرغون لمرحلة جامعية ثانية تكون مهمتهم فيها هي البحث العلمي بغرض الوصول إلى معارف جديدة تُضاف إلى المعرفة العلمية، لتوظيفها في تطوير المجتمع وترقيته ومعالجة مشكلاته وتنمية قطاعاته و التفرغ للبحث العلمي الذي يتطلّب إستعدادات خاصة لا تتوفر عادة عند كل الطلاب، مثل الصبر وإحتمال المتاعب والتحلي بروح الإحتساب وتوفر الأهلية العلمية والذكاء، ولذلك عادة ما يكون الباحثون في أي مجتمع قلة قليلة، ولكن نفعها للمجتمع قد يفوق نفع بقية أفراده، و تهدف هذه

[1] راتب مسعود،مرجع سابق،ص56-57.

الوظيفة إلى توليد المعرفة و تحقيق التقدم التكنولوجي، فالأبحاث هي التي قادت إلى التكنولوجيا المتطورة و التقدم الذي نشهده اليوم في البلدان المتقدمة، و أصبح معروفا أن معدل النشاطات في الأبحاث و كثافتها علاقة إيجابية بمعدل التنمية، حيث كان للأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التاريخ بالغ الأثر في مجالات الصناعة و الزراعة و مختلف جوانب الحياة، على الرغم من أن عددا كبيرا من مراكز الأبحاث قد أنشيء بصفة مستقلة عن الجامعات، إلا أن أبحاث الجامعات مازالت إلى حد كبير أكثر أهمية و دقة من غيرها من الأبحاث في بعض الدول،و البحث العلمي الذي نقصده هو تلك العملية النظامية للبحث عن المعلومات ذات الصلة بالموضوع محور الدراسة من خلال معرفة المشكلة و تحديدها و صياغة الفرضيات و إقتراح الحلول، و جمع و تنظيم و تقييم البيانات و الخروج بإستنتاجات و مضامين لمعرفة مدى إتساقها مع الفرضيات، و بهذا يكون البحث العلمي وسيلة الإنسان لدراسة الظواهر ذات الإهتمام بهدفه الذي يعتبر المحاولة الدقيقة و المنظمة للوصول إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية و تثير قلقه و تهدد حريته، حيث يبين راتب مسعود كيف يساهم العلم في تسهيل سيطرة الإنسان على الوسط المحيط به، و تسخير هذا الوسط بما فيه مصلحته و إستمرار حياته من خلال تطوير الآلات و المعدات و الأجهزة و الأدوات، كيف قام الإنسان بإستخدام العلم لمعالجة بعض الأضرار التي نشأت بسسب العلم أو غيره و محاولة التقليل من تفاقمها و تزايدها. [1]

- ج - وظيفة الخدمة العامة و المجتمع:

أعادت اليوم الجامعات النظر في دورها في المجتمع و علاقتها مع مكوناتها المتنوعة، و هذه العلاقة بين التعليم العالي و المجتمع تمثل بصورة عامة الوظيفة الثالثة للجامعات، و قد أشار كثير من الخبراء في التعليم العالي أن الوظيفة الثالثة يقصد بها العلاقة بين التعليم العالي و المجتمع إلى جانب الوظيفة الأولى و الثانية عادة ما ينظر إليها على أنها مجموعة وظائف محددة، لتكون بدورها متميزة عن البحث و التعليم في مجال التعليم العالي، و علاوة على ذلك ينوه تونابر إلى أن الوظيفة الثالثة هي مجموعة كبيرة و متنوعة من النشاطات، التي تشمل إستخدام الأجيال للمعرفة و الإفادة منها و كذلك الإمكانات الأخرى للجامعات في خارج البيئة الأكاديمية[2].

و بذلك تعد الوظيفة الثالثة للجامعات مكونا أساسيا مهما لأي دور من من أدوار الجامعة، سواءا كانت بصورتها الكاملة أو حال كونها جزءا لا يتجزأ من الوظيفة الأولى أي التعليم ؛ و لكي تستطيع الجامعات رسم رؤية

[1] راتب مسعود،مرجع سابق، ص56-57.

[2] صدر عن وزارة التعليم العالي السعودي، **وكالة المعلومات و التخطيط، الإدارة العامة للتخطيط، الوظيفة الثالثة للجامعات**، 2014/1435، ص12.

صحيحة تستطيع من خلالها تحقيق إحتياجاتها الرئيسية فإن دورها منوط كما هو السائد في الأدبيات الخاصة بالتعليم العالي بثلاثة وظائف رئيسية و هي : التدريس،البحث و خدمة المجتمع، التي تعتبر خلافا للوظيفتين المعروفتين من حيث مفهومها و مؤشرات قياسها، فبعض ممارساتها و فعالياتها قد تقع تحت مظلة التدريس أو البحث العلمي و مبررات الإهتمام بالوظيفة الثالثة هو ما يشهده العالم اليوم من تحديات و متغيرات عالمية على جميع الأصعدة العلمية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية،و تعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع تؤثر و تتأثر بالجو الإجتماعي المحيط بها،فهي وليدة المجتمع و أداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة المحيط بها، فهي وليدة المجتمع و أداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية و السياسية و المهنية و الفكرية، و أمست الوظيفة الثالثة في كثير من الجامعات حكرا على خدمة المجتمع من خلال عقد الدوارات و البرامج و إلقاء المحاضرات.

و يحظى هذا المفهوم بإهتمام كبير من قبل خبراء التعليم العالي لكونه يستوعب بصورة أشمل الدور المنوط بالجامعات، فالوظيفة الثالثة تقوم على تحديد إحتياجات الأفراد و المؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج و الأنشطة التي تلبي هذه الإحتياجات من خلال مؤسسات التعليم العالي من جامعات و كليات و معاهد و مراكز بحثية، فمفهوم هذه الوظيفة يتبلور في نشاط تعليمي يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة عبر نشر المعرفة خارج أسوارها، و ذلك بغية إحداث تغييرات سلوكية و تنموية في البيئة المحيطة بالجامعة و وحددتها الإنتاجية و الإجتماعية المختلفة، و للقيام بذلك ينبغي أن تقوم الجامعات بنشر الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية و إشاعته و تبصير الرأي العام حول ما يجري في حقل التعليم من حيث الفكر و الممارسة، و في هذا الشأن ينبغي على الجامعات أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع و تقديم مقترحات و حلول لقضاياه و مشكلاته، و من الوظائف و المهام التي تقوم بها الجامعة خدمة للمجتمع نذكر:

1- التكوين العلمي العالي:

فالطالب الجامعي الذي يقضي عدة سنوات في الجامعة، يتلقى خلالها مئات الدروس والمحاضرات، ويطلع على عشرات المصادر والمراجع، ويحضّر تظاهرات علمية وثقافية كثيرة، تتوسّع مداركه وتتعمّق معلوماته وتزداد ثقافته، فيتهيأ له بذلك تكوين علمي عال لا يمكن أن يحظى به غيره ممن لم يتمكّن من الالتحاق بالجامعة ولم يطلع على المعارف والمعلومات التي توفرها الدراسة الجامعية.

2- التأهيل النفسي والاجتماعي:

يدخل الطالب الجامعة عادة في سن الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة، أي في السن التي يصبح فيها راشدا ويتهيأ

للتواصل مع الحياة وتحمل المسؤوليات،وفي هذه السن يحتاج عادة ليتأهّل نفسيا واجتماعيا أن ينخرط في المجتمع ويتواصل مع فئاته، ولا شك أن الجامعة تعتبر أفضل مكان يمكن للطالب فيه أن يُحَصِّلَ هذا التأهيل. فالتأهيل النفسي الذي يُقصد به نضج الملكات النفسية والعقلية، ممثلة في فهم حقائق الحياة والقدرة على مقاومة الصدمات ومواجهة التحديات وعدم الانهزام أمام الظروف،كل ذلك تعتبر الجامعة مجالا لتحصيله، لأن الطالب سيجد نفسه في كل مرة أمام تحديات من نوع ما علمية أو إدارية أو إنسانية، وكلما صبر عليها وعالجها بحكمة ورؤية كلما ازداد نضجا في نفسه وعقله.وكذلك الحال بالنسبة للتأهيل الاجتماعي ؛ فالجامعة تهيئ للطالب فرصة الإحتكاك بأصناف متعدّدة من الناس، تختلف ميولهم ومواقفهم وسلوكياتهم وطريقة تعاملهم، وكلما إزداد احتكاك الطالب بهذه الأصناف المختلفة من الناس كلما إكتسب التأهيل الاجتماعي الذي يمكنه بعد ذلك من التعامل مع القطاعات العريضة للمجتمع عندما تنتهي المرحلة الجامعية وينطلق منها إلى الحياة الرحبة الفسيحة[1].

3 – إثراء التجربة وتنويع العلاقات الإنسانية:

تهيئ الجامعة للطالب المرور بتجارب قد لا يمكنه أن يمر بها في أي مؤسسة أخرى أو مجال آخر من مجالات الحياة. فالاحتكاك بالأساتذة ذوي الخبرة والتجربة وطلب نصائحهم وتوجيهاتهم والاستفادة منهم في كل ذلك، تجربة غنية وثرية لا يمكن أن يجدها الطالب بعد نهاية مرحلة دراسته الجامعية، وكذلك الاحتكاك مع طلبة من بيئات مختلفة وذوي اهتمامات متعدّدة وطموحات متباينة ومواهب واستعدادات متنوعة، كل ذلك مما يثري ثقافة الطالب ويغني تجربته وينوع علاقاته الإنسانية، ويمكنه من اكتساب تجارب غنية لا يتهيأ له أن يكتسبها بنفس الصورة والمستوى من بيئة أخرى غير الجامعة.

4 – الإنفتاح على الحياة العامة والاهتمام بقضايا المجتمع وحاجاته:

كانت الجامعة وما تزال مسرحا للتيارات الفكرية والثقافية والسياسية التي تحاول دوما أن تجد لها أتباعا وأنصارا بين طلبة الجامعة، وتعمل على هيكلتهم ضمن التنظيمات الطلابية، بقصد توجيههم لخدمة أهدافها وتحقيق توجهاتها، التي عادة ما تكون مرتبطة بمواقفها من القضايا العامة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.

والطالب الذكي هو الذي يحسن دراسة هذه التيارات ويقف منها كلها على مسافة واحدة، ويحرص على أن يستفيد منها كلها ما يمكنه من تكوين آراء صحيحة ومواقف موفقة من هذه القضايا، ولاشكّ أن إنفتاح الطالب على القضايا العامة، واهتمامه بها،باعتباره مواطنا ينتمي إلى بلد عريق في التاريخ وإلى مجتمع متنوع الأعراق

[1] عن وزارة التعليم العالي السعودي،مرجع نفسه،ص13.

والثقافات، وبصفته إنسانا له انتماء حضاري إلى أمة رائدة هي أمة الشهادة والقيادة،مما يزيد في خبرته وتجربته في الحياة ويفتح له آفاقا رحبة في تحقيق انتمائه الحضاري وممارسة وظيفته الاجتماعية والإنسانية[1].

3.1.1 أهداف الجامعة:

إن كل مجتمع يؤسس جامعته بناءا على مشاكله الخاصة و تطلعاته و إتجاهاته السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية،فالجامعة متجذرة في عمق النسيج الإجتماعي غير المنغلقة على ذاتها و المتفتحة على العالم الخارجي يجب أن تقوم بدور هام و رئيسي في التجديد و الإتصال بالعالم الخارجي، و يجب أن تكون أحد الباحثين الأساسيين في بناء الأمة و ترسيخ ثوابتها و ترسيخ خصوصيتها الحضارية، و لقد حدد حامد عمار في كتابه الإصلاح المجتمعي أن أهداف الجامعة تحدد على حسب متطلبات المجتمع.

في مايلي نذكر أبرز أهداف الجامعة:

-أ- إعداد الطالب كي يؤسس علمياً على قاعدة تراثه وخلفيته الثقافية:

توفير بيئة تتميز بالتحدي يكتسب فيها الطالب مهارات تعزز روح القيادة والإبداع والعمل في إطار فريق عالي الأداء ؛ إلى جانب ضمان البعد الثقافي في التعلم بما يسمح بالتفاعل البناء مع الثقافات الأخرى في العالم.

-ب- مساعدة الطالب على تطبيق معرفته ومهاراته وتدريبه في مجال عمله:

ضمان وجود بيئة فكرية صحية تمكن الطلبة من التفكير والنقد والتحليل والوصول لنتائج، و مساعدة الطلبة على التكيف مع حركة التغير التكنولوجي من خلال عمل الفريق وتأكيد الإعتبارات الأخلاقية والتواصل الفاعل، إضافة إلى تحليل وتوظيف منهجيات تقليدية وإبتكاريه في التعلم تؤدي لإعداد طلبة قادرين على الإندماج في سوق العمل.[2]

[1] عن وزارة التعليم العالي السعودي,مرجع نفسه,ص 17

[2] علي الراشد، **الجامعة و التدريس الجامعين**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 1998، ص76-78.

-ج- تزويد الطالب بالبرامج الأكاديمية والخدمات والتسهيلات والمعلومات التقنية لتعزيز العمل الجماعي وتحقيق النقد الفكري الشامل والتطوير الذاتي:

و هذا من خلال توفير وتعزيز بيئة تعليمية محفزة في القاعة الدراسية، يكون لها تأثيرات مادية أو جسمانية ونفسية على سلوك الطلبة، مع تحليل وتوظيف منهجيات تقليدية وإبتكاريه في التعلم لتحديد أفضل الممارسات و إعداد وإستخدام مناهج دراسية وأنشطة موازية لتعميق المعرفة، وتعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التفاعل المطلوب في عالم تحكمه الإعتمادية المتبادلة.كما تهدف الجامعة إلى مساعدة الطلبة في تطوير آليات عمل الجماعة والمهارات الاجتماعية وتمكينهم من العمل في سياقات متنوعة[1].

2.1 علاقة القطاع الخاص و البحث العلمي:

يرتبط البحث العلمي بالقطاع الخاص في إطار تعزيزه و التحسين من جودته، هذا وفق إتفاقيات توقع بين مركز البحث و المؤسسة الخاصة و في مايلي سنتطرق إلى أهم النقاط التي تتندرج تحت هذا المبحث:

1.2.1 أهمية القطاع الخاص:

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك و تنشيط و دفع عجلة الإقتصاد المحلي، و ذلك من خلال إيجاد و زيادة فرص العمل للمواطنين المحليين و التي لن تؤدي فقط إلى زيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، بل تتعدى إلى زيادة مداخيلهم و تحسين مستوى معيشتهم و توفير حياة كريمة لهم، إضافة إلى أنها سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر و البطالة، و رفع مستوى الإيرادات الضريبية كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم، سواءا وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري، أو في ميزان المدفوعات، و تقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي و الخارجي و تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدول من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، و محاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام.

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الإقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية.

[1] علي الراشد،مرجع نفسه،ص79.

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الإقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية،بالإضافة إلى تحسين البيئة الإستثمارية لجلب القطاع الخاص، و زيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي و رفع النمو الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية، لهذا فأهمية القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات من خلال فتح فضاء لإستقلالية الوسائط الثقافية و تعزيز حرية التعبير و النقد و الإبداع،كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الإستثمار الداخلي و الخارجي، و تطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد إقتصادية و إجتماعية و تحسين البيئة الإستثمارية بجذب إستثمارات القطاع الخاص.[1]

كما أن القطاع الخاص له القدرة في التعامل مع البيئة الإقتصادية و الإجتماعية من حوله،من منطلق أن له ذاتية في الحركة،فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لإقتصاد كل المجتمعات المحلية فهو الأصل في كل التنظيمات الإقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع،كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الإقتصادية الواسعة للأفراد المستثميرين و بشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الإقتصادية حرية السوق المتسمة بالإنفتاح نسبيا على المدخلات،و الإستقلالية في الإستثمار و إتخاذ القرارات العملية،كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية و تقدم الدول،فكثير من التجارب في الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات و المراكز الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص،و ذلك لقدرة هذا الأخير على الإبتكار و بذل الجهد في الإدارة،و في تحسين و تنمية أمواله،فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة و من دونه لن يكون هناك مشروع وطني مستقل و على العموم[2].

يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص فيمايلي:

- ❖ زيادة النمو الإقتصادي و تشجيع فرص الإستثمار
- ❖ رفع فعالية الإقتصاد و تحسين أداءه
- ❖ إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام و الخاص
- ❖ العمل على تحسين وضع الحكومة المالي

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، العدد07 ،2010 ص3.

[2] سفيان إبن عبد العزيز، **دعم و تطوير القطاع كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد61، 2013 ص17.

- ❖ تصحيح الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات
- ❖ محاربة الفساد الإقتصادي و القضاء على الياته
- ❖ تحقيق الفعالية في عملية التنمية و تقليص الدور الإقتصادي للدولة الحديث
- ❖ رفع الكفاءات الإنتاجية و مستويات الأداء في المؤسسات الإقتصادية و ذلك بإدخالها في وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة
- ❖ تحسين نوعية المنتجات و الخدمات
- ❖ الفعالية في إتخاذ القرار[1]

2.2.1 أهداف القطاع الخاص:

تهدف مؤسسات القطاع الخاص إلى تحقيق مجموعة من الهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف المؤسسات وأصحابها وطبيعة وميدان نشاطها، ويمكن تلخيص الهداف في الأنواع التالية:

- أ- الأهداف الاقتصادية :والتي تضم مايلي:

--تحقيق الربح: فاستمرار المؤسسة لا يمكن أن يتم ما لم تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة الشرسة، أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها، فلا بد من تحقيق هذا الهدف للاستعانة به في تنفيذ الإستراتيجية المتبعة من طرفها.

--تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف إنتاجها المادي أو المعنوي حيث يستفيد منه المجتمع الموجهة إليه، في المقابل تحقق عوائد عن ذلك هذه الأخيرة التي تختلف من المؤسسة العامة إلى الخاصة،حيث أن الأولى تعتبره كوسيلة لاستمرار نشاطها وتوسعته من أجل تلبية حاجيات المجتمع المتجددة والمتطورة، أما الثانية فتعتبر هدفها الرئيس.

--عقلنة الإنتاج: يتم بالاستعمال الرشيد لعناصر الإنتاج، ورفع إنتاجيتها بواسطة تطبيق وظائف الإدارة :التنظيم، التوجيه، الرقابة[2].

- ب - الأهداف الاجتماعية : تتمثل فيمايلي:

-ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر عمال المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، حيث أن هذه الأجور تتراوح بين الإنخفاض و الإرتفاع حسب طبيعة

[1] http://yunn.yu.edu.jo/index.php?option=com_content&id=71:2009-07-22-11-01-48

[2] سالم عرفة سيد، **إدارة المخاطر الإستثمارية**، عمان:دار الراية،2000، ص261.

المؤسسات، وطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى المعيشة في المجتمع، وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة،وغالبا ما تتدخل الدولة لتحدد مستوى من الأجر لتلبية حاجات الأجير ويحافظ على بقائه بالمؤسسة، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

-تحسين مستوى معيشة للعمال: نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات وخاصة في المجال التكنولوجي، وللرغبات والطلبات المتزايدة للعمال والناجمة عن ذلك، يفرض على المؤسسات بمواكبة هذه التغيرات وتلبية هذه الرغبات المتزايدة والمستمرة.بالإضافة إلى توفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعامل من جهة، وللمؤسسة من جهة أخرى[1].

-إقامة أنماط استهلاكية معينة: حيث تقوم بتقديم منتجات جديدة، أو التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات إستهلاكية جديدة قد تكون إيجابية أو سلبية على المجتمع، لكن في الأخير تكون في صالح المؤسسة،كما تقوم المؤسسات بحث المستهلكين على استهلاك منتجات دون أخرى تعود بالفائدة على المستهلكين، أو إستبدال منتوج بأخر في حالة عدم توفره أو كونه منتج وطني والأخر أجنبي.

-الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: دعوة مختلف أطياف العمال داخل المؤسسة للتماسك والتفاهم لأنه الوسيلة الوحيدة لضمان حركة وإستمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها،ونجد في العادة وسائل وأجهزة بالمؤسسة تقوم بذلك مثل مجلس العمال، وجود علاقات غير رسمية.

-توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التامين الصحي،والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تقوم بتخصيص مساكن لهم، بالاضافة إلى المرافق العامة مثل المطاعم والتعاونيات الاستهلاكية...الخ[2].

- ج -الأهداف الثقافية والرياضية :ي مكن ذكرها فيما يلي:

-توفير وسائل ثقافية وترفيهية: توفر المؤسسة لعمالها وممكن حتى أولادهم من مسرح ومكتبات ورحلات مختلفة،نظرا لما لها من أهمية على مستوى العامل الفكري، ورضا وتحسين مستوى العامل وبالتالي تحسين مخرجاته.

-تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: أن التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريبا كفيلا بمواكبة تطورات الإنتاج والتسويق وغيرها، في المقابل العمال القدامى لا بد لهم من مسايرة هذه التطورات و بالتالي إعادة النظر في تدريبهم على ما تفرزه التطورات التكنولوجية وهذا ما يسمى بالرسكلة.

[1] سالم عارف السيد، المرجع نفسه.

[2] سالم عارف السيد، مرجع السابق، ص 264-266.

-تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل فمثلا في اليابان بعد الغذاء،بالإضافة إلى إقامة دورات رياضية، تعود بالفائدة على العامل والمؤسسة مما يجعل العامل في حيوية ونشاط دائمين ومستمرين وتنتج عنهم علاقات اجتماعية وانسجام في الاتجاهات، وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، ودفع الإنتاج والإنتاجية فيها[1].

- د -الأهداف العلمية تتمثل فيما يلي:

--البحث والتنمية: المؤسسات الحديثة تعمل على استحداث وظائف أو مصالح خاصة بعمليات البحث والتطوير وترصد لهذه العملية مبالغ مالية هامة قد تصل إلى نسب مرتفعة من الأرباح في بعض المؤسسات، خاصة في الدول المتطورة التي تعطي أهمية بالغة لهذه الوظيفة إدراكا منا بمدى العوائد الناجمة عن نواتجها، إذا أنها تصل بذلك إلى تحسين طرق إنتاجها وبالتالي التأثير على المخرجات، ورفع المردودية الإنتاجية ؛ فنجد نسبة عدد الباحثين في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية[2].

3.2.1 مساهمات القطاع في تثمين البحث العلمي:

تتعدد و تتنوع نماذج شراكة الجامعة و القطاع الخاص في إطار الإنفتاح على المحيط الخارجي للمؤسسات على إختلاف أنواعها، فهناك أنواع للشراكة مع القطاع الخاص منها عقود الخدمة، الإدارة، التأجير، الإمتياز، و أكثر التصنيفات قبولا يندرج ضمن الشراكات التعاونية و شراكات تعاقدية و تعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين، و تكون الشراكة بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة و السيطرة على النشاط و على الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، و هذه الجهة لا تمارس آداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك، و تكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا أحاديا إستنادا إلى معيار العقد الذي يحكم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، مما يفرض تحديات كبيرة تقع على الجامعات من التفكير في ماهية الأطر القانونية و التنظيمية و المحاسبية لمعالجة التعاملات الناتجة عن هذه الشراكة و كيفية حل المشاكل التي تستنتج عن ذلك.[3]

[1] محمد حسن آل يسين، **التخصصية إطارها الفلسفي و تطبيقاتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، عدد2011، 04، ص35.

[2] صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية : قضايا و إشكالات**، الجزائر، دار قانة للنشر و التوزيع,201، ص35.

[3] الدكتور سامي مراد، أستاذ مساعد بكليات بريد الأهلية، **سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص و دورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية**، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية، الرياض، 23-24 نوفمبر2016.

تتنوع أشكال الشراكة بين الجامعات و منظمات القطاع الخاص و تأحذ هذه الشراكة طابعين هما الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود إستشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، و الطابع غير الرسمي للإستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات و الشركات الصناعية.[1]

-أ- التطبيق العملي و تطوير البرامج و المقررات الدراسية و التعليم المستمر:

و ذلك بالسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، الزيارات العلمية للشركات و مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورشات العمل أو المؤتمرات لتطوير البرامج و المقررات الدراسية في الجامعات و كذا تطوير البرامج و المقررات الدراسية في الجامعات، و إقامة الدورات المشتركة لنقل و تبادل الموارد البشرية، و يشمل هذا عدة آليات:تدريب الخرجين، العاملين في القطاع الصناعي، تبادل الخبراء و الموظفين[2].

-ب- الشراكة البحثية و مراكز الأبحاث:

يتم من خلالها إجراء عقود شراكة في مشاريع و أبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين، بهدف نقل المعرفة من أقسام و معامل و مختبرات الجامعات، إلى التطبيق العلمي في قطاع الأعمال ليواكب أحدث التقنيات.[3]

-ج –منح التراخيص بإستغلال حقوق الملكية الفكرية و براءات الإختراع:

تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق إستغلال براءات الإختراع و الملكية الفكرية المتولدة في الجامعات، بما يحقق اللإبداع و إنتاج منتجات جديدة[4].

-د–الحاضنات التكنولوجية:

و هي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات و خبرات و تجهيزات و تسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني و و إداري، و يستفيد من هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات و الإتصالات و خرجي الجامعات ذات الإختصاص المناسب، أصحاب المشاريع و الأفكار التي تصب في هذا المجال، و تهدف المؤسسة الحاضنة إلى تبني المبدعين و المبتكرين و تحويل أفكارهم و مشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج و

[1] سامي مراد، المرجع نفسه.

[2] ليلى يحياوي، إلهام عبد الصمد نحوى، **الشراكة بين الجامعات و منظمات القطاع الخاص : التجربة اليابانية و الماليزية نموذجا**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد2011، 04، ص14.

[3] ليلى يحياوي، إلهام عبد الصمد نحوى، المرجع نفسه،ص15.

[4] ليلى يحياوي، إلهام عبد الصمد نحوى، المرجع نفسه، ص16.

الإستثمار من خلال توفير الخدمات و الدعم و المساعدة في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في إقتصاد السوق.[1]

-هـ – أشكال أخرى لنماذج الشراكة:

الزيارات المتبادلة العادية، الإشتراك في رعاية و تنظيم الإجتماعات و المؤتمرات و الندوات وورشات العمل و المنشورات و المطبوعات المشتركة، بالإضافة إلى الإشتراك في المعارض و الأسواق التجارية و الصناعية و دعم الطلاب و الباحثين و تمثيل منظمات الأعمال في مجالس الإدارة لمؤسسات التعليم العالي و كذا تمويل منظمات الأعمال لبعض الأنشطة و الفعاليات العلمية و الطلابية في الجامعات[2].

4.2.1 طبيعة العلاقة بين الجامعة و القطاع الخاص:

تقوم العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق منافع (فوائد متعددة) لكلا الطرفين، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع منظمات القطاع الخاص إلى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المنظمات، يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساسي من مدخلات منظمات الأعمال تساعدها في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها، وتعزز من مركزها التنافسي في السوق، وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية، وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها وما تشهده هذه المنظمات من تطور وتواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية، وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق، وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم إحتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لاترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية، هذا من جانب و من جانب آخر تبرز أهمية هذه العلاقة من كون الجامعات في العصر الحديث

[1] ليلى يحياوي، إلهام عبد الصمد نجوى، المرجع نفسه، ص17.

[2] http://srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/UploadFiles/DownLoadFile.aspx?RelatedB pdf

أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول ومنها الجمهورية اليمنية ولاشك أن هناك نوع من الاختلاف بين أهداف وتوجهات كلاً من الجامعات والقطاع الخاص فأهداف الجامعات من وجهة نظر الإختصاصيين تتركز في العمل على تحقيق اكتشافات ومعرفة جديدة وتنمية طرق مالية لتمويل البحوث العلمية في الأجل الطويل ونشر هذه الأبحاث والاستفادة من نتائجها في المجتمع، بينما تتركز أهداف القطاع الخاص في القيام بتطبيقات جديدة لخلق قيمة مضافة لمنتجاته وخدماته المقدمة للعملاء، ويركز هذا القطاع على الأبحاث التطبيقية في الأجل القصير[1].

وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01: إختلاف الأهداف بين الجامعة و القطاع الخاص

أهداف الجامعة	أهداف القطاع الخاص
إكتشافات جديدة	**تطبيقات جديدة**
معرفة جديدة	**قيمة مضافة**
طرق مالية جديدة لأبحاث إضافية	**أرباح مالية**
أبحاث أساسية	**أبحاث تطبيقية**
طويلة الأجل	**قصيرة الأجل**
معرفة كيف؟ ماذا ؟ لماذا؟	**سير الإنتاج**
النشر	**السرية**
الحرية و الصالح العام	**حماية براءات الإختراع**
الحرية الأكاديمية	**النهج التجاري**

Source : Fassin, Y. (1991)" Academic Ethos Versus Business Ethics" *International Journal of Technology Management, Vol. 6, Nos. 5/6*, pp. 533-546.

[1] الدكتور خالد حسن علي الحريري، **العلاقة بين الجامعات و القطاع الخاص و دورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية**، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، 2010.

كما يجمع الخبراء و العلماء على أنه هناك إختلاف في التوجه بين الجامعات والقطاع الخاص في ما يلي:

- الاتجاهات والقيم الأساسية و المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم سير الأداء لكل من الجامعات والقطاع الخاص.

- أهدف الجامعات والقطاع الخاص.

- مخرجات كل من الجامعات والقطاع الخاص للمجتمع.

- وأخير طرق ووسائل التحفيز والمكافآت الممنوحة للعاملين في كلا القطاعين، و دور الجامعة والقطاع الخاص في مجالي التعلم والمعرفة.[1]

و يمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي:

[1] د.خالد حسن علي الحريري،المرجع نفسه.

الجدول رقم 02: الاختلاف في الميول بين الشركات الخاصة والجامعات

أوجه الإختلاف	الجامعات	مؤسسات القطاع الخاص
الإتجاهات و القيم	***إتجاهات علمية** ***إعتبارات فنية خاصة** ***عمل أبحاث جيدة**	***إتجاهات أعمال** ***إعتبارات إقتصادية** ***رضاء العملاء**
الأهداف	***إجراء أبحاث** ***التدريس**	***الفاعلية التنظيمية** ***نتائج في أجل قصير**
المخرجات	***نتائج الأبحاث** ***نظريات** ***درجات أكاديمية**	***منتجات و خدمات**
المعايير و القواعد	***الأخلاقيات المهنية** ***معايير علمية**	***العقلية التنظيمية** ***القواعد التنظيمية**
منح التقدير و المكافءات	***الإنجازات العلمية**	***المساهمة في إنجاز أهداف الشركة**
المعرفة و التعلم	***المساهمة في المعرفة**	***تطبيق المعرفة** ***التعليم عند الحاجة فقط**

Source : Shenhar, A.J. (1993) " The PROMIS Project: Industry and University Learning Together" *International Journal of Technology Management, Vol. 8, Nos. 6/7/8*, pp. 611-621.

ونظرا لاختلاف الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص فإنه لابد من تحقيق تعاون فعال بينهما يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التقارب في الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص لخدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية فيه، وإيجاد آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف ، التخطيط ، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعني منظمات الأعمال بالتطبيق التجاري

والصناعي للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح، ويتطلب ذلك استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص[1].

[1] د.خالد حسن علي الحريري، المرجع نفسه.

ما يمكنا الخروج به من هذا الفصل أن؛ أن علاقة الجامعة كمؤسسة تعليمية علمية بمؤسسات القطاع الخاص الإقتصادية إنطلقت من مجال التعان إلى مجال الشراكة و ذلك من خلال ما سبق ذكره في طبيعة العلاقة، فالعلاقة الثقليدية للمنظمتين كانت تتوقف على توظيف مخرجات الجامعة في المؤسسات الإقتصادية و الإستفادة من مشاريع بحث قامت بها الجامعة في حين أن العلاقة المعاصرة للقطاعين هي علاقة شراكة لخدمة الصالح العام و خدمة المجتمع دون معزل عن السياق السوسيو إقتصادي.

2.العلاقة بين القطاع الخاص و البحث العلمي :

يعتبر البحث العلمي العمود الفقري للجامعات، و هو ما يميزها عن باقي مؤسسات التعليم في الأطوار الأخرى، إذا سعت إستراتيجيات التعليم العالي إلى تكييفها مع متطورات العصر الحالي من خلال تفاعلها مع منظمات القطاع الخاص هادفة إلى النهوض بالبناء الإجتماعي و الإقتصادي من خلال وضع مشكلات المجتمع نصب عينها، عبر دراسات ميدانية تحاول إيجاد حلول فعلية لها و في هذا الفصل سنتطرق إلى النقاط التالية:

أنواع البحث العلمي، مراكز، خصائصة و مقوماته بالإضافة إلى، إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي و آليات الشراكة بين القطاعين دون إهمال عراقيلها.

1.2مقدمة في البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي هو الأساس الذي يقوم عليه كتابة الرسائل العلمية والمقترحات والأطروحات العلمية، ولا سيما جميع المتطلبات العلمية التي بدورها تتناول موضوعًا معينًا من أجل إجراء التحري اللازم حول إكتشاف أسباب ودواعي الموضوع الذي يتناوله البحث العلمي، إذ هناك الكثير من التعريفات التي تتحدث عن ماهية البحث العلمي. لذا فقد يذهب البعض لتعريف البحث العلمي بأنه الطريقة التي يتم فيها إعمال الفكر، كذلك بذل مجهود ذهني بشكل منظم حول مجموعة من القضايا أو المسائل سواء كان بالتقصي أو التفتيش عن العلاقات ولا سيما المبادئ التي تربط بينها، لعل الهدف من كتابة البحث العلمي هو الوصول إلى الحقائق التي تبني أفضل الحلول المتعلقة بالموضوع الذي يتناوله البحث العلمي بناءً عليها، حيث تسعى العلوم جميعها إلى تحقيق أهداف العلم الثلاثة، التفسير، التنبؤ، والضبط، بتبني الأسلوب العلمي الذي يتميز بالدقة والموضوعية، وبإختبار الحقائق إختباراً منطقياً، مع العلم أن الحقائق العلمية ليست بالضرورة حقائق ثابتة، بل حقائق بلغت درجة عالية من الصدق وفي هذا المجال تبرز قضية منهجية يختلف فيها الباحث أو العالم في الجوانب النظرية، عن الجانب الآخر التطبيقي. فالأول (النظري) لا يقتنع بنتائجه حتى يزول عنها كل شك مقبول، وتصل درجة إحتمال الصدق فيها إلى أقصى درجة، أما الآخر (التطبيقي)، فهو يكتفي بأقصى درجات الاحتمال، فإذا وازن نتائجه فإنه يأخذ أكثرها احتمالا للصدق[1].

1.1.2 أنواع البحث العلمي:

-أ- أنواع الأبحاث العلمي وفقًا لطبيعة تنفيذها:

- الأبحاث النظرية: والهدف من تلك النوعية من الأبحاث اكتساب المعارف واستشفاف الأفكار المجهولة، وفي سبيل ذلك يستعين الباحث بالمراجع والدراسات التي توجد في دور النشر والمكتبات أو على شبكة الإنترنت.
- الأبحاث العملية: وهي تهدف إلى التعرف على أبعاد مشكلة واقعية بهدف إيجاد الحلول الإبداعية التي لم يتوصل إليها أحد من الدارسين السابقين، وفي سبيل ذلك تستخدم الأساليب العملية مثل الاختبارات داخل المعامل أو الدراسات الميدانية[2].

[1] عادل عوض، **دور البحث العلمي في نقل و تطوير التكنولوجيا**، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد03، جانفي 1988، ص 11.

[2] عبد الله جمعة الكبيسي، **دور مؤسسات التعليم العالي**، دار الثقافة للطباعة و النشر،قطر، ط1، 2001، ص129.

-ب -أنواع الأبحاث العلمية من حيث كم المادة العلمية:

- الأبحاث البسيطة: وهي التي يحتاج إليها الطلاب في المراحل الدراسية الأولى، ويكون محتوى البحث قليل، ولا يتجاوز 20 صفحة كحد أقصى، والهدف منها هو التعرف على مدى الاستفادة التي تحققت بالنسبة للطلاب خلال الدراسة.
- الأبحاث المتعمقة: وهي التي تتطلب أسلوبًا منهجيًّا متكاملًا يبدأ بالبحث عن طبيعة موضوع البحث، ثم وضع المقدمة والفرضيات المتعلقة بالبحث، ثم البحث عن المعلومات والبيانات ذات الصلة بموضوع البحث العلمي، والهدف هو إثبات مدى صحة الفرضيات، وتأتي بعد ذلك مرحلة وضع نتائج البحث العلمي، ثم وضع التوصيات والحلول، وتلك النوعية من الأبحاث العلمية قد تصل إلى مئات الصفحات[1].

-ج -أنواع الأبحاث العلمية وفقًا لطبيعة البيانات المطلوبة:

- الأبحاث الكيفية: وهي الأبحاث التي تهدف إلى دراسة السمات والسلوكيات الإنسانية السلبية؛ للتَّعرُّف على ما يُعانيه البشر من مشكلات؛ لوضع أنسب الحلول لعلاج ذلك، مثل مشكلات العنف ضد النساء أو الأطفال.... إلخ، وتعد تلك النوعية من الأبحاث من أكثر الأنواع شيوعًا، نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان الاجتماعية، ومشكلاته التي لا يوجد لها حدود.
- الأبحاث الكمية: وهي الأبحاث التي تهتم بالقرائن الرقمية المرتبطة ببعض الظواهر مثل ظاهرة الانفجار السكاني المرتبط بعدد السكان الذي يتضخم كل عام، أو عدد من لا يجيدون القراءة والكتابة "الأُميين"، إلى ما غير ذلك من مشكلات تتطلب وجود أرقام للتعرف على مدى تفاقمها[2].

و بناءا على هذا التفصيل يجمع العلماء على أن كل نوعين من البحوث في التصنيف الواحد هما متكاملان متعاونان في الوصول إلى دقة البحث قيد الإنجاز[3].

[1] عبد الله جمعة الكبيسي، المرجع نفسه، ص131.

[2] عبد الله جمعة الكبيسي، المرجع نفسه، ص132.

[3] فان دالين، **مناهج البحث في التربية و علم النفس(مترجم)**، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1997، ط1، ص4.

2.1.2مراكز البحث العلمي:

-أ – تعريف مراكز البحث العلمي:

تصنف مراكز البحث العلمي من المؤسسات التي لا تعلن عن نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية، و إنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية، و هذا بالذات يعد أحد التعريفات التنظيمية و مع هذه الإشكالية هناك عدة تعريفات لهذه المراكز:

و منها تعريف الجامعة الأمريكية، التي عرفتها بأنها أي منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للدراسات و الأبحاث أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة و المهمة[1].

فيما يعرفها (دونالد إليسون) أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريوا : أ نها هيئات ذات توجه بحثي لاتهدف إلى الربح و لاتعبر عن توجه حزبي معين[2].

أما بعض الكتب تعرفها على أنها أي منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للدراسات و الأبحاث أو كمراكز للتحليلات حول المسائل العامة و المهمة، و تقوم بأنشطة بحثية تحت مظلة تثقيف و تنوير المجتمع المدني بشكل عام و تقديم النصيحة بشكل خاص[3].

-ب – أنواع مراكز الأبحاث:

تنوعت مراكز الأبحاث و الدراسات تنوعاً واسعاً مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة و متطلبات العصر، و هي تصنف كالتالي:

*المراكز البحثية الحكومية:

و هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث:

- تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي،أو غير ذلك.
- تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة.

[1] عزيز صادق، **مراكز الأبحاث و دورها في عملية صنع القرار عند الأزمات في العراق**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان,2001، ص2.

[2] عزيز صادق، المرجع نفسه، ص3.

[3] عزيز صادق، المرجع نفسه،ص5.

- ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها.
- ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي[1].

عموماً، إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية، تخلصه من عبء توفير التمويل اللازم. بالإضافة إلى ميزة علاقته و اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار، و بالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة، و في عملية صنع القرار. إلا أنه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من ثلاث سلبيات أساسية:

1) ضعف الاستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات.
2) تأثر قراراتها و مشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية، و تعقيداتها، و إن كان بشكل أقل إشكاليات الجهاز البيروقراطي الحكومي، خاصة في مجال الإنفاق المالي، و هو ما ينعكس غالباً على السلبية الثالثة، و هي:
3) لا يشكل هذا النوع من المراكز في غالب الأحيان، بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة، أو على الأقل صعوبة تقبلها للأفكار و المشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضى صانع القرار، و لو كانت هناك حاجة تنموية لها.
4) إن الكثير من دراساتها و إنتاجها العلمي قد لا يُنشر أو لا يُتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين و يخضع لبيروقراطية القرار الإداري[2].

*المراكز البحثية الأكاديمية:

و قد يتبادر إلى الذهن إنطباعاً أولياً أن هذا النوع من المراكز هي مراكز تخضع أو تتبع للجامعات، و في الحقيقة أن هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقاً أو صحيحاً، فالمقصود هنا أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين و منهجيات البحث العلمي الأكاديمي، و طريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي، و هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، و هي مراكز بعضها قد يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها، و بعضها الآخر قد يكون مرتبطاً بجامعة ما، و من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بروكنجز في أمريكا Brookings Institute، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية CSIS في واشنطن، و المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISSفي لندن.

عادة هذا النوع من المراكز يُعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة، كما إن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدّة مصادر، بعضها مؤسسات تمويل دولية، أو من مؤسسات منتجة للبحث

[1] مشحوق إبتسام، **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الإنتاج العلمي في الجزائر** –دراسة حالة جامعة فرحات عباس– سطيف،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التربية، جامعة منتوري قسنطين,2011، | 2012ص39.

[2] مشحوق إبتسام، مرجع نفسه، ص41.

العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال و غيرها من المصادر غير المشروطة، و تمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها و أنشطتها و أجندتها البحثية Research Agenda، و بما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي[1].

لذلك فهي تمتاز إلى حد كبير باستقلالها العلمي بعيداً عن الرغبات الحكومية، و لكن في المقابل فإن سعيها أن تكون عاملاً مؤثراً في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحياناً على موضوعاتها أو أجندتها البحثية، و لو بشكل جزئي.

إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، و إنما يعمل على توفير التحليل المعمق و الاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات بعيدة المدى[2].

*المراكز البحثية الخاصة: هذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري و القانوني بالقطاع الحكومي و إنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص، **أو** قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية، و بذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية.[3]

تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي:

البعض يصنف مراكز الدراسات و الأبحاث وفق الاتجاهات السياسية أو الأيديولوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها. ففي الدول الغربية يمكن تصنيف هذه المراكز إلى الفئات التالية:

*المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي:

*المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماعي) أو الأيديولوجي: مثل مؤسسة التراث Heritage Foundationالمحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أميركا، أو مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.

*المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: و هذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة، أو مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، و لكن تحصل على تمويل مشاريعها و أنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي.

[1] عزيز صادق، مرجع سابق، ص89.

[2] عزيز صادق، مرجع سابق، ص102.

[3] عزيز صادق، مرجع سابق، ص 104.

أما على صعيد العالم العربي، غالباً تصنف مراكز الأبحاث وفق الطبيعة الأيديولوجية أو السياسية إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي العروبي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي.
- المراكز البحثية المستقلة غير المؤدلجة أو المسيسة، أي ذات الصبغة الأكاديمية الصرفة.
- المراكز البحثية ذات الإتجاه الوطني. (بمفهوم تبني الرؤية الرسمية للدولة أو الحكومة)[1].

3.1.2 خصائص البحث العلمي و الباحث:

- أ –خصائص البحث العلمي:

إن أهم ما يميز البحث العلمي عن الأنشطة الأخرى من الطرق و الأساليب التي نستخدمها لتقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة، هو أنه عبارة على طريقة عقلانية مقصودة و دقيقة و منظمة و عميقة بمعنى أننا نكون بصدد طريقة أو عملية تحتوي على خطوات منظمة تنظيما منطقيا من أجل فهم الظواهر على حقيقتها[2].

و من أهم خصائص و مميزات البحث العلمي:

*مقنن و هادف و صارم في دقته، متين و قابل للدفاع عنه، منظم منهجيا و ليس مجرد جمع حقائق.

*يسهم في بناء الثروه المعرفية للباحث.[3]

أما خصائصه الأساسية فهي كالتالي:

1–الموضوعية: أي أن يكون الباحث بعيد عن التحيز الشخصي، و أن يتجرد من كل ما من شأنه أن يشوه الحقيقة العلمية المتحصل عليها.

2–التكرار و التفسير:و نعني بالتكرار إمكانية الحصول على نفس النتائج تقريبا و هذه الخاصية تثبت لنا مدى صحة البناء النظري و التطبيقي للبحث المدروس، كذلك أن البحث العلمي يقدم تفسيرات تتعلق بحدوث ظاهرة ما.

3–التعميم و التنبؤ:من خلال البحث العلمي يمكننا الوصول إلى تعميمات عامة أو نظريات تساعدنا على فهم الظواهر و التنبؤ بها، فنتائج البحث العلمي لا تقتصر على معالجة المشاكل الحالية فقط، بل تمتد غايته إلى فهم الظواهر المستقبلية قبل وقوعها.

---

[1] عزيز صادق، مرجع سابق، ص107.

[2] عبد الرحمان سيد سليمان، **البحث العلمي:خطوات و مهارات**، عالم الكتب، لقاهرة، 2000، ص17.

[3] بوب ماتيز، ترجمة : محمد الجوهري، **الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الإجتماعية**، المركز القومي للترجمة، القاهرة,201، ص52.

4-الدقة و القابلية للإختيار:و تعني أن تكون المشكلة موضع البحث قابلة للإختيار أو الفحص، و تقوم على ضرورة جمع الكم و النوعية.

5-التبسيط و الإختصار: يعني في مجال البحث العلمي يجب السعي إلى الإختصار و التبسيط في الإجراءات و المراحل لكي لا يؤثر على دقة النتائج و إمكانية تعميمها و تكرارها و على الباحث، هنا أن يركز جيدا على متغيرات البحث.

6-الغاية و الهدف: أي أن يكون للبحث غاية و هدف من وراء إجراءه و تحديده بشكل واضح و دقيق، و هو عامل أساسي يسهل خطوات البحث العلمي و إجراءاته و يعزز التنائج التي يمكن الحصول عليها.

7-الديناميكية: أي أن البحث العلمي ينطوي على تحديد دائم للمعرفة بمعرفة جديدة، فأقوى قوانين العلم و بياناته إستمرت على أكثر تقدير عدة قرون و تم تعديل بعضها[1].

– ب – خصائص الباحث العلمي:

الباحث العلمي هو الشخص الذي توفرت فيه جميع الإستعدادات الفطرية و النفسية، بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة و التي تؤهله للقيام ببحث علمي، ولا بد للباحث العلمي أن تكون له شخصية متميزة، فالباحث العلمي يعد أحد أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البحث في كافة مراحله، فهو المسؤول عن سير و تنظيم هذا البحث إذ يقوم بمهمة التخطيط، و التدقيق من أجل تنفيذ البحث في السياق المناسب لتحقيق الأهداف و الوصول إلى النتائج المثمرة[2].

فمن صفاته : حب الإطلاع و الرغبة في التعلم و البحث، صفاء الذهن، الصبر و المثابرة، الأمانة العلمية، الحدس، الخيال[3].

[1] حفحوف فتيحة، **معوقات البحث الإجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين**-دراسة ميدانية في جامعات قسنطينة،سطيف، ميلة-مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة و تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2008/2007، ص83-84.

[2] مشحوق إبتسام، مرجع سابق، ص63.

[3] د.أحمد عبد المنعم، **أصول البحث العلمي**، لجزء الأول، المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل العلمية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية,199،,ص35-36.

3.2.1 مقومات البحث العلمي:

مقومات البحث العلمي هي الأسس التي تميز البحث و تثبت خصوصيته العلمية، و نذكر منها مايلي:

-أ- الأهداف الواضحة و الدقيقة : يجب على الباحث تحديد الأغراض التي يسعى المشروع البحثي لتحقيقها، و تقسم الأهداف عموما إلى أهداف عامة و أهداف محددة(خاصة).

فالأهداف العامة تحدد بشكل عام المطلوب تحقيقه من مشروع البحث، أما الأهداف المحددة فتحدد بتقصيل أكثر الأغراض الخاصة لمشروع البحث. و غالبا ما يتم تفصيل الهدف العام المراد إنجازه إلى مكونات صغيرة و منطقية.

و لهذا فإن وضع الأهداف المحددة بطريقة جيدة يساعد في :

- تطوير منهج البحث.
- توجيه جمع البيانات.
- تحليل و إستخدام البيانات.
- مقارنة النتائج مع الأهداف عند تقييم المشروع.

فإذا لم تكن الأهداف واضحة و دقيقة و محددة فإن البحث يستحيل تقييمه.

-ب-قدرة الباحث على التصور و الإبداع : و إعمال فكره و موهبته، و إلمامه بأدوات البحث المتباينة، و التمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي.

-ج-دقة الباحث في الملاحظة : ينبغي على الباحث أن يكون دقيق الملاحظة، و يكشف الإرتباطات المختلفة الموجودة بينها، و يفسرها التفسير العلمي الصحيح.

-د-وضع الفرضيات.

-هـ-المقدرة على جمع الحقائق العلمية بموضوعية:

-و-إخضاع الفرضيات للتجربة اللازمة.

-ي-إمكانية و إستقلالية البحث.

-ل-توفر المصادر و المراجع[1].

[1] جودت الركابي، **منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية**، دمشق:دار ممتاز،1992، ص14.

2.2 البحث العلمي بين الجامعة و القطاع الخاص:

1.2.2 إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي:

تقوم رسالة الجامعات في الوقت الراهن بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم و الشعوب على إختلاف مراحل تطورها الإقتصادي و الإجتماعي، و من هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية تتلخص في:

_ قيام الجامعة بالمشاركة في تقديم المعرفة و نشرها، و ذلك عن طريق التعليم، التدريس و تزويد الطلاب بمختلف المعارف و العلوم.

_خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي و الإرشادي و المشاركة في تقديم الخدمات الإجتماعية و التوعية العامة.

_و أهم وظيفة للجامعة و التي تهمنا بشكل كبير هي : البحث العلمي حيث تقوم الجامعة بدور أساسي لهذا الأخير في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية و تطبيقاتها العلمية و التكنولوجية و العمل على تطويرها[1].

_يعد البحث العلمي نشاط حيوي و ديناميكي هادف ومنظم، يعمل على دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها و تفسيرها و التحكم فيها و توجيهها و تسخيرها بما يخدم و يساهم في تنمية المجتمع و الجامعة تساهم بشكل كبير في خدمة المجتمع، و ذلك عن طريق ربط البحث العلمي بإحتياجات قطاع الإنتاج و الخدمات، كما تعتبر الحاضنة السليمة لإجراء البحوث العلمية بما يتوفر لديها من كفاءات بشرية و تجهيزات و مكتبات متخصصة، و مناخ علمي مميز، إلا أنه و من خلال ما يلمسه الباحث يوجد بعض الركود و الإخفاق في البحث العلمي في الجامعات الوطنية، و لهذا لابد من وضع خطة متكاملة من أجل النهوض بهذا الركود و التي تحتوي على:

_تبادل المعرفة و الخبرات بين المؤسسات التعليمية و المؤسسات الأخرى، و هنا يمكن التصور في هذا السياق أستاذ الجامعة المنتج للأبحاث علمية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية[2].

---

[1] محمد صادق، **البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي، كيف نهضوا...؟و لمادا تراجعنا..؟**، ط1,القاهرة،المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2014، ص3-,38.

[2] د.الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، **دور الجامعة ف تحقيق التنمية المستدامة –دراسة لواقع الجامعة الجزائرية–**، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص3-4.

_فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص و العام أمام تدريبا مكثف للطلبة من خلال تحصيلهم الدراسي و من أجل تأهيلهم للإنتقال من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

_تشجيع الأعمال البحثية و التطويرية المشتركة بين الأكاديميين و الأساتدة و الطلبة و الإقتصاديين و الصناعيين و تعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي و إيجاد التمويل للمشاريع البحثية.[1]

-تعزيز العلاقة بين مساهمة الجامعات و تعزيز قدرتها في بناء المعرفة العلمية و الإستخدامات الفعلية لها و الإستفادة منها في تطوير الآداء الأكاديمي و البحث العلمي في الجامعات، و تعزيز قدرتها على تحقيق معايير الجودة[2].

كما أن الجامعة هي المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون و طلاب الدراسات العليا، و ذلك أن معظم برامج هذه الأخيرة تتضمن مقررات دراسية بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية و رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، فالجامعات مؤسسات علمية و ثقافية تقوم بتوفير التعليم الجامعي و النهوض بالبحث العلمي و خدمة المجتمع بصورة متكاملة[3].

و من المعروف أن الجامعات كانت و لا تزال مصدر الافكار، و هي المحرك الأساسي لتطوير و تنمية المجتمعات، و تشير أغلب الدراسات إلى أن النجاح، الذي حققته الدول المتقدمة وثيقة الصلة بنظام البحث العلمي، حيث لم يعد يقتصر نشاط مراكز الأبحاث العلمية فيها على تطوير النظام التعليمي فحسب بل تجاوزها إلى المؤسسات الصناعية و الخدماتية للإستفادة من نتائج البحوث العلمية، إذ باتت هذه الأخيرة ركنا مهما من أركان الجامعة، إذ لايمكن القول أن جامعة بمعنى حقيقي، إذا ما أهملت البحث العلمي، فهي تساهم من خلال هذا الأخير بدور كبير في تنمية إقتصاد المجتمع، كذا إعداد الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة و القدرة على تطبيق هذه البحوث في تطوير وسائل الإنتاج[4].

[1] ساجد شرقي، **دور الجامعات في تطوير و تنمية المجتمع**، مركز الدراسات الإيرانية،ى جامعة البصرة، العدد 2007، 10,ص175.

[2] د.شريفة كلاع، الجامعات العربية و البحث العلمي، **قراءة في واقع البحث العلمي و معيقاته**، أعمال الممؤتمر الدولي التاسع، جامعة الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، 19,18 أغسطس 2015، ص2.

[3] د.محمود محمد عبد اللهكنساوي، **توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية**، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية...توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة,أفريل 2001، ص41.

[4] محمد عمر باطوج، **البحث العلمي الجامعي و دوره في تنمية الموارد الإقتصادية pdf**، ص325.

-توفير الأجهزة و المخابر و المعدات اللازمة للقيا بالأبحاث العلمية من خلال الموارد الخاصة بالجامعة أو بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام و الخاص.

-ربط الجامعات و مراكز البحوث بالمجتمع كونها تعمل على حل جميع مشكلات المجتمع بطريقة علمية.

-توفير المخصصات المالية اللازمة لمكافئة جميع الباحثين الذين يساهمون في تطوير الإنتاج[1].

-كما نجد الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات على الرغم من إهتماماتها بالبحث العلمي، إلا أن هذا الأخير يعاني من الصعوبات، و التي حددها عمار بوحوش كالتالي:

- أ –التشريع : جميع القوانين الإدارية التي تحرص على تحقيق الأهداف المنشودة من البحث و القادة الإداريين لايهمهم ما ينتجه الباحث، بل أن يحترم التشريع المعمول به من أجل أن يحمي نفسه من أي عقاب.

- ب –لا وجود للرغبة في نجاح عملية البحث : و يقصد بها قلة الحرص و المتابعة من طرف المسؤولين على الأعمال و الإنجازات.

- ج –عدم وجود الإستقلالية المالية لمراكز البحوث : أي أن الجهة الرئيسية التي تقوم بتمويل البحث هي التي تفرض شروط الصرف و قواعد العمل، و الطريقة التي تراها مناسبة لإنجاز المهام.

و بهذا تكون عملية البحث بلا معنى.

- د-سوء التنظيم و التسيير : بمعنى أن عملية التوظيف رديئة، ذلك أن مصير المنظمة يتوقف على عملية إختيار الباحثين المتخصصين في حين أننا نوظف كل من يبحث عن عمل يتقوت منه، و بالتالي فإن اللامبالات في التوظيف و عدم التقيد بمعايير الإختيار أفسدت نظام البحث ككل[2].

-هـ- قلة الوعي بالبحث العلمي : فمن المفروض هنا أن تكون الجامعات مؤسسات يتم فيها إنتاج الأفكار و التصورات و الإستراتيجيات، مع وجود اللمؤسسات اللإقتصادية و الإجتماعية التي يختارها الباحث من أجل

[1] محمد عمر باطوج، مرجع سابق، ص326،327.

[2] يسمينة خدنة، **البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجسترفي العلوم لإنسانية و الإجتماعية**، دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص : إدارة موارد بشرية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2-،2017-2018،ص168،169.

تطبيق بحثه في مجال تخصصه، و لهذا يجب أن لا تقوم المؤسسات بإنشاء مراكز بحث الموجودة فيها، و إنما تتوجه إلى مراكز البحث في الجامعات حيث يوجد كبار المفكرين[1].

و لذلك يجب على الأطراف المعنية بالتفكير في وضع الحلول الجيدة لهذه المعوقات، و سنحاول الأن تقديم بعض المقترحات و منها:

- توفير كافة المستلزمات من أجل القيام ببحث علمي جادو فعال و أن يكون للجامعات و مخابر البحوث بمختلف أنواعها دور محوري و فاعل لمثل هذا التوجه.
- النظر في إدخال تغيرات نوعية في النظم العلمية و التعليمية و التركيز على البحث العلمي الذي هو سمة أساسية من سمات العصر الحالي.
- و بالنسبة للمعوقات المالية ينبغي زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية خاصة المتعلقة بالجانب الصناعي، و تسهيل إجراءات الصرف، مع وجود المرونة الكافية لتمويل الأبحاث.
- ينبغي وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام و الكليات وفقا للإحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية، مع وضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا و مؤسسات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- العمل على تشجيع الأبحاث العلمية المتميزة في أوعية النشر المتخصصة و الطباعة.
- على كافة المؤسسات ذات العلاقة برسم سياسات ووضع خطط عبر هيئات إستشارية علمية و تخصيصية، من أجل أن تساهم في حل المشكلات التي تعاني منها البحوث العلمية الأكاديمية[2].

[1] أميرة محمد علي أحمد حسن، ورقة علمية بعنوان: **نحو توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع**، المؤتمر السادس، التعليم العالي و متطلبات التنمية، جامعة البحرين،كلية التربية، د ت، ص14.

[2] أ.نجاة عبدو، **معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية**، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل البحث، جامعة البويرة، 2005، ص7.

2.2.2 شروط و آليات الشركة بين الجامعة و القطاع الخاص

من شروط تحقيق الشراكة بين مؤسسات المجتمع و التعليم الجامعي و مؤسساته يجب أن تكون الجامعة قادرة على أن:

*تطور مناهج التدريب و أساليبه؛ لما للتعليم الجامعي من قدرة على الدمج بين البحث و العلم.

*تمثل الجامعات مراكز للتنافس لها الحق في منح الدرجات العلمية المختلفة.

*تمثل الشراكة مع الجامعة معيارا أساسيا لتحقيق عالمية مؤسسة المجتمع كجزء من شبكة الصناعة العالمية.

*تكون ذات سمعة طيبة و خاصة في مجال الشراكة مع مؤسسات المجتمع، حيث تمثل هذه السمعة مؤشرا لجودة البرامج التعليمية المقدمة في الجامعة[1].

و ترى (باربارا هولند) أن هناك ستة شروط رئيسية لتحقيق شراكة فعالة بين التعليم الجامعي و مؤسسات المجتمع المختلفة،هي

-1 يجب على الشركاء إكتشاف و فهم أوجه الإختلاف بينهم، و كذلك أهدافهم العامة و إهتماماتهم. فالشركاء يريدون أغراضا مختلفة، و لكنهم يستطيعون فقد إنجاز ماهو متفق عليه؛ لذا يجب أن تتصف هذه العلاقة بالوضوع و تؤدي إلى تطوير جدول أعمال مفيد قادر على تمييز الأعمال المنفصلة و المشتركة.

-2 على كل طرف أن يتفهم القدرات و المصادر و المساهمات و الجهود المتوقعة منه و من كل الأطراف؛ و يعمل هذا على تكوين إحساس واقعي من التوقعات و كذلك تكوين خريطة للأشكال المختلفة للخبرات التي سيسهم بها كل الأطرف لعلاقة الشراكة.

-3 الشراكة الناجحة تعمل على تحديد فرص النجاح و المنفعة المتبادلة من خلال التخطيط الجيد و الحذر لأنشطة المشروع.

-4 لكي تكون الشراكة مستمرة يجب على الأطراف الإنتباه إلى أن الشراكة ليست مهمة منفصلة عن نشاط و مهام كل طرف، بل هي علاقة قائمة على تبادل المعارف و الخبرات و بناء القدرات بشكل مستمر.

[1] University-business cooperation for LLL:**solution and action to address weakness and threats on both sides,thematic forum-continuing education and liflong learning** , 3.juin2008,p.1.

-5 يجب أن تضمن عملية تصميم الشراكة تحكم مشترك بين الأطراف في إتجاهات العمل؛ لهذا يتم بناء مجموعة إستشارية تتضمن أعضاء من كل الأطراف قادرة على إتخاذ القرار و التخطيط الجيد لتحقيق أهداف الشراكة.

-6 يجب على أطراف الشراكة تكوين لجنة وظيفتها التقييم المستمر لعلاقة الشراكة نفسها، بالإضافة إلى تقييم المخرجات.فالتقييم الذي يتضمن كل الأطراف يولد الثقة المتبادلة، و يزيد أشكال التعاون، ويولد خطوط عمل و مصادر تمويل جديدة، و يبقى على الأهداف المشتركة بالإضافة إلى توقعات كل طرف[1].

و حتى تحقق الجامعة دورها في المجتمع تتخذ العديد من الآليات و الوسائل منها:

-1 الإستشارات:و هي من أهم أشكال العلاقة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع، و تأخذ طابعين:طابع رسمي؛ حيث تقوم الشركات بعمل عقود إستشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، و طابع غير الرسمي و يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات و الشركات.

-2 الحاضن كآلية لربط الجامعات بمؤسسات المجتمع : يعرف الحاضن بأنه بنية من شأنها تحقيق مفهوم التشاركية بين الجامعة و قطاعي الصناعة و التجارة، و تسمح بأن يرى أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب إقتصادية؛ و ثمة فوائد عدة لمثل تلك الآلية، من بينها تحقيق التمويل الذاتي للجامعة، و ترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، و تلبية إحتياجات المؤسسات المستفيدة، و إحتضان الأفكار المبدعة و المتميزة للشباب، و المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، و الإرتقاء بمستوى التقانة و التأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات و الإتصالات، و المساهمة في صنع المجتمع المعرفي، و توفير فرص عمل للشباب، و تسويق المخرجات العلمية و التقنية المبتكرة و منع هجرة الأدمغة و توطين التقانة، و نشر الثقافة المعلوماتية، و ضمان وجود كفاءات متميزة و إستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل.

-3 المتنزهات البحثية:و هي تجمعات علمية، و هي أماكن قريبة من الحرم الجامعي الرئيس، الهدف منها ضم و تجميع وحدات و مراكز البحوث التطبيقية، و يتولى إدارتها الهيئات الراغبة أو المعنية أو المهتمة.

-4 تبني نموذج الجامعة المنتجة:و هي جامعة تتكامل فيها وظائف التعليم و البحث العلمي و الخدمة العامة ؛ لتحقيق بعض الموارد الإضافية ، من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر و الإستشارات و البحوث التعاقدية و الأنشطة ، و تعتمد الجامعة المنتجة على مجموعة من الأسس منها : الإعداد المتكامل للطالب عقليا ، خلقيا و اجتماعيا ، و الجمع بين الإعداد الشامل و التخصصي ، و ربط التعليم بالعمل حيث يجمع الطالب بين إكتسابه للمعلومات المرتبطة بتخصصه و ممارساته للعمل التطبيقي، و تحقيق الإرتباط الوثيق بالمجتمع و تلبية إحتياجاته من الخريجين كما و كيفا، بالإضافة إلى التنوع في مصادر التمويل لتشمل أجور الأنشطة و المشروعات،

[1] Vidal,Avis,et.al ;**lesson form the community Outreach partnerships Center program,Op.Cit**.,pp.4.5

و الخدمات التي تقدمها الجامعة، و المصروفات التي يدفعها الطلاب، و المعونات و المنح التي يحصل عليها الطلاب من الأفراد و المؤسسات[1].

3.2.2معيقات و عراقيل عقود الشراكة بين الجامعة و البحث العلمي:

ترجع معوقات الشراكة المجتمعية إلى قصور التعاون و عدم إستثمار التعليم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، إضافة إلى عدم الثقة بإمكانات الجامعات بالمساهمة في حل المشكلات التي تواجه القطاع الخاص، و غياب إستراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي؛ إضافة إلى ضعف القطاعات الإقتصادية المنتجة و إعتمادها على شراء المعرفة، كما تواجه عملية الشراكة البحثية بين الجامعات و القطاع الخاص العديد من المعوقات و الصعوبات؛ بعضها يرتبط بالجامعات و البعض الآخر يرتبط بالقطاع الخاص[2].

✓ **معوقات ترتبط بالجامعات:**

- الإفتقاد لسياسة واضحة و محددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع و الشراكة المجتمعية.
- ضعف إهتمام الجامعات بالجانب التسويقي و التوعية المجتمعية للأنشطة و الخدمات و البرامج التي تقدمها، و مدى قدرتها على حل المشكلات الإنتاجية و الخدمية عن طريق البحث و التطوير.
- إهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية و الأكاديمية أكثر من الجوانب التطبيقية و مشكلات المجتمع المحيط.
- قلة الإهتمام بالخطط الإستراتيجية بالجامعات بربط البرامج و التخصصات التي تقدمها بإحتياجات القطاع الخاص و المجتمع المحلي.
- ضعق الإمكانات و الموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث و التطوير في الجامعات.
- إفتقار الجامعات إلى وجود الحاضنات العلمية و المراكز التقنية و المعامل المتطورة لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى منتجات أولية قابلة للتسويق.

[1] مديحة فخري، محمود محمد، **دراسة مستقبلية لدور الجامعات المصرية في مواجهة الجرائم الإلكترونية لدى الطلاب**، ص17.

[2] http ://www.britannica.com

- إنعزالية الجامعات في تطوير كلياتها و برامجها و مقرراتها الدراسية، وعدم إهتمامها برصد التغيرات و المستجدات التي تحدث بمؤسسات القطاع الخاص[1].

✓ **معوقات ترتبط بالقطاع الخاص:**

- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة في تحويل المشروعات البحثية و الخدمات التي تقدمها الجامعات.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات الجامعة من المهارات البشرية و البرامج و الأبحاث و الدراسات العلمية، و ضعف قناعاتها بالفائدة العلمية لها.
- إكتفاء بعض مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء و فنيين لحل ما يعترضها.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في الإمكانات و الخبرات بالجامعات الوطنية، و إتجاهها إلى التعاقد مع المؤسسات البحثية الأجنبية ؛ للحصول على الإنتشارات و التقنيات المتطورة
- محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث و التطوير و إنشاء المعامل و المخابر و المراكز التقنية و غيرها.
- عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في البحث و التطوير في مؤسسات القطاع الخاص للقيام بالتنسيق في هذا الصدد مع الجامعات.
- ضعف إهتمام مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء وحدات للبحث و التطوير بمقرها، بحيث تضطر للتنسيق مع مؤسسات أخرى و هذا لحاجتها لمخابر البحث[2].

[1] السيد علي السيد جمعة، مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة و الإدارة التربوية، **الشراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي**، جامعة قناة السويس، كلية التربية بالسويس، مجلة كلية التربية بالسويس-المجلد الخامس-العدد 06، أكتوبر2012، ص22-23.

[2] السيد علي السيد جمعة، نفس المرجع، ص24،25.

الجدول رقم03: عراقيل عقود الشراكة بين الجامعة و البحث العلمي:

المعيقات المرتبطة بالجامعة	المعيقات المرتبطة بالقطاع الخاص
الإفتقاد لسياسة واضحة و محددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع و الشراكة المجتمعية.	عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة في تحويل المشروعات البحثية و الخدمات التي تقدمها الجامعات.
إهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية و الأكاديمية أكثر من الجوانب التطبيقية و مشكلات المجتمع المحيط.	ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات الجامعة من المهارات البشرية و البرامج و الأبحاث و الدراسات العلمية،و ضعف قناعاتها بالفائدة العلمية لها.
ضعف إهتمام الجامعات بالجانب التسويقي و التوعية المجتمعية للأنشطة و الخدمات و البرامج التي تقدمها، و مدى قدرتها على حل المشكلات الإنتاجية و الخدمية عن طريق البحث و التطوير.	إكتفاء بعض مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء و فنيين لحل ما يعترضها.
قلة الإهتمام بالخطط الإستراتيجية بالجامعات بربط البرامج و التخصصات التي تقدمها بإحتياجات القطاع الخاص و المجتمع المحلي	محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث و التطوير و إنشاء المعامل و المخابر و المراكز التقنية و غيرها.
ضعف الإمكانات و الموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث و التطوير في الجامعات.	عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في البحث و التطوير في مؤسسات القطاع الخاص للقيام بالتنسيق في هذا الصدد مع الجامعات.
إفتقار الجامعات إلى وجود الحاضنات العلمية و المراكز التقنية و المعامل المتطورة لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى منتجات أولية قابلة للتسويق.	ضعف إهتمام مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء وحدات للبحث و التطوير بمقرها، بحيث تضطر للتنسيق مع مؤسسات أخرى و هذا لحاجتها لمخابر البحث.

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن مساهمة القطاع الخاص في تثمين البحث العلمي و الإهتمام به يساهم بقدر كبير في التقدم الإقتصادي بإعتبار أن مراكز البحوث و الجامعات هي بيت الخبرة الأولى، فكلما زادت زادت الكفاءة و الجودة في البحوث العلمية كلما زادت القوة الإقتصادية، و تبين خلال هذا الفصل أنه من المفروض أن يكون للقطاع الخاص دور في تخطيط مناهج الدراسة لتتوافق مع متطلبات سوق العمل.

إن البحث في تظافر جهود جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- و مجمع -عمر بن عمر- من خلال الشراكة القائمة بينهما، زكزت أساسا على كيفية تنمية و تعزيز هذه الشراكة و الإستفادة منها في تحقيق التنمية الأكاديمية و تطوير البحث العلمي، و تقديم برامج و مخرجات مميزة تواكب تطورات العصر و تلبي إحتياجات المجتمع و متطلبات سوق العمل، و ضمان تحمل القطاع الخاص المسؤولية تجاه مخرجات جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-،كما تضمنت الدراسة طبيعة و أشكال الشراكة، معوقات و تحديات تعزيز الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص المتمثل في مجمع-عمر بن عمر-، أين يتم التطرق إلى بعض نماذج الشراكة الناجحة بين العينة المختارة.

1.3 الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.1.3 أسباب إختيار الموضوع:

قد تم إعتماد هذا النوع من الشراكة المتمثل في شراكة جامعة –قالمة- بمجمع –عمر بن عمر- نظرا للأسباب التالية:

- تلاؤم معطيات السياق لهذا النوع من الشراكة مع موضوع الدراسة، حيث يعتبر القطاع الخاص بالجزائر من ممتصات مخرجات الجامعة نظرا للمبررات التي سنقدمها في عرض هذا الفصل.
- خصوصية نسق الشراكة بإعتبارها أفضل وسائل تعزيز و تثمين البحث العلمي و دورها في تنمية البحث العلمي الأكاديمي و تماشيه مع متطلبات سوق العمل.
- إضافة إلى أن دعم هذا النوع من الشراكة أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين جودة البحث العلمي و مجاراة الوتيرة التي تفرضها التطورات الحاصلة في مجال البحوث العلمية العالمية.

2.1.3 مجتمع الدراسة:

هو مجموع الجامعات الجزائرية التي تقيم شراكات متعددة مع القطاعات الخاصة؛ حيث نسعى إلى تعميم نتائج الدراسة عليها، و نظرا للصعوبة التي واجهناها، ألا و هي : كبر مفردات البحث و المتمثلة في مجمل الجامعات الجزائرية، بحيث لا نستطيع دراستهم مرة واحدة؛ فقد تم إختيار شراكة جامعة 08 ماي 1945 – قالمة- و مجمع –عمر بن عمر-.

التعريف بالجامعة الجزائرية و خصائصها:

و هي مجموع مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي؛ حيث يعود ظهور هذه التعليم الجامعي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر و هي(جامعة الجزائر)سنة 1907، و تعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات أين أستحدثت جامعات أخرى جديدة.

ولقد تعزز التعليم الجامعي في الجزائر عند تأسيس وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970، حيث كانت تضم جامعة الجزائر أربع كليات: كلية الآداب و العلوم الإنسانية،كلية العلوم، كلية الطب و كلية الحقوق

و العلوم الإقتصادية، و مع إطلاق عملية الإصلاح الكبرى للتعليم العالي في الجزائر سنة 1971 عرف هذا القطاع نمو و تطورا ملحوظا عما كان عليه سابقا، و من هنا تم وضع إستراتيجية البحث العلمي في الجزائر[1].

إستراتيجية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في تعزيز البحث العلمي:

لقد وضع قطاع التعليم العالي و البحث العلمي إستراتيجية للنهوض بالبحث العلمي و ذلك من خلال الإصلاحات المدروسة بدقة، في الفترة الممتدة من 1972 إلى 2003؛ ذلك لإعادة توجيه القطاع و هيكلته بالدرجة الأولى حيث يكمن تشخيص أهم بنود الأستراتيجية كما يلي:

- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، و تكمن في الثلاثية التالية: تنويع، تخصص و إحترافية.
- إعادة تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة : حيث يتمثل هذا التنظيم في التنظيم حسب السداسيات وفقا للمقاييس المكتسبة.
- تكثيف نماء التعليم العالي بتمكين أكبر عدد ممكن من الشباب لبلوغ المستويات العليا[2].
- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية: و تمثلت في الإنتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية حيث تخصص كل واحد منها في مجال علمي موحد و يكمن الهدف الرئيسي من إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للجامعة في إدراج التكنولوجيا.
- تدعيم منظومة التعليم العالي و عقلنتها و ذلك وفقا للفانون التوجيهي 99-05 المؤرخ في إفريل 1999.
- إنفتاح الجامعات و مختلف مراكز البحث على عالمها الخارجي من خلال الشراكة مع المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية و حتى مؤسسات المجتمع المدني و خدمة المجتمع و حل المشاكل التي يواجهها.
- رفع المستوى العلمي و الثقافي و المهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة و الإعلام العلمي و التقني.
- الحث على الإنتاج العلمي المستمر و الدائم، الذي يتماشى مع متطلبات العلم و التكنولوجي و الذي يخدم الصالح العام و المجتمع .

[1] سحنون جمال الدين، أ.بوغانمي نبيلة، **التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، العدد 15-أ-(214)، ص134.

[2] سحنون جمال الدين، أ.بوغانمي نبيلة، المرجع نفسه، ص136.

- جعل التعليم العالي يساهم في مناقشة الأفكار و إلتقاء الثقافات قصد تبادل المعارف و تلاحقها[1].

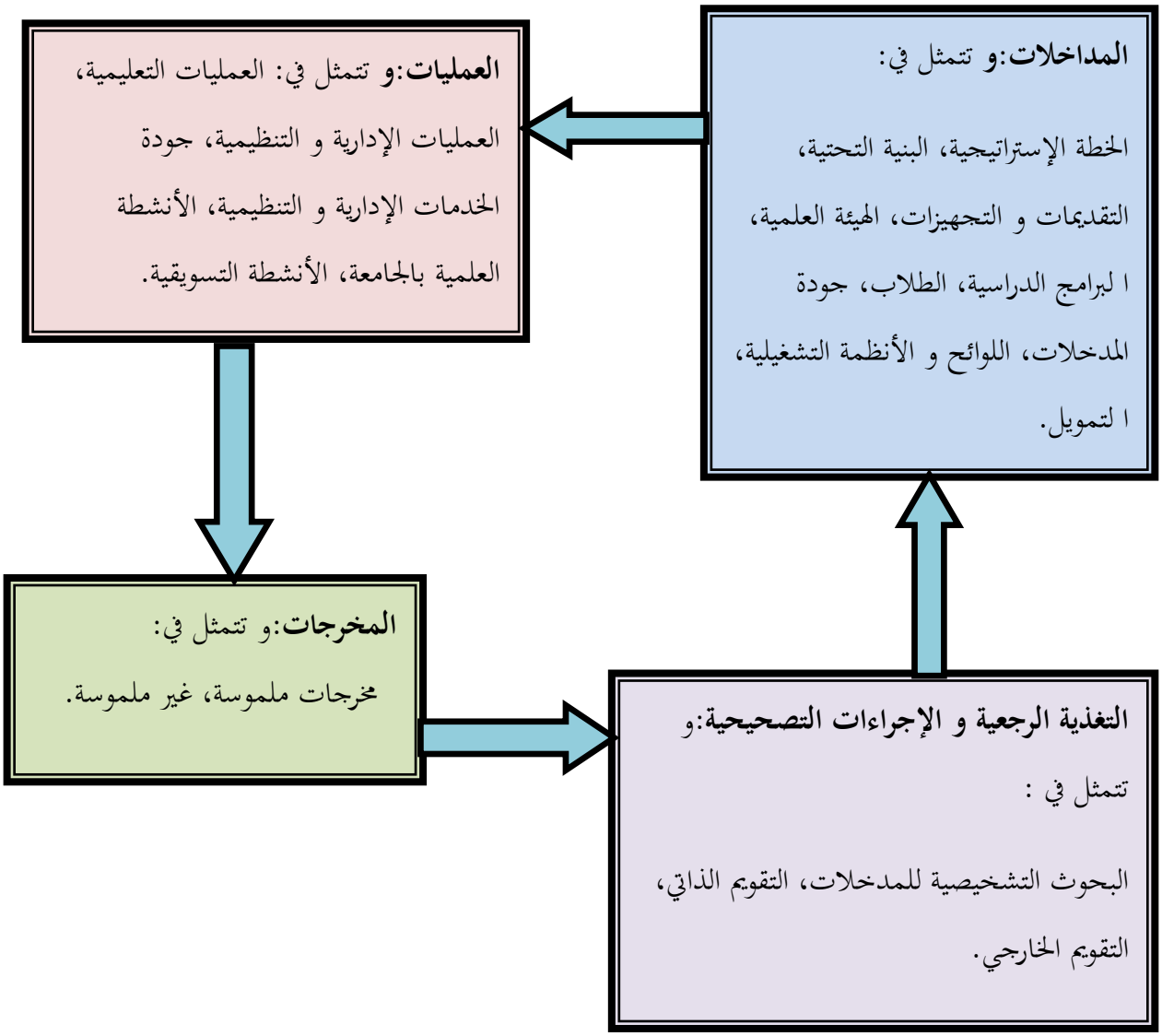

الشكل رقم 03:نظام الجامعة المنتجة.

المصدر:من إعداد الباحث : محمد سيف الدين بوفاطمة، مؤسسات التعليم العالي المنتجة كمدخل للشراكة بين الجامعة و المؤسسات الإنتاجية، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل2012، ص279.

[1] سحنون جمال الدين، أ.بوغانمي نبيلة، المرجع نفسه، ص 136-137.

و في نفس السياق تثبت دراسات الباحثين في تطور البحث العلمي في الجزائر تطور حجم براءات الإختراع خلال الفترة الممتدة من (1993 إلى 2013) كما يبينه الشكل الموال:

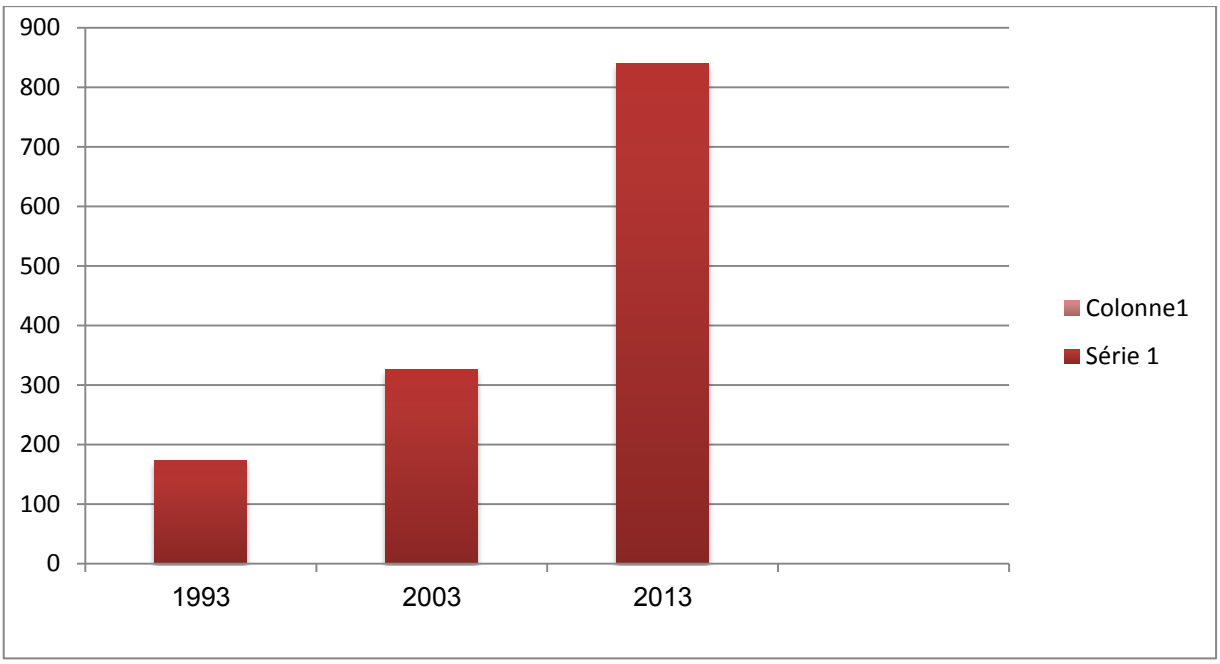

الشكل رقم04:يبين تطور حجم براءات الإختراع في الجزائر خلال الفترة(1993-2013)

المصدر: دويس محمد الطيب،براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول(حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة ورقلة،2005،ص 107.

تبين معطيات الشكل البياني أعلاه حجم براءات الإختراع الذي يرتفع تدريجيا حيث كان في سنة 1993، بمعدل 174 براءة إختراع، ليصبح سنة 2003، 326 براءة إختراع إلى ان وصلت سنة 2013 إلى 840 براءة إختراع.

4.1.3 عينة الدراسة:

قد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب المتوافر للمعاينة الذي يقوم أساسا على سهولة الوصول للعينة، و قربها للباحث لإختيار المفردات التي تتوفر على الشروط المبدئية التي تؤسس لموضوع الدراسة من خلال إختيار شراكة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– و مجمع –عمر بن عمر– في إطار تعزيز البحث العلمي نظرا لكثافة نشاطاتهما معا ؛ في إطار البحوث العلمية و إنفتاحهما على المحيط الخارجي، و حيازة مؤسسة عمر بن عمر على نسبة معتبرة من مخرجات جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–.

و تعرف العينة المتوافرة على أنها : العينة المتيسرة و هي أكثر أساليب العينات غير الاحتمالية شيوعا خاصة في البحوث التربوية، و يقوم على إعتبار الأفراد المتوفرين أو العناصر المتوفرة هم عناصر العينة، و قد لا تتعدى نتائج العينة التي التي أستقيت منها[1].

أي أن هذه النتائج لا تقبل التعميم على مجتمع البحث لأنه لكل حصة من مجتمع الدراسة المحيط الإقتصادي و الإجتماعي من جهة و السياق العام له و الظروف من جهة أخرى؛ و قد تم تأسيس عملية الإستكشاف و التشخيص إنطلاقا من المتغيرات التالية:

- **التربصات.**
- **البحث العلمي(مخابر البحث).**
- **إستراتيجية الجامعة.**

5.1.3 تقنيات جمع البيانات:

إن هذا التصور لسيرورة الدراسة الميدانية يستدعي تقنيات جمع البيانات المناسبة لنوعية المعلومات التي يراد التوصل إليها، حيث يتوقف قرار تبني تقنيات دون أخرى على التقييم الموضوعي لإمكانية التقنية نفسها و حدودها، و ذلك و ذلك إنطلاقا من تحديد إشكالية الدراسة و أهدافها؛ إن معرفة مزايا مختلف التقنيات و عيوبها يعتبر أمرا أساسيا، ليتم إختيار أكثرها ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة.

و في إطار البناء التقني تم تحديد تقنية المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، إضافة إلى الملاحظة العلمية المباشرة و سبر اللأراء، ثم تحليل المعطيات من خلال الوثائق المتحصل عليها، سواءا فيما يتعلق بمجمع –عمر بن عمر– أو رئاسة جامعة 08 ماي 1945–قالمة–.

[1] المقال للعرنوسي ضياء، مجلة جامعة بابل، 2010 ،ص2.

و في هذا السياق؛ تعرف المقابلة: على أنها محادثة بين القائم بالمقابلة و المستجيب، و ذلك بغرض الحصول على معلومات من المستجيب، و تستعمل المقابلة عادة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللقاءات مع عددأكبر بإستعمال تقنيات أخرى، و إما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما و التفكير فيها قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث[1].

هناك تصنيفات عديدة لها، بحسب الإجابة و تصنف إلى:

1-مقابلة مفتوحة: و تعتمد على سؤال يتبع بفراغ للإجابة.

2-مقابلة مقيدة: و تعتمد على سؤال و إجابات مفتوحة.

3-مقابلة مقيدة مفتوحة: و تجمع بين النوعين السابقين[2].

و قد تم جمع المعلومات عن طريق المقابلة مع عدة فئات من المبحوثين كالتالي:

- على مستوى مجمع عمر بن عمر:

تم التعامل مع مسير المؤسسة و رؤساء الوحدات من خلال تقنية المقابلة، وقد بلغ عددهم 5 مبحوثين.

يرجع إستهداف هذا الجمهور للأسباب التالية:

- البحث العلمي بمفهومه نشاط مستمر و متجدد يهدف إلى خلق برامج و تطبيقات جديدة تضمن سهولة العمل داخل المؤسسة ووصولها إلى المستخدم بالمواصفات المطلوبة.
- يعتبر المبحوثين المختارين الفاعلين المحوريين في رسم إستراتيجية الشراكة بين جامعة –قالمة- و مجمع –عمر بن عمر-.
- معرفة منافع الشراكة القائمة بين جامعة 08 ماي 1945-قالمة- و مجمع –عمر بن عمر- المرتبطة بالبحث العلمي لكل من طرفي الشراكة.

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة: بوزيدصحراوي و آخرون**، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، دت، ص197.

[2] حمدي أبو الفتوح عطية، **منهجية البحث العلمي و تطبيقاتها في الدراسات التربوية و النفسية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 1417-1996م، ص315.

- على مستوى جامعة 08 ماي 1945-قالمة-:

تم إجراء مقابلات مع عدة إطارات برئاسة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- للتعرف على طبيعة الشراكة القائمة و مختلف التحديات التي تواجه هذه الشراكة. و هم

-إيمان بلوصيف زوجة لحوارش، متحصلة على شهادة دكتوراه في القانون الدولي العام.

موظفة بمصلحة :نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الإتصال و التظاهرات العلمية، مكتب:التبادل مابين الجامعات و التعاون و الشراكة.

-د.عبد الغاني خشة: رئيس تحرير مجلة فضاءات الجامعة.

-زهراء جلايلية: عضوة في هيئة تحرير مجلة فضاءات الجامعة.

-عبد الحفيظ شغيب: أمانة مدير جامعة -08 ماي 1945 –قالمة-.

و في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن طبيعة الشراكة يتم تحديدها من طرف الجامعة من خلال رؤيتها و خطتها الإستراتجية، و يجد هذا الإختيار تبريراته من خلال وضع المناهج التعليمية الجامعية وفق ما يتطلبه سوق عمل المجمع من جهة و ما يلبي متطلبات المجمع في الجامعة من جهة أخرى، و من هنا يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعزيز الشراكة بين القطاعين من خلال مجموعة من المنافع أو الفوائد التي تحقق للطرفين و المجتمع و ذلك من خلال تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل آداءها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي

و التجهيزات و الإنشاءات بالجامعات و إجراء البحوث التطبيقية و التدريب العملي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز المركز التنافسي للجامعات و مواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات في ظل إزدحام سوق التعليم العالي و كذا تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، إذ لايمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه و لا تمت إلى إحتياجات وطنه بصلة،أين يمكن إختيار مدى إمكانية التحكم الجيد في المعلومات لتحقيق هدف الدراسة.

6.1.3 الإطار الزماني و المكاني للدراسة:

إمتدت الدراسة الميدانية بمجمع عمر بن عمر من 16 مارس إلى 10 أفريل 2019، في الوقت ذاته تم الذهاب إلى رئاسة الجامعة و هو موسم إجراء التربصات للطلبة الجامعيين، أين يمكن ملاحظة مختلف التعاملات مع قطاع التعليم العالي.

و قد تراوحت الدراسة الميدانية بين مجمع-عمر بن عمر-الكائن مقره ببلدية بوعاتي محمود قالمة، و رئاسة جامعة 08 ماي 1945-قالمة-، نهج 19 ماي 1956، ص.ب:401، قالمة 24000، الجزائر، الهاتف:037.10.05.60، الفاكس 037.10.05.61، www.univ-guelma.dz.

بطاقة تقنية لجامعة 08 ماي 1945-قالمة-:

سميت جامعة قالمة بالحدث التاريخي المهم(مجازر 08 ماي 1945)، عند زيارة رئيس الجمهورية السابق لولاية قالمة سنة2003، بعد ما تم تبليغ هذا القرار عن طريق معالي وزير المجاهدين سنة 2003، و في 23 أكتوبر 2014، صدر القرار الوزاري رقم 14-01 المتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية لنتذكر كل الشهداء في هذا الوطن المفدىن الذين ضحوا بالغالي و النفيس للحفاظ على مكتسبات الوطن و للتأمل و التفكير في شهداء الوطن، و السير على نهجهم.

حيث أنشئت جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- بموجب:

-مرسوم رقم 172/86 المؤرخ في 05غشت1986 المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الكيمياء الصناعية بقالمة.

-المرسوم التنفيذيي رقم299/92المؤرخ في 07يوليو 1992 المتضمن إنشاء المركز الجامعي في قالمة، الذي يتكون من ثلاثة معاهد هي:

*معهد الكيمياء الصناعية.

*معهد الهندسة الميكانيكية.

*معهد الميكانيك.

و في سنة 18,2001 سبتمبر، تم تدشين الكليات الثلاثة:

*كلية العلوم و الهندسة.

*كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.

*كلية الحقوق و الآداب و العلوم الإجتماعية[1].

و في 12 يناير 2010،أصبح للجامعة 7 كليات

*كلية الرياضيات و الإعلام الإلي و علوم المادة.

*كلية العلوم و التكنولوجيا.

*كلية العلوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون.

*كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

*كلية الآداب و اللغات.

*كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية.

*كلية الحقوق و العلوم السياسية.

و اليوم تضاعفت مجهودات الجامعة، من أجل تطوير آدائها في جميع المجالات، خاصة في مجال البحث العلمي و التعليمي؛ ساعية بذلك على مواكبة الطلب المتزايد في التعليم العالي، سواءا كان ف مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، و ضمان تكوين أكثر مرونة و فعالية لطلبتنا يتماشى مع متطلبات الواقع و سوق العمل و بما يساهم في التنمية المحلية لمختلف المؤسسات[2].

و في إطار أنفتاحها على محيطها الخارجي فهي تجمعها شراكات عديدة و نتعددت مع مختلف مؤسسات المجتمع الإقتصادي و الإجتماعي و السياسية و غيرها وهذا بعضها:

[1] مقابلة مع السيدعبد الحفيظ شغيب، **أمانة مدير جامعة 08 ماي 1945، قالمة**، 17 مارس2019.

[2] مقابلة مع السيدعبد الحفيظ شغيب، **أمانة مدير جامعة 08 ماي 1945، قالمة**، 17 مارس2019.

الجدول رقم04:بعض شراكات جامعة قالمة مع المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية

المؤسسة	النشاط
المحطة الجوية بلخير قالمة	زيارة الأساتذة و الطلبة للمحطة للحصول على المعلومات و المعطيات حول البيئة و المناخ التي تساهم في إثراء بحوثهم الأكاديمية.
مشفى إبن زهر –قالمة–	تنظيم مشترك لورشة تكوينية حول التحكم في أدوات البحث و الوصول إلى الوثائق العلمية، وقيام طلبة تخصص علم النفس و البيولوجيا بتربصات ميدانية بالمشفى.
إتصالات الجزائر–الجزائر–	تنظيم اليوم العالي حول المكتبة الرقمية من طرق إتصالات الجزائر بجامعة قالمة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الشباب	إنشاء دار المقاولاتية على مستوى جامعتنا. قيام إطارات من الوكالة بعمليات تحسيس و توعية في الوسط الطلابي لنشر الثقافة المقاولاتية.
مجمع عمر بن عمر	قيام أساتذة جامعة قالمة بزيارة ميدانية تقنية إلى المجمع بغرض إقتراح مسشاريع مشتركة تهم الطرفين، التمويل، التربصات.
اذاعة قالمة الجهوية	الإستفادة من خبرة الأساتذة،التربصات،التغطية الإعلامية للأحداث بالجامعة.
مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية قالمة	تنظيم مشترك ليوم دراسي حول الهندسة المعمارية،و إستفادة إطارات الهيئة من خدمات مكتبة كلية العلوم و التكنولوجيا بالجامعة
مديرية الثقافة لولاية قالمة	تنظيم أبواب مفتوحة عن ثقافات الولاية و البلاد
للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الأيام التحسيسية و توعوية عن التامين
الوكالة الولائية للتشغيل لقالمة **ANEM**	دورات تكوينية عن كيفية الإستفادة من خدمات المؤسسة.

المصدر: إيمان بلوصيف زوجة لحوارش، مكتب:موظفة بمصلحة :نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الإتصال و التظاهرات العلمية،مكتب:التبادل مابين الجامعات و التعاون و الشراكة. **جامعة–قالمة–.**

بطاقة وصفية لمجمع عمر بن عمر:

شركة –عمر بن عمر– شركة عائلية إختصت بتحويل المنتجات الزراعية الغذائية، أنشئت من طرف السيد عمر بن عمر الأب؛ إمتازت منتجاتها بالجودة العالية و هذا ماجعلها الرائدة في مجال الإنتاج الغذائي على المستوى الوطن، و بعد وفاة الأب تولى الأبناء مسؤولية الإدارة بالسير على خطى أبيهم، و قد قاموا بتطوير الشركة و تحديثها و توسيعها حتى أصبحت اليوم بثلاث شركات رئيسية كل في إختصاصها:

الجدول رقم05:الشركات الرئيسية لمجمع عمر بن عمر

إسم الشركة	طبيعة نشاطها
شركة مطاحن عمر بن عمر.	**تختص بإنتاج الدقيق و السميد و الفرينة**
شركة عجائن عمر بن عمر.	**تختص بإنتاج العجائن و الثريد.**
شركة المصبرات عمر بن عمر.	**تختص بإنتاج المواد المصبرة(الطماطم،الهريسة)**

تم إنجاز مشروع الإنتاج الغذائي بعد إجراء الأبحاث و الدراسات التمهيدية، كالتركيز على المنطقة الجغرافية و ما يتلائم مع نشاط الشركة، ليبدأ نشاطها في أفريل 1984؛ و بدأت في الإنتاج الفعلي في أوت 1986 من وحدة معالجة صغيرة لمصبرات الطماطم ببلدية (بوعاتي محمود)بقالمة؛ و بحسب سجلات شركة –عمر بن عمر–فإن نشاط و إنتاج الشركة شهد تطورا ملحوظا في زيادة حجم الإستثمارات منذ ذلك الحين، حيث طورت و نوعت منتجاتها الصناعية حتى أصبحت من أنجح الشركات على مستوى الوطن[1].

مهمة الشركة:

–صنع منتجات واسعة الإستهلاك.

–خلق قيمة مضافة للزبون و المساهمين و العاملين بها.

أهداف المؤسسة:

تسعى شركة عمر بن عمر لتحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيمايلي:

- تحقيق الربح و تحسين مردودية الشركة

[1]. http://www.**amorbenamor entreprise**.dz.com

- الإستحواذ و الحفاظ على الحصة السوقية الحالية و التطلع لحصص سوقية أكبر و الوصول إلى أسواق إقليمية و دولية بتوسيع و إنجاز وحدات جديدة.
- تحقيق ميزة تنافسية و المحافظة عليها، و العمل على تحسين جودة منتجاتها و خدماتها لنيل رضا الزبون.
- السعي إلى إقامة وحدات تخزين في الميناء لضمان تدفق المادة الأولية.
- الوصول إلى المرتبة الأولى من ناحية الجودة و التسيير[1].

تنظيم شركة عمر بن عمر:

تقسم شركة عمر بن عمر أعمالها لمختلف المصالح و المديريات وفق التنظيم التالي:

❖ **الإدارة العليا**:و التي يترأسها صاحب الشركة، و تتم القرارات الإستراتيجية العليا من طرفه(محمد العيد بن عمر).

❖ **المديرية العامة**: و يتوالاها مدير الشركة(المدير العام) المكلف بالإدارة و التسيير من طرف صاحب الشركة (نور الدين جبالي)، و المشرف على تولي المسؤولية الكاملة التي تخص الشركة.

❖ **مدير المحاسبة و المالية**:يتم على مستوى هذه المديرية كل ما يخص العمليات المحاسبية و المالية، و يتولاها محاسب خبير.

❖ **مصلحة محاسبة المواد**:مهمة هذه المصلحة هي تسجيل جميع العمليات اليومية التي تجرى بالشركة و المتعلقة بمختلف المواد المستخدمة في عملية الإنتاج[2].

❖ **مصلحة المالية و الميزانية** : و التي تساعد الشركة في معرفة إيراداتها و نفقاتها، الشهرية و الموسمية، و تتبع الوضعية المالية لها[3].

❖ **مديرية اللإدارة العامة**

❖ **المصلحة الإدارية** : هي عبارة عن مكتب يحتوي على مجموعة من الوسائل الضرورية المستخدمة في الإدارة.مثل: الأوراق، الأقلام، و كذلك تزويد الشركة بمختلف الوسائل الضرورية كالتجهيزات المكتبية، الإعلام الآلي...الخ

❖ **مصلحة الموارد البشرية** : يتم على مستواها إدارة و تسيير المورد البشري، توظيف، تسريح، العطل و الإجازات.

[1] مقابلة **أجريت مع مدير الإتصال و التسويق، بمجمع –عمر بن عمر**- يوم 20 مارس2019، على الساعة 14:00.

[2] مقابلة أجريت مع **المدير العام المكلف بالإدارة و التسيير لشركة المصبرات، السيد:نور الدين جبالي**، يوم 20 مارس 2019,على الساعة 10:00.

- **مديرية الجودة**:يتولاها طاقم مخصص في مراقبة معايير الجودة و التحسين.
- **المخبر**:الذي يسهر على تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات بدءا بالمواد الأولية، وصولا للمنتج النهائي.
- **المديرية التجارية** : تقوم بالإشراف على متابعة الاعمال التجارية، مراقبتها و متابعتها للوصول إلى رقم الأعمال المطلوب كهدف مرجو.
- **مديرية التجارة الخارجية**
- **المديرية التقنية** : تقوم بمختلف العمليات التقنية الخاصة بالإنتاج من توجيه و تشخيص مختلف أجهزة الإنتاج و الظروف الضرورية اللازمة لسيرورة تلك الأجهزة.
- **مصلحة الصناعة و الإنتاج و العمليات**: تعمل هذه المصلحة على توفير المادة الغذائية الأولية و تحويلها إلى منتج.
- **ملحة الصيانة** : تعتبر هذه بالمصلحة ضرورية بالنسبة للشركة، إذ أن معظم نشاطها يتركز و بشكل كلي على آلات إنتاج المنتج النهائي، و المسؤولية في هذه المصلحة تقع بالدرجة الأولى على عاتق عمال الصيانة، و تضم مصلحة الكهرباء، الميكانيك، ورشة تبديل القطع[1].
- **مديرية الإتصال و التسويق** : و التي تهتم و تتولى كل العلقات الخارجية، و أحيانا الداخلية، و كذلك بالتوزيع و الترويج للشركة[2].

2.3 التحليل التشخيصي لمتغيرات الشراكة عمر بن عمر و جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–:

1.2.3– التربص الميداني بمؤسسة عمر بن عمر:

يمثل التربص الميداني في الوسط المهني عنصرا أساسيا لمخطط التكوين لا ينفصل على المسار البيداغوجي، و هو إجباري.

كما يعرف على أنه فترة زمنية مكرسة للتكوين، التعلم و التحسين يقضيها الطالب المقبل على التخرج في إحدى المؤسسات توجهه إليها إدارة الجامعة أو يختارها بنفسه[3].

و يهدف التربص الميداني إلى:

- تقليص الهوة بين الجامعة و المحيط الإقتصادي و الإجتماعي.

[1] Http://www.**amor-benamor.entreprise-dz**.com
[2] Http://www.**amor-benamor.entreprise-dz**.com .
[3] مرسوم تنفيذي رقم08-265 مؤرخ في 17 شعبان عام1429 الموافق ل19 غشت 2008، **يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و شهادة الماستر و شهادة الدكتوراه**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد48، بتاريخ 24 غشت 2008.

- إكتشاف المتربص لعالم الشغل و الإستعداد للإندماج التدريجي فيه مستقبلا.
- تطوير روح المبادرة و الإبداع و التعاون و الإنضباط لدى المتربص.
- تحصيل معلومات حول قطاع معين و التعرف على مؤسسة التربص.
- إكتساب الخبرات و المهارات الأولية التي تمهد الطريق أمام المتربص للإندماج النهائي في عالم الشغل، و هذا بعد مساعدته في إسقاط الرصيد المعرفي النظري على الواقع العملي في المؤسسة[1].

و يعتبر التربص بمجمع –عمر بن عمر– هو المدة الزمنية التي يقضيها طلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– المقبلين على التخرج، بغض النظر عن التخصص ؛ و يوجه إليه الطالب المعني بالتربص من قبل إدارة الجامعة بغرض إكتساب الخبرات و المهارات التطبيقية اللازمة و ربطها بالمعارف النظرية التي إكتسبها.

يندرج التربص الميداني للطلبة في الوسط المهني عامة، و في إطار سياسة الدولة الجزائرية و برامج الوزارة الهادفة إلى ربط الجامعة بالمحيط الخارجي و الإنفتاح على الغير بغية تحقيق نجاعة التكوين المعاصر و ذلك لما يتسم به مجمع –عمر بن عمر–من سمعة حسنة و جودة عالية في تقديم الخدمات.

-أ- واقع تربصات طلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– بمجمع عمر بن عمر:

يعتبر مجمع عمر بن عمر من أهم المؤسسات الممتصة لطلبة السنوات النهائية في الجامعة، حيث يتجه له طلبة تخصصات التالية : **علوم الإعلام و الإتصال، التسيير و الإقتصاد، التسويق، البيولوجيا، نوعية الغذاء و الأمن الغذائي و الإعلام الآلي** الميدان كل عام من الفترات الممتدة من مارس إلى ماي و ذلك لإتمام مذكراتهم أو تقرير التربص، و يتجه طلبة التخصصات المذكورة بالذات لتماشيها مع طبيعة نشاط المؤسسة ؛ و بحسب الملاحق المقدمة من رئاسة الجامعة،(**مصلحة نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الإتصال و التظاهرات العلمية**) أن نسبة الطلبة التي تتجه إلى مجمع عمر بن عمر تتراوح مابين 2.5 إلى 3%من إجمالي عدد طلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– و ما بين 10.5% إلى 11% من كل تخصص في السنوات النهائية.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 13-306 مؤرخ في 24 شوال عام 1434 الموافق لـ 31 غشت سنة 2013، يتضمن **تنظيم التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، بتاريخ 11 مارس 2015.

الجدول رقم05:نسب الطلبة المتربصين بمجمع عمر بن عمر عام 2019/2018.

	ليسانس	ماستر2	مصلحة إجراء التربص
علوم الإعلام و الإتصال	%6.75	%10.8	مديرية الإتصال و التسويق
تسيير و إقتصاد	%7	%11.4	مديرية المحاسبة و المالية،مديرية التجارة
البيولوجيا	%5.3	%11	مديرية الجودة،مديرية الإنتاج و العمليات
الإعلام الآلي	%5	%9.7	المديرية التقنية

المصدر: إيمان بلوصيف زوجة لحوارش، متحصلة على شهادة دكتوراه في القانون الدولي العام.
موظفة بمصلحة : نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الإتصال و التظاهرات العلمية،مكتب : التبادل مابين الجامعات و التعاون و الشراكة **جامعة–قالمة–.**

و قد أفادنا المكلف بالإتصال على مستوى مؤسسة –عمر بن عمر– أنه يتم إستقبال هذه النسبة من إجمالي طلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة حفاظا على جودة التدريب الميداني للطالب من جهة و الحفاظ على هدوء و نظام المؤسسة الداخلي من جهة أخرى؛ كما أفادنا المصدر نفسه أن كل تدريبات الطلبة بمؤسسة –عمر بن عمر– تكون على رأسها مشرفا يوجه الطلبة المتربصين توجيها محكما و في المستوى بإعتبار المشرفين يختارون على أساس أنهم الموظفين الأكثر خبرة، كل بحسب تخصصه مع إتمام جميع ساعات التربص المضبوط من قبل إدارة قسم الجامعة و تمنح العلامة للطالب على حسب إجتهاده، كما أوضح لنا أن جميع طلبة جامعة قالمة الذين قضوا فترة التدريب الميداني بالمجمع كانوا راضين بنسبة 88% تقريبا عن جودة التدريبات المقدمة لهم[1].

[1] عن وثائق **من مصلحة الإتصال و التسويق**، مجمع–عمر بن عمر–.

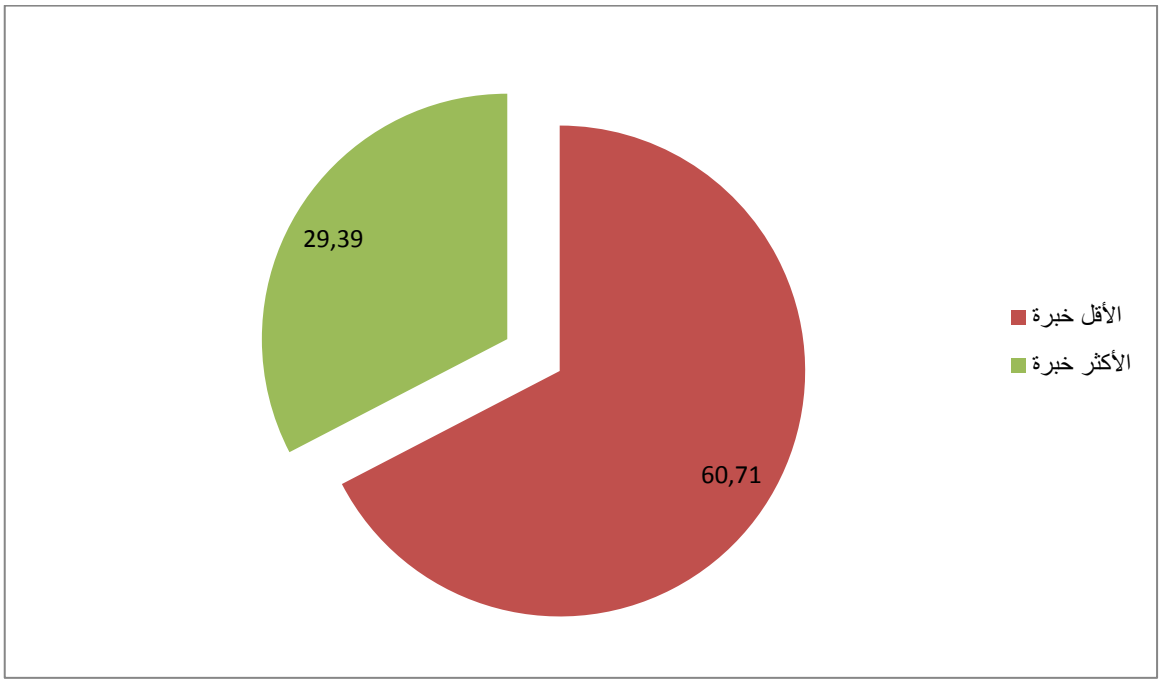

الشكل رقم 05 : خبرة الأفراد لشركة عمر بن عمر

يوضح الشكل النسب المتباينة للعينة المدروسة بحسب الخبرة، حيث نجد أن نسبة 39.29% كأعلى نسبة للأفراد ذوي خبرة أكثر من 10 سنوات و 60.71% هم الأفراد الأقل خبر ل لأقل من 10 سنوات.

و قد أوضح لنا المصدر نفسه أنه قد يكون هناك مصلحة بمجمع عمر بن عمر تعمل على تسيير امور الطلبة المتربصين نظرا للطلب المتزايد على التربص بمجمع عمر بن عمر إستنادا إلى الإتفاقيات التي تجمع بين الجامعة و المؤسسة؛ و هذا لتسيير الأمور الإدارية للطلبة في أسرع وقت ممكن و بطريقة سلسة و قد أوضح لنا أنه كل عام ترتفع نسبة طلبات التربص من 1% إلى 2% من جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، أما من الجامعات الأخرى و مراكز التكوين المهني و التمهين قليلة جدا مقارنة بطلبات جامعة –قالمة–[1].

–ب– الإطار التشريعي لشراكة –عمر بن عمر– مع جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–:

تؤطر و تنظم التربصات الميدانية للطلبة في الوسط المهني بموجب التاريخ اللائحي، المتمثل في مرسوم تنفيذي معدل و متمم، و قرار وزاري،و هي:

المهني لفائدة الطلبة ج.ج.ع 45، المؤرخة في 18 سبتمبر2013.

[1] عن وثائق من **مصلحة الإتصال و التسويق**، مجمع–عمر بن عمر–.

-المرسوم التنفيذي رقم 85/14 المؤرخ في 20 فبراير 2014 المعدا و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 306 المؤرخ في 31 أوت 2013، المتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة.

-القرار الوزاري رقم 19 المؤرخ في 21 يناير 2015، المحدد لطبيعة التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة و كيفيات تقييمها و مراقبتها و برمجتها[1].

و تبعا لهذا فإن الإتفاقية القائمة بين مجمع عمر بن عمر و جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، تنقسم إلى نوعان :

1- إتفاقية إطار(الإتفاقية الإطارية):

و هي عبارة عن الترتيبات القائمة بين مجمع عمر بن عمر و جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–؛ و تنص على الشروط التي تحكم العقود المراد إبرامها لفترة من الزمن و خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، نسب الطلبة الذين يستقبلهم المجمع كل عام و الأبواب المفتوحة للمجمع بالجامعة و غيرها من الشروط؛ و تسمى هذه الإتفاقية بهذا الإسم لأن كل بند فيها هو مؤطر و مضبوط لا غبار عليه.

و الذي يميز هذه الإتفاقية : أنه لا يسمح للطرفين بالتفاوض بشان الشروط و الأحكام المعيارية[2].

و تسهم هذه الإتفاقية في تعزيز العلاقة بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– و مجمع –عمر بن عمر–، إذ أنهما يعملان معا لإيجاد حلول مفصلة تلبي حاجات الطرفين و تعتبر داعما أساسيا للعلاقات طويلة الأجل، مما مما ينشيء صيغة مواتية أكثر للإستثمار و العمل المستدامين.

و تبعا للوثائق مقدمة من رئاسة الجامعة فإن الشراكة القائمة وفق الإتفاقية الإطارية توازنا فيما يخص تربصات الطلبة الذين يدرسون بجامعة قالمة من مختلف التخصصات مقابل تكوين إطارات شركة –عمر بن عمر–[3].

يتم الدخول في إتفاقيات إطارية عندما يحتاج أي طرف سواءا كان جامعة –قالمة– او مجمع –عمر بن عمر– لإقامة علاقة إستراتيجية مع سلسلة الإمداد خلال مدة زمنية طويلة بحيث يتمكن الطرفين من تكييف أوضاعهم لتلبية متطلبات بعضهم، و يتم تحديد مواصفات و معايير التقييم مسبقا، حيث لا يمكن تغييرها أثناء سريان الإتفاقية التي تكون نافذة لمدة ثلاث 03 سنوات في حدها الأدنى، بعد ذلك يجوز إعادة التفاوض بشأن الشروط لضمان إتساقها مع مستجدات سوق العمل و التكنولوجيا.

[1] **الجريدة الرسمية، المنشور الوزاري رقم 06، المؤرخ في 11 أكتوبر،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الحكومة الجزائرية.**

[2] Rene CHAPUS,.Doit du contentieux administratif,13eme Ed,Montchrestien,Paris,2008.

[3] Relations Universites-entreprises,conventions et liens avec les entreprises privees economique,universitee 08 mai 1945 –guelma-.

كما أنه يجوز النظر في أمر التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص و جامعات وطنية أخرى في فترات زمنية منتظمة في الإتفاقية الإطارية التي تنص على بنود التربصات و تتضمن:

- **تربص طلبة جامعة قالمة**
- **تكوين إطارات مجمع عمر بن عمر**:و ذلك من خلال إعادة تكوين إطارات المؤسسة وفق ما يتماشي مع سوق العمل و التطورات التكنولوجية الحديثة مواكبة للتطورات و التغيرات الحاصلة، بإعتبار نجاح المؤسسة مرهون بعامل التكوين الدائم و المستمر للموارد البشرية المؤسسة.
- **الأبواب المفتوحة**: و التي تحتضنها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- كل سنة، لتكون فرصة للطلبة من أجل من أجل التعرف على المجمع بغاية إنجاز التربصات و من أجل التشغيل، و هي نتيجة التعاون و سياسة الإنفتاح المنتهجة من طرف الجامعة على المحيط، و قد جاءت الأبواب كنتيجة للمجهودات المبذولة و ثمرة إتفاقيات التعاون المبرمة بين الجامعة و المجمع، كما أنه تنظم مقابلات للإنتقاء و توظيف الطلبة على هامش الأبواب[1].

2- الإتفاقية الخاصة:

و هو إتفاق مكتوب موقع بالتراضي بين جامعة قالمة و مجمع عمر بن عمر، يتضمن شروط التعامل بينهما بحيث يحدد تصنيف و طبيعة العمل القائم بينهما، و هي في حدود البحث العلمي، خدمة المجتمع

و الإنفتاح على المحيط الخارجي للطرفين، و هذا وفقا لضوابط الإتفاقية و تحديد مقاييس العمل و توزيعها، و ما يميز هذا النوع من الإتفاقية عن السابقة هو المدة الزمنية، فهي تحدد من سداسي إلى عام على الأكثر.

و في مايلي بعض النشاطات التي تتم في إطار الإتفاقية الخاصة:

- **التحويل من نظام كلاسيكي إلى نظام L M D**:

و هذا يكون للممتهنين و إطارات مجمع –عمر بن عمر- المتحصلين على ليسانس أو ماجستير نظام قديم، بإعتبار معارفهم لا تتماشى مع سوق و متطلبات العمل في هذه الحالة يكون تحويلهم من نظام كلاسيكي إلى نظام جديد ل.م.د في جامعة –قالمة-، لتلبية حاجات المؤسسة و المجتمع و الحفاظ على جودة المنتجات.

[1] عن وثائق **من مصلحة الإتصال و التسويق** ،مجمع-عمر بن عمر-.

- **مشاريع البحث المشتركة:** و هي اللأعمال التطبيقية المشتركة بين جامعة قالمة و مجمع عمر بن عمر، بغية تحليل أو إنتاج أو تركيب منتج ما؛ و من أمثال ذلك: طلب مجمع عمر بن عمر سنة 2012، إجراء بعض التحاليل لإنتاج مواد الغذائي التي تنتجها مؤسسة عمر بن عمر و أسباب تلفها؛ و كان ذلك في مخابر قسم البيولوجيا من قبل أساتذة و دكاترة جامعة –قالمة–.
- **طلب خبرة أساتذة الجامعة:** وهذا يكون بصفة متكررة و مستمرة، حيث يستعين مجمع عمر بن عمر بخبرة أساتذة جامعة قالمة بالإضافة إلى الزيارات التفنية و الإستشارات حفاظا على صورة المؤسسة و سمعتها و جودة منتجاتها بإعتبار الأساتذة هم أهل العلم و المعرفة كل في إختصاصات.
- **التمويل:** و يكون ذلك على مستوي المؤتمرات العلمية التي تنظمها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– في مختلف كلياتها، حيث يساهم المجمع بنسبة من التغطية المالية لتنظيم هذه المؤتمرات العلمية بإعتبارها تتطلب نسبة لابأس بها من عامل المادة، هذا مقابل تنظيم الأبواب المفتوحة لها في الجامعة و التعريف بمنتجاتها و عرض إشهاراتها في الحرم الجامعي[1]
- **ليسانس مهنية COOFFE بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– و مجمع –عمر بن عمر– المندرج ضمن مشروع Erasmus+ka2:**

وقعت بنود الإتفاقية سنة 2015 بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– و مجمع –عمر بن عمر–، و تعني الحصول على شهادة ليسانس مهني بحيث يؤهلك للولوج في عالم الشغل حسب تخصصك حيث بلغ عدد طلبة ليسانس المهنية 20 طالب تخصص الصناعات الغذائية، و تخصص حماية الشبكات الكهربائية بالشراكة مع شركة سونالغاز و ضمان مؤسسة –عمر بن عمر– التوظيف المباشر للطلبة المتخرجين؛ في هذا السياق تم إنجاز العديد من الأنشطة العملية التطبيقية على غرار الدورات التكوينية بالخارج لفائدة أساتذة كلية العلوم و التكنولوجيا و كلية علوم الطبيعة و الحياة[2].

و جاء في بنود الإتفافية: تمكن الطلبة من الإلتحاق بالماستر المهني دون فرصة في الدكتوراه.

[1] مقابلة أجريت مع: مع إيمان بلوصيف زوجة لحوارش، متحصلة على شهادة دكتوراه في القانون الدولي العام.

موظفة بمصلحة :**نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الإتصال و التظاهرات العلمية**،مكتب: التبادل مابين الجامعات و التعاون و الشراكة جامعة–قالمة–.

[2] Projets dans lesquels l,Universite de guelma est/était partenaite,Projets Erasmus+COFFE, Universite 08 mai 1945 –Guelma-,p 1.

الجدول رقم07:الفرق بين الإتفاقية الإطارية و الإتفاقية الخاصة

الإتفاقية الإطارية	الإتفاقية الخاصة
تكون الإتفاقية الإطارية طويلة المدى حيث تصل مدة صلاحيتها إلى ثلاث سنوات على الأقل منذ تاريخ توقيعها، و تتضمن البنود المتعارف عليها و المتكررة كل موسم بين الطرفين المتفقين مثل:التربصات،الأبواب المفتوحة،المؤتمرات العلمية.	تتسم بأنها قصيرة المدى، لنشاطات خاصة أو تجربة جديدة بين الأطراف المتعاقدة، حيث يمكن التغيير في بنودها إذا تطلب الأمر لتكييفها مع الأوضاع السائدة، و يمكن إعادة توقيع الإتفاق دون إكراه الأطراف المعنية.

-ج-عوامل إقامة جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-عقود شراكة مع مجمع عمر بن عمر لإجراء التربصات:

-1 الموقع الجغرافي:

تقع كل من جامعة 08 ماي 1945 -قالمة و مجمع -عمر بن عمر-في ولاية واحدة و هي ولاية قالمة، و يعتبر هذا العامل من الأسباب الأولى لإقامة هذا العقد في إطار تعزيز البحث العلمي، حيث يتيح هذا العامل للطلبة الفرصة سهولة الوصول إلى المجمع و تلبية حاجاتهم في أسرع وقت و بأسهل طريقة ممكنة و في وقت وجيز و أقل تكلفة و هذا لقرب المسافة.

-2 جودة منتجات عمر بن عمر و حسن صورتها و سمعتها لدى المجتمع:

تعتبر منتجات عمر بن عمر منتجات ذات جودة عالية و نوعية و رفيعة لمختلف المنتجات الغذائية؛ المصبرات إلى السميد و العجائن، مما يشهد كبار الخبراء على أن هذه المنتجات قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الأمن الغذائي، كما كشف المخبر الأمريكي للأمن الغذائي على أنها تتوفر على كل ما يضمن الأمن الغذائي للمستهليكين، فيما أكد سفير الدولة الأمريكية عن وجهة نظره في تطوير التبادلات التجارية و الإقتصادية بين الجزائر و أمريكة إعتمادا على مبادرات الصناعيين و المستثميرين في مختلف المجالات، خاصة في القطاعين الفلاحي و الصناعي، مؤكدا على ضرورة تبادل الخبرات و التجارب خاصة و أن الو.م.أ تعتبر واحدة من أكبر الدول المنتجة للقمح و الطماطم، و بإعتبار أن مجمع -عمر بن عمر- نموذجا في دخول الأسواق العالمية بعدما شرع في تصدير منتجاته من الطماطم المصبرة و مختلف أنواع العجائن إلى كندا، كما طرح السفير الأمريكي في ختام زيارته على مسؤولي المجمع إقتراحا بضرورة تطوير قنوات التواصل مع الشركاء من رجال الأعمال

الأمريكيين للعمل سويا من أجل تطوير قطاع التنمية الفلاحية، و تبادل خبرات البلدين في هذا المجال؛ و بناءا على هذه الشهادة فإن الدراسات الميدانية لطلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- تكون جدية و نوعية و ذات جودة عالية، بإعتبار الطلبة يقومون بأعمالهم التطبيقية على أكمل وجه و هذا بفضل جدية المشرفين بمؤسسة التربص[1].

3-وفرة الطرق و المواصلات بين جامعة قالمة و مجمع عمر بن عمر:

تتميز منطقة قالمة بوجود شبكة طرقات محلية معبدة تربط بين جامعة –قالمة- و مجمع –عمر بن عمر-؛ و وفرة خط المواصلات، بمسافة قدرها، مما يسهل عملية التنقل بين النقطتين في أقل وقت ممكن و بأقل تكلفة.

4- تناسب طبيعة نشاط المؤسسة مع إختصاصات جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-:

تتيح الشراكة القائمة بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- فرص عظيمة و مغرية لأعضاء هيئة التدريس من ناحية التطبيق الميداني للبحوث، حيث يوظف المشاركون مهاراتهم و معارفهم لمواجهة التحديات و القضايا التي تكون محور إهتمام الشركاء خارج نطاق أبواب الجامعة في البيئة و الميدان المناسب، كما أنها تتيح الفرصة للمؤسسات الإقتصادية لتغيير و تطوير البرامج و المشاريع، و توفير فرص تبادل الخبرات بين الطرفين و كذلك من لهم علاقة بهما من طلاب الجامعات و المدرسين و المشرفين و المساعدين للباحثين في الطرف الأول و هو الجامعة و الموظفين و العمال و المهنيين في الطرف الثاني.

5-الشراكة فرصة لإكتشاف مشكلات المجتمع من خلال التربصات:

إن الشراكة مع مجمع عمر بن عمر من شأنها ربط الطلبة اللذين سيوجهون للحياة العملية بمؤسسات المجتمع و قضاياه و همومه، بل هي الفرصة للبحث عن حلول مشكلات المجتمع، فهو إذن على المستوى الفردي يحسن وضعه الشخصي و العلمي و على المستوى الوطني يسهم في تنمية المجتمع بإعتباره فردا من أفراد المجتمع، و من هنا تسعى جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- شريكة مع مجمع –عمر بن عمر- إلى تحمل مسؤوليتها الإجتماعية.

6-إنفتاح كل من جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- و مجمع –عمر بن عمر-على المحيط الخارجي:

بإعتبار مؤسسات التعليم العالي و المؤسسات الأقتصادية من التظيمات المحورية في المجتمع فلا بد لها أن تكون مخرجاتها و منتجاتها الملموسة و الغير ملموسة في إطار سياقها السوسيو إقتصادي، لذلك عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها

[1] **سفير أمريكا يقف على جودة منتوجات مجمع عمر بن عمر بإعتباره رائد في مجال الصناعات الغذائية بقالمة**، المقال نشر في آخر ساعة، يوم 07 ديسمبر 2011.

من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي وتطابقها في المجتمع ومن هنا فإن الجامعة و المؤسسات الإقتصادية مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية تخدم السياق العام الإجتماعي.

-د- معيقات التربص الميداني بمجمع –عمر بن عمر-:

يواجه طلبة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة عدد عراقيل خلال فترة تربصهم نذكر بعضها:

- جمع البيانات حيث أن المبحوث الذي سيمدنا بالمعلومات نجده دائما متخوفا من المعلومات التي سيقدمها للطالب رغم تأكيد الأخير أنها تستخدم أغراض علمية.

-تخوف رؤساء المصالح من المشاركة و خجلهم.

-عدم فهم المبحوثين أو المشرفين مصطلحات التخصص و إضطرار الطالب تغيير المصطلح، مما يؤدي إلى إختلال معنى السؤال.

-لا مبالات بعض المشرفين بأهمية التربص في إنجاز المذكرة الطالب و بالتالي التهاون في تقديم المعلومات الدقيقة[1].

2.2.3 مخابر البحث (البحث العلمي):

-أ- تعريف مخابر البحث:

تعرف مخابر البحث على أنها ذلك الكيان الموجود لإجراء البحث العلمي، يوجد على مستوى الجامعة، و يتكون من مجموعة باحثين مقسمين إلى فرق بحثية يترأسهم مسؤول على مستوى المخبر ككل، و الممثل في مدير المخبر.

-ب- واقع مخابر البحث العلمي في جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-:

تحتوي جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- على 23 مخبر بحث بمجموع 764 أستاذ باحث و 75 مشروع بحث سنة 2017 بمجموع 341 أستاذ باحث.

[1] سبر آراء طلبة قسم علوم الإعلام و الإتصال، سنة ثالثة ليسانس، يوم 18 ماي 2019.

و 30 مشروع بحث سنة 2018 يؤطرها 180 أستاذ باحث.

و في مجال التعاون و العلاقات الخارجية فقد بلغ مجموع البحوث العلمية للأبحاث للمؤسسات الوطنية و الدولية في مخابر بحث جامعة –قالمة– 17 بحث.

لقد أنشئت مخابر البحث لجامعة 08 ماي 1945 –قالمة على أساس عدة مقاييس منها:

-1 أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية لولاية قالمة.

-2 الإمكانيات المادية و البشرية التي تزخر بها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– .

-3 حجم العلاقات الخارجية للجامعة و التعاونيات داخل الوطن و خارجها و حجم القدرات العلمية المتوفرة.

-ج- أنواع مخابر البحث لجامعة 08 ماي 1945 –قالمة-:

و تقسم مخابر بحث جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– إلى:

–مخابر بحث تقنية: تبحث في مجال تطوير التكنولوجيا حيث تكون نتائجها في شكل إختراعات و حلول لمشاكل تقنية و أهمها:

***مخبر الكيمياء التطبيقية:** و المتواجد بالطابق الثاني لمبنى مخابر البحث العلمي بالمجمع القديم لجامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، مديره السيد : مرداس رشيد، و المتكون من اربع رؤساء فرق بحث و يضم 36 باحث:

–فرقة البحث الأولى: تحضير و تطوير المركبات ذات الفائدة البيولوجية.

–فرقة البحث الثانية: المواد الطبيعية و تطبيقاتها بإشراف الأستاذة :قبايلية حبيبة.

–فرقة البحث الثالثة: تحليل المواد الآزوتية الغير متجانسة بإدارة السيد البروفيسور طقيش مبروك

–فرقة البحث الرابعة: تحليل و تصميم بإدارة السيد البروفيسور مرداس رشيد.

***مخبر الرياضيات التطبيقية للمختبرات و النمذجة: و المتواجد بنفس الطابق و الذي يضم:**

–مخبر الفيزياء.

-مخبر الكيمياء التطبيقية.

-مخبر العلوم و التكنولوجيا و المعلومات و الإتصالات.

-مخبر مواد الفيزياء.

-مخبر الكيمياء و البنية الثانوية.

-مخبر نظام الإجراءات الجزيئية.

الجدول رقم08:أنواع مخابر البحث

المخابر التطبيقية	المخابر الإجتماعية
و هي المخابر المكرسة لتطبيق العلوم العملية كالكيمياء و الفيزياء و الرياضيات.	**المخابر المخصصة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية كعلوم الإعلام و علم النفس و الإجتماع.**

-د- دور مخابر جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- في تعزيز البحث العلمي:

تعد مخابر البحث لجامعة 08 ماي 1945 –قالمة- بصفة خاصة ذات أهمية قصوى في دفع وتيرة التنمية و النمو و ذلك من خلال البحث و التنقيب في مختلف المجالات و القطاعات الحيوية ؛ التي يرتكز عليها الإقتصاد الوطني و معرفة آلياته من أجل تحقيق تنمية شاملة في باقي القطاعات الأخرى عن طريق تبني الأساليب و التجارب المعتمدة في مخابر البحث، و هذا يعني تحقيق معدل النمو على مستوى إقتصاد و لاية قالمة، كما يعد المخبر الأرض الخصبة و المؤهلة لتبني الإشكاليات المطروحة و المواضيع المبهمة، و يقوم المخبر ببلورة كافة أشكال البحث بالإعتماد على اليد المؤهلة فضلا عن الوسائل المادية و المعنوية و التجهيزات المسخرة تحت تصرفهم، فلقد نقلت المخابر نوعية التكوين إلى أحسن مستوى خاصة في الدراسات العليا (ماجيستير؛دوكتوراه)، حيث أصبحت مخابر البحث تلعب دورا كبيرا في توفير وسائل التعليم العالي و في ترقية أساليبه، كما تعمل على دعم التكوين عن طريق تنظيم لقاءات علمية و فنية دورية و دورات تربص قصيرة ، و تقوم بتنظيم المؤتمرات الدولية و الوطنية، التي تجمع المختصين، و هذه المخابر لها القدرة و إمكانية إصدار مجلات و طبع نتائج الأبحاث التي يتم الوصول إليها.

3.2.3 إستراتيجية جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– في تعزيز البحث العلمي:

-أ-تعريف الإستراتيجية :

تعرف الإستراتيجية على أنها تصور الرؤى المستقبلية للمؤسسة التعليمية، ورسم رسالتها و تحديد غاياتها على المدى البعيد، و تحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها و بين المجتمع مما يسهم في بيان الفرص و المخاطر المحيطة بها و نقط القوة و الضعف المميزة لها، و ذلك بهدف إتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة و مراجعتها و تقويمها[1].

كما تعرف على أنها: مجموعة من العمليات التي تبدأ برسم الصورة التي تريد المؤسسة أن تكون عليها في المستقبل ثم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تساعد على تحقيق هذه الصورة مع تحديد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف[2].

-ب-مباديء جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-:

و هي المعايير التي تستند إليها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– في تحولها للنمط العالي، سعيا منها للدخول في مقدمة التصنيفات الوطنية للجامعات، و ذلك من خلال تبني مجموعة من العمليات الإصلاحية سنة بعد سنة منذ تاريخ إنشائها، لضمان جودة التعليم و زيادة كفاءاتها الداخلية و تحسين آداءها و مخرجاتها سواءا كانو: بحوث علمية، نتاج مخابر بحث أو طلبة، و الخدمات التي تقدمها بما يحقق أهدافها و هي كالتالي:

- أن تطور بأسلوب المشاركة و التعان و الإنفتاح على المحيط الخارجي و السوسيو إقتصادي لولاية قالمة و الوطن
- أن تعكس الطموحات و تعمل ميدانيا لتحقيقها و الأخذ بعين الإعتبار الجامعات المنافسة.
- أن تكون واقعية و قابلة للتنفيذ.
- أن تضع الأهداف الإستراتيجية للجامعة من أولى إهتماماتها.
- أن تأخذ بعين الإعتبار الموارد المتاحة و تحسن إستغلالها.

[1] Len Tischler &Others (2008).Anew Strategic Model for Universities Undergoing Transformation.International journal of Commerce & Management.Indiana,USA,vol.6(2),10-23.

[2] فاطمة بنت علي عبد الله آل حارث، **إستراتيجية مقترحة لتطوير وظائف الجامعة السعودية في ضوء مباديء جامعة المستقبل**، رسالة دكتوراه، الفلسفة في التربية تخصص إدارة و إشراف تربوي,جامعة الملك خالد، 2016، ص 9.

- أن تشمل على عنصر المتابعة الموضوعية و القويم.

و من أجل ضمان تحقيق مبادئ الجامعة، لابد الإعتماد على خطة إستراتيجية تقوم على ثلاث محاور إستراتيجية: الرؤية، الرسالة، الأهداف[1].

-الرؤية: تصور للتوجه المستقبلي لنشاط اعمال جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- و ماينبغي أن تكون عليه لتحقيق التوافق و الإنسجام من خلال تطوير الإبداع و الإبتكار العالمين، و إستكشاف و تقصي المعرفة العالمية أي: جعل الجامعة تسعى لتحقيق الإتساق و التوافق مع العالم الخارجي.

-الرسالة : تتمثل رسالة الجامعة في تزويد المتعلم بالمعارف و الخبرات و المهارات التربوية و البحثية و الخدمية التي يحتاجها الخريج كي يتمكن من التفاعل الإيجابي الناجح و الإستجابة الفعالة للمجتمع و المساهمة في قيادته نحو المستقبل المرغوب على مستويات المحلية و الوطنية.

-الأهداف : تهدف الجامعة على إعداد أجيال قادرة على التعامل مع معطيات المستقبل و مواكبته و من بين هذه الأهداف:

*تزويد الطلاب يالتنوير العلمي.

*حث الطلاب على التكيف مع تكنولوجيا المستقبل.

*تعزيز إتساق الفرد مع ذاته و محيطه و العالم.

[1] كلمة رئيس جامعة قالمة: الأستاذ صالح العقون، **فضاءات الجامعة، نشرية دورية تصدر عن رئاسة جامعة 08 ماي 1945** –قالمة، نوفمبر/ديسمبر، العدد 38، ص1.

الشكل رقم 06 :العلاقة بين الرؤية و الرسالة و الأهداف

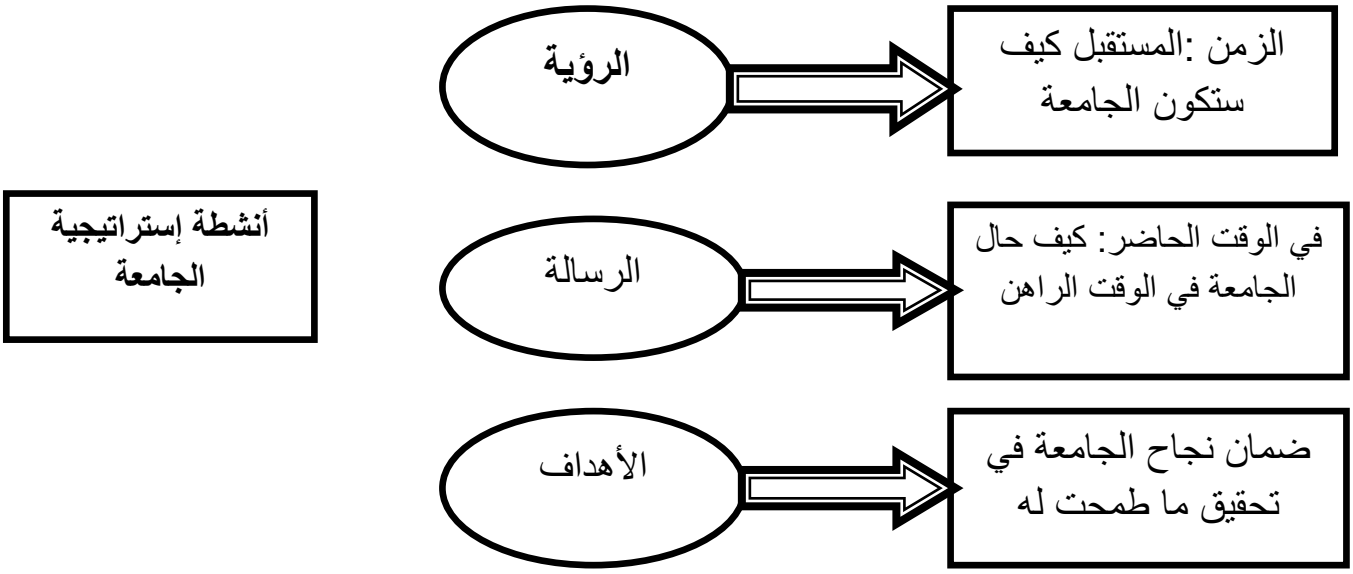

-ج- معيقات تطبيق إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي:

-معوقات خاصة بالإطار التشريعي:

*التطبيق الصوري و التنفيذي الشكلي للحرية الأكاديمية و الإستقلالية المالية و الإدارية للجامعات.

*رفض بعض الجامعات إعادة صياغة أنشطتها لكي تتأهل إلى التحول لجامعة المستقبل بالرجوع إلى محاور الإطار التشريعي المقترح، يتضح إمكانية التغلب على تلك المشكلات من خلال إلزام الجامعات بالتطبيق الفعلي لبنود التشريع، و الحفاظ على الإستقلالية المالية، و الإدارية و الأكاديمية للجامعات، كما أن منح خرجي جامعات المستقبل أولوية التعيين في الوظائف المختلفة يدفع الكثير من الجامعات إلى التهافت و السعي لإعادة صياغة أنشطتها للتحول إلى نموذج جامعات المستقبل، و إلا سوف تكون الجامعة مهددة بإحجام الطلاب عنها.

-معوقات خاصة بالإطار الثقافي:

*سيادة ثقافة السلبية و البعد عن المبادرة و العمل الإجابي، لأعتقاد كل فرد أنه وحده غير قادر على التغيير، في حين أن المبادرة وحدها قد تؤتي ثمارها.

*ثقافة البعد عن التجديد، إعتقادا من البعض أن اللإستفادة من بعض النماذج الغربية يعد غزوا ثقافيا و تهديدا للهوية الوطنية.

*صعوبة التحرر من الفكر المركزي و العلاقة الهرمية بين الرئيس و المرؤوس.

-معوقات خاصة بالإمكانيات المادية:

*ضعف الإمكانات المادية و المخصصات المالية الموجهة للبحوث العلمية و جهود خدمة المجتمع.

*قصور الإمكانيات المادية المتاحة بما يعوق توفير وسائل الراحة و الأمن داخل المجتمع الجامعة.

*سوء الإستفادة من وسائط تكنولوجيا المعلومات

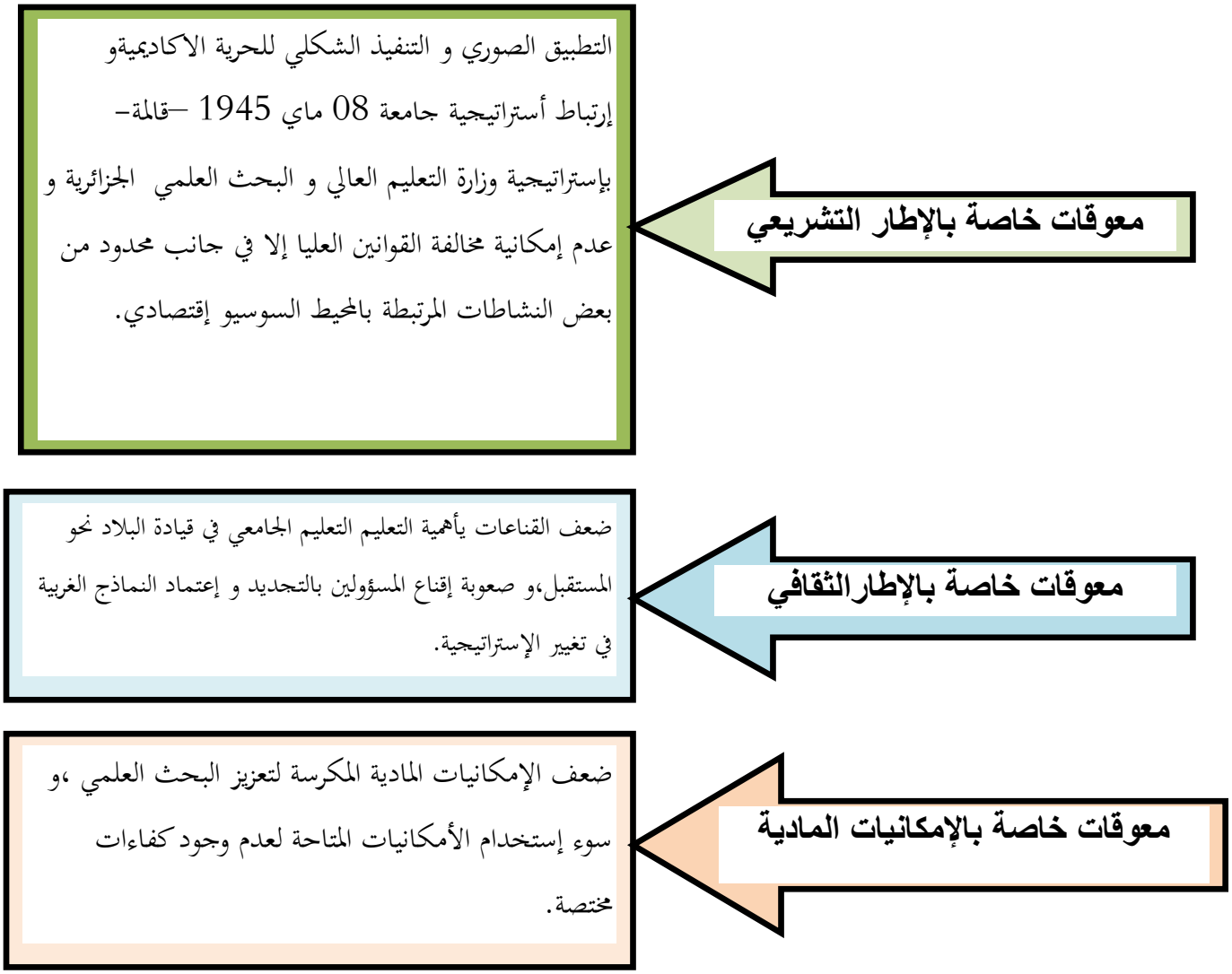

الشكل رقم07 : معوقات تطبيق إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي.

و في ختام هذا الفصل يمكن القول أن جامعة قالمة كغيرها من الجامعات تعمل على وضع إستراتيجية جديدة تقوم عليها كل سنة من أجل ضمان سير العمل على أحسن وجه، معتمدة على مبدأ الإنفتاح على المحيط الخارجي لتحقيق كافة الأهداف التي تطمح للوصول لها نهاية كل سنة، بالإضافة إلى تنافسها مع الجامعات الأخرى للوصول إلى الريادة و ذلك من خلال ما تقدمه من خدمات و المشاريع التي تقوم بها من أجل تطوير نفسها، من خلال نشاطاتها، و كافة الإتفاقيات التي تقوم بتوقيعها مع مؤسسات حكومية أو مؤسسات خاصة، بالإضافة إلى قيامها بالابواب المفتوحة للتعريف بفضاءات الجامعة، من أجل ضمان سير علاقتها مع المحيط الداخلي و المحيط الخارجي كذلك ما تقوم به من ملتقيات و مؤتمرات دولية التي من خلالها تطرح بعض المواضيع التي تساهم في تطويرها و تحسين صورتها و ضمان مكانتها داخل المجتمع، و أيضا النشاطات العلمية و الثقافية و الرياضية و العديد من القرارات التي تتخذها الجامعة منها ما تجسد و منها لايزال ينتظر تحقيقها.

نستخلص مما سبق ذكره أن الجامعة لا تقف رسالتها على مجرد تدريس الطلبة و إعدادهم للمهن و الوظائف التي يحتاجها المجتمع في تقدمه و نموه، و إنما تتعدى هذا المعنى الضيق إلى وظـائف أخرى أكثر تنوعا، فهناك الوظيفة الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية ؛ و عليه يمكن إعتبار الجامعة أنها صورة المجتمع العالم المطلوب الوصول إليه في ظل تطور البحث العلمي الناتج عن تكامل جهود القطاعين: الأكاديمي و الإقتصادي الخاص، الذي يساهم في إضفاء قيمة تطبيقية حسنة للبحث العلمي و النهوض بالإقتصاد الوطني.

فمن خلال دراستنا للجانب النظري و التطبيقي لموضوع مهم، في تعزيز البحث العلمي من خلال شراكة الجامعة كهيئة علمية و المؤسسة الخاصة كهيئة إقتصادية، و من خلال مجموعة من المفاهيم و المعايير، و مجموعة الأشكال و النماذج المفسرة للعلاقة النظرية بين الجامعة و القطاع الخاص و البحث العلمي، و كذا التحليل التشخيصي لمتغيرات البحث، تم التوصل إلى جملة من النتائج :

1)هناك ضرورة ملحة تتمثل في سعي جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- إلى تفعيل علاقتها مع المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية عامة و مع مجمع عمر بن عمر خاصة، و هذا لتكييف مخرجاتها مع المحيط السوسيو إقتصادي و متطلبات سوق العمل، بإعتبارهما ينتميان إلى محيط إجتماعي إقتصادي واحد و هو إقليم قالمة.

2)هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-من جراء الشراكة مع مجمع –عمر بن عمر-، أبرزها تنمية مصادر التمويل للجامعة التي تمكنها من تفعيل آدائها الأكاديمي و ذلك بمساهمة مجمع –عمر بن عمر- كقوة إقتصادية ممولة للبحث العلمي، كتمويله للأيام الدراسية بنادي البحث عن الشغل و تمويل المؤتمرات العلمية (إنفتاح الجامعة على محيطها ...الإنتظارات و الرهانات)، مما ينمي المهارات التطبيقية للطلبة، هذا ما يزيد من فرص إلتحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم، و من ثمة تحقيق نسبي لأهداف إستراتيجية الجامعة.

3)الإستراتيجية التي إعتمدتها جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- في إطار شراكتها مع مجمع –عمر بن عمر-في تثمين البحث العلمي، قائمة على:

*الرؤية الإستراتيجية : تمثلت في الآفاق المستقبلية و نتائج شراكة تساهم في النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة في مجال البحث العلمي من خلال رقمنة قاعدة البيانات و إمكانية التواصل عن بعد في جميع المجالات و مع جميع القطاعات.

*الأهداف : فالجامعة تهدف إلى الدخول في جو المنافسة الوطنية من خلال الإرتقاء بجودة البحوث العلمية القائمة بجامعة قالمة، و ذلك من خلال تنصيب ذوي الكفاءة و الشهادات العليا في المنصب المناسب تجسيدا للرجل المناسب في المكان المناسب.

*بينما تفتقد لتصميم رسالة المؤسسة، بإعتبار هذه الأخيرة تحتاج لكفاءات بشرية و إمكانيات مادية بإعتبارها المرجع الذي يحكم تصرفات المؤسسة.

4)إستراتيجية جامعة 08 ماي 1945 –قالمة، المعتمدة في تثمين مخرجات الجامعة تمكنها من تفعيل آدائها من الحسن إلى الأحسن، و عليه فالتحكم الجيد لجامعة قالمة في إستراتيجيتها المسطرة لتعزيز البحث العلمي ساهم نسبيا في تحقيق أهدافها المتعلقة بالبحث العلمي، إرتكزت على عنصر إدماج مؤسسات المجتمع عبر سلسلة من نشاطاتها، و من خلال تكامل وظائف القطاعين الأكاديمي و الإقتصادي بهدف إنتاج علمي يخدم المجتمع، و هذه الشراكة توجت بمجال تعاون لابأس به، هذا ما ظهر خلال التحليل السابق، حيث ظهرت نشاطات شراكة جامعة قالمة و مجمع –عمر بن عمر من خلال:

*تربصات الطلبة بمجمع عمر بن عمر.

*الدورات التكوينية.

*الأبواب المفتوحة.

*تبادل الزيارات .

5)إن الشراكة بين جامعة قالمة و مجمع –عمر بن عمر- تستند إلى معيار العقد القانوني الذي يضمن إلتزامات الطرفين في مجال البحث، و إنجز الاعمال المشتركة ضمن إطارها التشريعي.

6)تختلف طبيعة علاقة مجمع -عمر بن عمر- مع جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- بين مرحلتين :

المرحلة الأولى : و كانت علاقة الشراكة تقليدية نشطاتها تتمثل في توظيف مخرجات الجامعة و تربصات الطلبة و إجراء الدراسات الميدانية.

-المرحلة الثانية : و هي بعد تفعيل القانون الثالث للبحث العلمي عام 2016، الذي ينص على ربط القطاع الخاص بمراكز البحث؛ فتطورت النشاطات المشتركة بين التنظيمين و تعدت إلى التعان بين القطاعين و تمثلت في: أيام دراسية، دورات تكوينية، الملتقيات، حتى أنها تصل إلى المشاريع المشتركة في المواسم الدراسية القادمة.

7)إن العلاقة بين جامعة 08 ماي 1945 –قالمة- و مجمع -عمر بن عمر- قائمة أساسا على عامل التمويل الذي تمثل في مايلي : التبرعات و العقود.

إلا أن الشراكة بين مجمع عمر بن عمر و جامعة -قالمة- تعاني من مجموعة من الصعوبات و التحديات على مستوي طرفي الشراكة و تتمثل فيما يلي:

8)صعوبة إقناع المسؤول الأول بعنصر التجديد و التغيير في سبل و آليات البحث العلمي خوفا من مواجهة خطر يهدد العلاقة الحسنة بين التنظيمين ؛ فالشريك الإقتصادي له حرية في تفعيل آليات الشراكة مع آخر مجال حريته محدودة، قد يؤدي إلى الدخول في متاهات تؤثر على حسن العلاقة بين الطرفين.

9)المركزية في وضع الخطط الإستراتيجية للنهوض بالبحث العلمي على الرغم من إختلاف المحيط السوسيو إقتصادي لكل مركز بحث و سياقه العام الذي يؤثر و يتأثر به.

10)بعد مناهج التدريس الاكاديمية و المتلقيات النظرية عن الميدان التطبيقي للطلبة ،هذا من اهم العوامل التي تؤثر على جودة مخرجات الجامعة.

11)تفعيل القانون الثالث للبحث العلمي سنة 2016، و بالتالي فالمشاريع البحثية المشتركة لا تزال في بداياتها إن لم تكن في مرحلة دراسة خطة إنجاز البحوث المشتركة مقارنة مع الدول الأخرى التي بدأت هذا الإنجاز في القرن الماضي.

12)ضعف ثقة مجمع -عمر بن عمر-في كوادر جامعة –قالمة- و الأدمغة الجزائرية عامة، حيث يلجأ إلى الإطارات الأوروبية و الأجنبية في حال وجود خلل تقني او إستشارة او مشروع بحث قيد الإنجاز.

المراجع باللغة العربية:

-الموسوعات و المعاجم:

1-حسن عمر، موسوعة المصطلحات الإقتصادية مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1985.

2-سمير كرم، معجم المعاني-لكل رسم معنى-، بيروت،للتوزيع و النشر،ط1، 1992.

-المراجع باللغة العربية (الكتب):

3-أحمد عبد المنعم، أصول البحث العلمي، ج1، المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996 .

4-بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.

5-بوب مانيز، الترجمة : محمد الجوهري، الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الإجتماعية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.

6-جودت الركابي، منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية، دار ممتاز، دمشق، 1992.

7-حمدي أبو الفتوح عطية، منهجية البحث العلمي و تطبيقاتها في الدراسات التربوية و النفسية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1996.

8-سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراية، عمان، 2009.

9-صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية : قضايا و إشكاليات، دار قانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

10-عبد الرحمان سيد سلمان، البحث العلمي، خطوات و مهارات، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

11-عبد الله جمعة الكبيسي، دور دور مؤسسات التعليم العالي، دار الثقافة للطباعة و النشر، قطر، 2001.

12-علي الراشد، الجامعة و الدريس الجامعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 1988.

13-فان دالين، مناهج البحث في التربية و علم النفس، مكتبة الإنجلو، المصرية، القاهرة، 1979.

14-محمد الصادق، البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي، كيف نهضوا و لماذا تراجعنا...؟، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2014.

15-محمد عمر باطوح، البحث العلمي الجامعي و دوره في تنمية الموارد الإقتصادية، دراسة نظرية تحليلية، جامعة بيروت، دت.

16-محمد مصطفى الأسعد، التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسات الجامعية للدراسات، لبنان، 2000.

17-موريس أنجلس، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، دت.

18-إبتسام مشحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، دراسة حالة، جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير في علم التربية جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

19-أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية،ت حليل نقدي لسياسة التعليم العالي لنظام ل.م.د، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

20-دويس محمد الطيب، براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2006/2005.

21-سامية كواشي، العلاقة بين التكوين الجامعي و المؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية في ضوء النسق النسق المفتوح،ر سالة ماجستير في علم الإجتماع، تخصص تنظيم و عمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005/2004.

22-سلطان بن عبد الرحمان الثنيان، الشراكة بين الجامعات، القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في الإدارة التربوية، تخصص إدارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، 2008/2007.

23-عبد العزيز بن محمد الغامدي، إستراتيجية مقترحة للشراكة بين جامعة جدة و القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه في تخطيط التعليم و إقتصادياته، الجامعة سوهج، 2007/2006.

24-عزيز صادق، مراكز الأبحاث و دورها في عملية صنع القرار عند الأزمات في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2014/2013.

25-فتيحة حفحوف، معوقات البحث الإجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات قسنطينة، سطيف، ميلة، رسالة ماجستير تخصص إدارة و تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2008.

26-فاطمة بنت عبد الله آل حارث، إستراتيجية مقترحة لتطوير وظائف الجامعة السعودية في ضوء مباديء جامعة المستقبل، رسالة دكتوراه في فلسفة التربية تخصص إدارة و إشراف تربوي، جامعة الملك خالد، 2017/2016.

27-يسمينة خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، من خلال تخرج طلبة ماجستير في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص:إدارة موارد بشرية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2018/22017.

-الملتقيات:

28-أميرة محمد علي أحمد حسن، ورقة علمية بعنوان : نحو توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع، المؤتمر السادس، التعليم العالي و متطلبات التنمية، جامعة البحرين كلية التربية، دت.

29-خالد حسن علي الحريري، العلاقة بين الجامعات و القطاع الخاص و دورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة عدن، 2010.

30-سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص و دورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية، الرياض، 24 نوفمبر2016.

31-شريفة كلاع، الجامعات العربية و البحث العلمي، قراءة في واقع البحث العلمي و معيقاته، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، جامعة الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، 18-19 أغسطس 2015.

32-عزي الأخضر، نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، المؤتمر العربي السادس، لضمان جودة التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،دت.

33-محمد سيف الدين بوفاطمة، مؤسسات التعليم العالي المنتجة كمدخل للشراكة بين الجامعة و المؤسسات الإنتاجية، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.

34-محمود محمد عبد الله الكنساوي، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعة السعودية لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية،ندوة للدراسات العليا بالجامعات السعودية...توجيهات.المستقبل، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،أ فريل 2012.

35-نجاة عبدو، معوقات البحث العلمي الاكاديمي في الجامعات الجزائرية، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل البحث، جامعة البويرة، 2015.

-المجلات و الدوريات:

36- سحنون جمال الدين، أبو غنامي نبيلة، التعليم العالي في الجزائر، سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، العدد15، 2014.

37-سفيان إبن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد61، 2013.

38-صالح العقون، فضاءات الجامعة، نشرية دورية تصدر عن رئاسة جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-، العدد38، نوفمبر ديسمبر 2018.

39-ضيلء العرنوسي،مقال منشور في مجلة جامعة بابل،2011.

40-عادل عوض، دورة البحث العلمي في نقل و تطوير التكنولوجيا، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد03، جانفي 1988.

41-عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد2010،07.

42-ليلى يحياوي، إلهام عبد الصمد نجوى، الشراكة بين الجامعات و منظمات القطاع الخاص : التجربة اليابانية و الماليزية نموذجا، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد04، 2011.

43-محمد حسن آل ياسين، التخصصية-إطارها الفلسفي و تطبيقاتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد14، 2011.

-المقالات و التقارير:

44-المرسوم التنفيذي رقم 08-265 مؤرخ في 17 شعبان 1429 الموافق ل19 غشت2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة ليسانس و ماستر و دكتوراه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد04، 24 غشت 2008.

45- المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 24 شوال 1434 الموافق لـ31 غشت 2013،يتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد13، 11 مارس 2015.

46-المنشور الوزاري رقم 06-306 المؤرخ في 11 أكتوبر 2013، الجريدة الرسمية لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر،نوفمبر 2013.

47-الوظيفة الثالثة للجامعات، وكالة المعلومات و التخطيط، صدر عن وزارة التعليم العالي السعودي، 2015/1435.

48-سفير أمريكا يفق على جودة منتوجات –عمر بن عمر-، مقال منشور في جريدة آخر ساعة، 07 ديسمبر 2011.

49-السيد علي السيد جمعة، الشراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع كإتجاه لتطوير التعليم الجامعي، كلية التربية بالسويس، المجلد05، العدد 06، أكتوبر 2012.

50-خيضر بن مسعود، الإنظمام لمنظمة التجارة العالمية و التحديات للجامعات المحلية، في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول لمعادن طهران، 04 فيفري 2006.

51-ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير و تنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد 10، 2007.

52-مديحة فخري، محمود محمد، دراسة مستقبلية لدور الجامعات المصرية في مواجهة الجرائم الإلكترونية لدى الطالاب،د.ت.

-المراجع باللغة الأجنبية:

-Livres:

53-Renchapus doit du contentiex administratifs, 3eme ed montchrestien, paris, 2008.

-Article :

54-university, businesscooperation forhhh, solition and action to adress

Weakness and threats onbothsides, thematic forum-continuing education and lifolong leaning, 3 juin 2008.

-55-fassin:(academic Ethos Versus Bsiness Ethies),International journal of technology management .vol6 Nos5/6.

56-Shenhar, Aj(1993), <<the ramis project :industry and university learning the jether>>, international journal of technology management, vol.8Nos .6/7/8.

Document:

57-projets dans lesquels,université de Guelma est/était pantenaite, projets.erasmus+coffé, université 08mai1945 Guelma.

58- Relation universités, entreprises conreention et lien avec les entreprises economique.universités, 08 mai 1945 Guelma.

59- Vidal Avis, et lla, lesson form the community outhreach partenerships center program .op . cit.

المواقع الإلكترونية:

60-روابحية رضا، التنظيم و المسؤوليات، الجزائر،1 سبتمبر2018، PM11:56.

60-http:// www. Amor Benamor entreprise .dz.com.

61-hHp: // www.britaniea .com 18:45.

62- http://mnn, yn-edu jo/index.php?option:com.

Content and id: 22.07.2009:01:48.

63-http: // srv4 .eulc . edu. Eg/eulc.vs/libraries uplood fils/doun loofile.aspx?.

64-http://www.kfupm. edu.sa./conference.ppt.

محاور دليل المقابلة التي أجريت مع رؤساء وحدات رئاسة جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–:

1.إستراتيجية الجامعة في تعزيز البحث العلمي:

–هل تمتلك الجامعة الحرية الكافية في تسيير كافة الأعمال و النشاطات العلمية و مشاريع البحث العلمي؟

–على ماذا تعتمد جامعة 08 ماي 1945 –قالمة في تعزيز البحث العلمي؟

–ماهي النشاطات المسطرة من طرف جامعة 08 ماي 1945 –قالمة في الإرتقاء بالبحث العلمي؟

–هل تحظى البحوث العلمية بالإهتمام من طرف الجامعة من خلال توفير الإمكانيات المادية و الموارد البشرية؟

–ما هي مباديء جامعة قالمة في تعزيز البحث العلمي؟

–ماهي معيقات تطبيق إستراتيجية الجامعة في تثمين البحث العلمي و الإرتقاء به؟

2.مدى إهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي :

–ما طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص و جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–؟

–ما مدى إهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي؟

–كيف يساهم القطاع الخاص في إحتضان مخرجات الجامعة؟

–هل يعتمد القطاع الخاص على إستراتيجية لتعزيز علاقته بجامعة قالمة؟

–ماهي آليات و أساليب إنفتاح القطاع الخاص على جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–؟

3.معيقات البحث العلمي:

–ماهي عراقيل تعزيز البحث العلمي بين جامعة قالمة و القطاع الخاص؟

–ماهي الحلول و الأفاق المستقبلية التي تراها الجامعة لمواجهة هذه التحديات؟

دليل المقابلة مع مع رؤساء وحدات و مسيري مؤسسة عمر بن عمر:

-ماهي عوامل إقامة جامعة قالمة عقد شراكة مع مجمع عمر بن عمر؟

-ماهو واقع تربصات مخرجات جامعة قالمة بمجمع عمر بن عمر؟

-ماهي الأطر القانونية التي تجمع عمر بن عمر كمؤسسة إقتصادية خاصة بجامعة قالمة كمؤسسة أكاديمية علمية؟

-ماهي النشاطات المشتركة بين الجامعة و القطاع الخاص عمر بن عمر؟

-من أبرز المشاريع المشاريع المشتركة بين جامعة قالمة و مجمع -عمر بن عمر- مشروع ليسانس مهني، فما هو محتوى هذا المشروع؟

-ماهي معيقات التربص الميداني بمجمع —عمر بن عمر-؟

-هل هناك أبحاث أخرى مشتركة قيد الإنجاز، أو أبحاث ستنجز في المواسم القريبة المقبلة؟

(تتمة ص1) ... و أيضا إنشاء مقاولات سياحية جديدة، وتحسين تنافسية المقاولات السياحية الموجودة من شأنه تفعيل برنامج وطني للإبتكار والتنافسية السياحية، وذالك من خلال إصلاح المنظومة المؤطرة و المنظمة للمهن السياحية. و ضمان الحد الأدنى من معايير الجودة إلى جانب وضع جهاز مواكبة عام، و مندمج خاص بالمقاولاتية السياحية يتضمن مجموعة من آليات الدعم التي من شأنها تسهيل إنشاء المقاولات السياحية، و تطوير الموجودة منها. وفي هذا الإطار أكد الملتقى على دور الجامعة في المجتمع والانفتاح عليه، وإيجاد حلول لمشاكله. وهذا من خلال إعطاء و جعل هذه التظاهرة العلمية خارطة طريق يمكن العمل بها في تطوير القطاع و ختاما كرم المشاركون، وللإشارة نظم على هامش هذا الملتقى معرضا خاصا بالمهن السياحية في ساحة الكلية الذي عرف إقبالا معتبرا من طرف الأسرة الجامعية.

تحت الرعاية السامية للسيدة والي ولاية قالمة نظم مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة 8 ماي 1945 قالمة، بالتنسيق مع مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة يومي 27 و28 نوفمبر 2017 بقاعة المحاضرات الكبرى بمجمع سويداني بوجمعة ملتقا وطنيا حول: تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية بمشاركة 52 باحث وأستاذ من 22 جامعة جزائرية، و من المحيط الاقتصادي و الذين أكدوا على ضرورة تكوين رؤية موضوعية و استشرافية حول واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، و سبل دعم وترقية تنافسيتها. و قد كان هدف الملتقى تسليط الضوء على تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية و السياسية الدولية، لاسيما متغير العولمة و المنظمة العالمية للتجارة. وللعلم فقد نظم معرض على هامش الملتقى حول الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بساحة الكلية.

إجتماعات

* بتاريخ 18 سبتمبر 2018، عقد اجتماع تحضيري للصالون الأول للتشغيل هذا الصالون الذي يهدف إلى ضرورة التعاون لتحسين وضعية المجتمع ككل، وتوطيد العلاقة بين القطاعين قطاع التعليم العالي وعالم الشغل.
* كما تم بتاريخ 9 أكتوبر 2018 ذات الاجتماع لوضع اللمسات الأخيرة للصالون.

تكليفات

تم تكليف الأستاذة «بن زرارة أمينة» بمهام تسيير دار المقاولاتية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة.
تم تكليف الأستاذ « بورجيبة طارق» بمهام لدى نيابة مديرية التكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج.
كما تم تكليف الأستاذ « غريب لسعد» بمهام تسيير مديرية النشر الجامعي بجامعة 8 ماي 1945 قالمة. خلفا للأستاذ شعلال رشيد.

نظمت جامعة 8ماي 1945 قالمة بقاعة المحاضرات بمجمع سويداني بوجمعة يوم الأربعاء 4جويلية 2018 حفلا بمناسبة اختتام السنة الجامعية 2018/2017. وتضمنت فعاليات هذا الحفل اطلاق اسم فقيد الجامعة الأستاذ الدكتور محمد عبداوي على قاعة المحاضرات الكبرى لمجمع سويداني بوجمعة. و تكريم عائلته من طرف مديرالجامعة الأستاذ الدكتور صالح العقون، و الذي ألقى كلمة بالمناسبة رحب فيها بالحضو وهنأ السيدة الوالي بالذكرى 56 لعيد الاستقلال و الأسرة الجامعية، وكافة الشعب الجزائري و تمنى عطل سعيدة للطلبة وللجميع و أشاد بالمجهودات التي تبذل من طرف الجميع من أجل نجاح الموسم الجامعي، بعدها قد إحصائيات في مختلف الميادين. و قد تم تكريم الأساتذة الذين ارتقوا إلى مصاف الأستاذية، و الطلبة المتفوقين الأوائل على مستوى الكليات السبع للجامعة. كما تم تكريم طلبة التكوين فيما بعد التدرج الذين سيدرسون بالخارج، إضافة إلى منظمي التظاهرة العلمية - الابتكار من أجل المدينة -. وعلى هامش الحفل تم توقيع 3 اتفاقيات تعاون مع كل من: المركز الوطني للبحث في علم الآثار ، مجمع عمر بن عمر و اتصالات الجزائر. وقد جرى الحفل بحضور متميز لأهالي الطلبة. علما أنه أقيمت مأدبة عشاء على شرف الطلبة المتفوقين بحضور السيدة والي الولاية و السلطات العسكرية والمدنية بالمركب المعدني حمام البركة بأولاد علي.

مقتطف من كلمة مدير الجامعة في حفل الاختتام

... «لقد ميز السنة الجامعية 2018/2017 رحيل أحد أعمدة هذه الجامعة البروفيسور محمد عبداوي نائب مدير الجامعة مكلفا بالتنمية والاستشراف والتوجيه. الذي وافته المنية يوم 2018/02/25 . إنا لله وإنا إليه راجعون. والذي تسمت على اسمه هذه القاعة عرفانا له، ولكي يبقى اسمه تذكره قلوبنا كما تذكره جدران جامعتنا. وانطلاق المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي من أجل المدينة التي نظمتها دار المقاولاتية، والتي شهدت نجاحا باهرا. و الأبواب المفتوحة على الجامعة في اطار سياسة الاعلام المسبق والجواري المنتهجة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي كانت حدثا مميزا احتضنته ساحة المسرح الجهوي وسط مدينة قالمة. و فتح تكوين في الليسانس المهني في اطار الشراكة الأوروبية، ويخص الليسانس في حماية الشبكات الكهربائية، كما سيفتح تخصص ثان في الاطار نفسه في Agro.alimentaire و انطلاق شبكة (الواب تفي) التي تضع بين أيدي متابعيها نشاطات الجامعة بفيديوهات من تصميم مركز السمعي البصري الذي تدعمت به جامعتنا. كما احتضنت الجامعة هذا العام الاحتفالات الرسمية لمجازر 8 ماي 1945، حيث أشرف معالي وزير المجاهدين على الافتتاح الرسمي لها».

تمة 1 ... وللتذكير، قد تمّ إنشاء منتدى الكتاب التونسي في عام 2016، ويتعهد بتجميع الإنتاج لثقافي الفكري المغاربي والعربي والإفريقي على موقع الأنترنيت www.labolima.net. يسعى هذا البرنامج إلى الرقي بمستوى البحث العلمي، ودعم الباحثين من خلال توفير مجالات رحب للفكر والبحث والمناقشة من خلال تبني منهج الوساطة الثقافية. وفي كل سنة يتم تبادل لحقائب الأكاديمية يلبي تنقل الباحثين، والكتب من أجل تعميم القيم والمفاهيم. كما تسعى هذه لمبادرة الثقافية إلى تشجيع حركية الباحثين والكتب المغاربية، وتكوين قاعدة بيانات بين الدول لمغاربية.

تمة 2 ... قام رئيس الخلية الأستاذ: حسين مشطر بتقديم شرح عام للتقييم الذاتي وأهدافه. الذي تمحور حول ثلاث مجالات: التكوين، البحث العلمي، الحوكمة. علما أنه شمل كل من كلية لآداب واللغات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الرياضيات والإعلام الآلي وعلوم المادة، على أن تعمم العملية على كل الجامعة في التقييم المقبل. فُتح المجال بعدها للنقاش، وتقديم مختلف لاقتراحات قصد تحسين سيرورة العملية القادمة. كما تمّ عرض برنامج العمل المفصل لبعث العملية ن جديد للموسم الجامعي 2017/ 2018.
في الأخير، دعا مدير الجامعة كل الحضور إلى ضرورة تكاثف الجهود من أجل إنجاح عملية التقييم لذاتي باعتبارها أداة لتطوير الجامعة.

تمة 3 ... وبالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع قالمة، و ديوان ؤسسات الشباب ODEJ قالمة. وتهدف المبادرة إلى خلق فرص للتعاون والانفتاح على المحيط لاقتصادي و الاجتماعي للمدينة و التعرف على مشكلاتها الحقيقية و تحسين نوعية العيش فيها ، كما أنها أداة لتثمين الأفكار الابتكارية لطلبة و خريجي الجامعة المبتكرين و حاملي المشاريع، للاستثمار الأحسن في الطاقات البشرية و توجيهها نحو عالم الشغل و المقاولاتية بطريقة سليمة. لتنويه فإن المسابقة ستقام أيام 21-20-19 أفريل 2018 بجامعة قالمة.

VISITE DANS LE CADRE DU SUIVI CONTINU DU PROGRAMME ERASMUS+

Dans le cadre du suivi continu du programme Erasmus+, Une équipe du Bureau national Erasmus+ du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, au nom de l'Agence exécutive pour l'éducation, l'audiovisuel et la culture (EACEA) a entrepris les 26 et 27 septembre 2017 une visite de suivi du projet européen INSTART «Euro-Africain Network of Exelence for Entrepreneurship and Innovation» dans lequel l'Université de Guelma est partenaire. Cette visite vise à connaître les activités réalisées jusqu'à présent, ainsi que d'observer si le projet a rencontré des problèmes d'implémentation opérationnelle et/ou financière qui peuvent être discutés et résolues. Dans le cadre de ce même suivi, une journée d'information a été animée le 27 septembre 2017, à la salle de conférences Saci BENHAMLA, sur les projets européens Erasmus+ dont le public concerné est le personnel de l'université ainsi que les étudiants.

des Matériaux : Elaboration et Modélisation

Le département sciences de la matière de la faculté des mathématiques et de l'informatique et des sciences de la matière a organisé en date de 13 décembre 2018 cette Journée nationale qui a pour but de permettre aux chercheurs de présenter leurs récents travaux autour de ce thème , et également d'échanger leurs expériences et tisser des liens de coopération. Et aussi, encourager la collaboration entre les laboratoires de recherche des universités d'une part, et le milieu socio-économique d'autre part.

Les thématiques abordées sont :

-Élaboration et caractérisation des matériaux,

-Modélisation des matériaux,

-Matériaux et environnement.

منتدى الطلبة

كلمة الأستاذ الدكتور حمدي رشيد نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية

كان المنتدى فرصة للطلبة وخريجي الجامعة والأساتذة لاكتشاف مختلف المهن والحرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن المؤسسات المشاركة من التعرف على التكوينات وأنشطة البحث التي تقوم بها الجامعة، وذلك بإقامة معارض لمختلف المشاركين وبرمجة محاضرات و ورشات ذات صلة بموضوع المنتدى، كما تم على هامش هذه التظاهرة تدشين نادي البحث عن الشغل بالشراكة مع مكتب العمل الدولي (BIT).

تكلل هذا المنتدى بالنجاح الكبير وهذا بفضل الله سبحانه وتعالى أولا وبفضل التنسيق بين مختلف الشركاء الذين ساهموا بشكل لافت في تنظيم هذه التظاهرة جنبا إلى جنب مع الجامعة. ونتمنى أن يعطي هذا العمل ثماره التي تعود بالفائدة على الفئات المستهدفة في انتظار الطبعات القادمة.

كانت سنة 2018 دسمة بالنشاطات العلمية والثقافية والرياضية، تنوعت على مائدتها الأطباق، وكثيرة هي القرارات التي اتخذتها، منها ما تجسّد، ومنها من لا يزال ينتظر تحقيقها، ومنها ما يتطلب الكثير من الصبر والترقب، فبعض القرارات تتحكم فيها آليات التجسيد قد تطول حبالها.

إني لحظة كتابة هذه الافتتاحية أعتبر هذه السنة، ونحن على مشارف نهايتها سنة مميزة بالعطاءات العلمية والثقافية بداية بالطبعة الأولى لمنتدى الطلبة والمؤسسات الذي نعتبره انطلاقة فعلية نحو الاهتمام بعالم الشغل بآليات كفيلة باحتواء هذا الفضاء كتدشين نادي البحث عن الشغل.

وأحرص بصفة شخصية على مقروئية موقع الجامعة من خلال تطوير هندسته وخلق مرونة أكثر لاستعمالاته من طرف المستخدم.

وأنوه بكثير من الاعتزاز بالمنصات الأكاديمية التي أقيمت في هذه السنة، والتي أكدت على مستوى وعي الباحث الأكاديمي في تنظيم ملتقيات ذات موضوعات راهنة واستراتيجية في مختلف التخصصات مما يضمن الحوار العلمي والطرح الأكاديمي الجاد، ورسم خرائط مستقبلية في مجال البحث العلمي وتطبيقاته.

إنني أسعى بكل جهد إلى تفعيل قنوات الإعلام والتوجيه والتواصل ووقوفي الشخصي على هذه المجالات لأنني متأكد من أهميتها خاصة في عصر صفته الأولى الرقمنة وسرعة انتشار المعلومة، فحرصي شديد على توصيلها في وقتها، وحينها، وهذا كفيل بخلق التناغم والانسجام بين أفراد الأسرة الجامعية.

كل عام وأنتم بخير وفي خير وعلى خير. كل عام وأنتم الأرقى في كل مجالات الحياة. كل عام والجزائر بخير.

* Assurer l'accueil des étudiants pour faire des visites techniques ponctuelles dans les différentes structures de l'entreprise.

* Organiser conjointement des manifestations scientifiques dans les domaines d'intérêt commun (séminaire, colloque, journée d'études, écoles d'été...).

b5- Résultats et bilans intermédiaires et finaux:

الرقم	المؤسسة المعنية بالنشاط	تحديد النشاط
1	هيئة المهندسين المعماريين لولاية قالمة	- التنظيم المشترك ليوم دراسي حول الهندسة المعمارية يومي 12 مارس 2014 بجامعة 8 ماي 1945 قالمة. - إستفادة إطارات الهيئة من خدمات مكتبة كلية العلوم والتكنلوجيا جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
2	مجمع عمر بن عمر-قالمة	- قيام أساتذة من جامعة 8 ماي 1945 قالمة بزيارة ميدانية تقنية إلى المجمع بغرض اقتراح مشاريع مشتركة تهم الطرفين.

c) Conventions de coopération internationale :

c1-Nombre de conventions signées :**17**

c2-Nom de l'établissement étranger

N°	Nom de l'établissement étranger	site électronique
1	Institut National Polytechnique de Toulouse (France)	www.inp-toulouse.fr
2	Université EL MANAR,Tunis, (Tunisie)	www.utm.rnu.tn/
3	Institut National des Sciences Appliquées de LYON –INSA (France)	www.insa-lyon.fr
4	Algerian Consortium of Universities(Biskra,Skikda,Oum El Bouagui,Guelma,Ourgla,Tebessa) and The University of vasa,(Finland)	www.uva.fi/
5	Universités de Skikda ,Guelma ,Biskra ,Oum Bouaghi et l'Université de Strasbourg UNISTRA (France)	www.unistra.fr/
6	Université d'Evry Val d'Essonne (France)	www.univ-evry.fr/
7	Universités Algériennes (Guelma, Skikda,Annaba, Taref,Oum el Bouaghi, Souk Ahres) et les Université Tunisiennes(Carthage, Kairouan, Tunis el Manar, Gafsa,Jendouba)	www.ucar.rnu.tn www.univ-k.rnu.tn www.ugaf.rnu.tn/ www.uj.rnu.tn/
8	Université Virtuelle de Tunis (UVT) (Tunisie)	www.uvt.rnu.tn/

6	مديرية الصحة والسكان لولاية قالمة	- قيام طلبة علم النفس بزيارات بيداغوجية للمديرية والمصالح التابعة لها. - تنظيم مشترك ليوم تحسيسي حول سرطان الثدي يوم 21 ماي 2015 بجامعة 8 ماي 1945 قالمة بمشاركة أطباء و أطارات من مديرية الصحة والسكان.
7	مديرية التكوين المهني لولاية قالمة	- قيام أساتذة الجامعة بمرافقات تقنية وبيداغوجية لمكوني قطاع التكوين المهني بهدف خلق احتكاك وتبادل الخبرات بين المكونين.
8	المؤسسة الوطنية للدراجات - الدراجات النارية وتطبيقاتها CYCMA	- قيام أساتذة من جامعة 8 ماي 1945 قالمة بزيارة ميدانية تقنية إلى المؤسسة بغرض اقتراح مشاريع مشتركة تهم الطرفين.
9	مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار لولاية قالمة	- تنظيم مشترك للملتقى الدولي حول " التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بالجزائر" يومي 9 و10 ديسمبر 2014 بجامعة 8 ماي 1945 قالمة.
10	الوكالات الوطنية للتشغيل	- مشاركة الوكالات الوطني للتشغيل في الأسبوع العالمي للمقاولاتية حيث تم تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية على مستوى الجامعة بمشاركة جميع هياكل دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة حيث تم : * تنظيم محاضرة على مستوى الجامعة حول المقاولاتية من تقديم أساتذة من الجامعة بحضور مكاتب الدراسات المتخصصة. * التحسيس بالتظاهرة عبر كل وسائل الإعلام المتاحة من إذاعة الجزائر من قالمة والصحف الوطنية والملصقات الاشهارية. * تنظيم أبواب مفتوحة حول الاستثمار و هياكل الدعم لانشاء المؤسسات بالجامعة. - إقامة الوكالة الوطنية للتشغيل لمعارض خاصة بالمؤسسات المصغرة.
11	Algérie Télécome	- تنظيم يوم إعلامي حول منتوج FIMAKTABATI المكتبة الرقمية من طرف اتصالات الجزائر بجامعة 8 ماي 1945 قالمة.
12	ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة	- تنظيم يوم تحسيسي تحت عنوان " مكافحة المخدرات في الوسط الجامعي " بالمشاركة مع ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة .

b) Conventions et liens avec les entreprises privées :

b1-Nature des entreprises : **Economique.**

b2-Dénomination de l'entreprise :

N°	Nom de l'entreprise
1	اتحاد المقاولين لولاية قالمة
2	Groupe Bennamor
3	Groupe Bennamor (Avenant complémentaire)
4	L'Ordre des Architectes de la wilaya de guelma
5	ملحق تنفيذي بين جامعة 8 ماي 1945 و هيئة المهندسين المعماريين لولاية قالمة
6	الاتحاد الوطني لمقاولي البناء و التعمير -قالمة

b3-Nombre d'entreprises : **06**

b4-Descriptif et but de la collaboration avec chaque entreprise :

* Créer des terrains de stage pour les étudiants afin qu'ils mettent en pratique les connaissances théoriques acquises.

9	Université de Sherbrouke (Canada)	www.usherbrooke.ca/
10	Ecole Telecom Sudparis (France)	www.telecom-sudparis.eu/
11	Université Mining (Ukraine)	nmu.org.ua/
12	Université d'Almeria (Espagne)	cms.ual.es/UAL/fr/
13	Université de Limoges (France)	www.unilim.fr/
14	Université de Las Palmas de Gran Canaria (Espagne)	https://www.ulpgc.es/
15	Instituto Superior de Engenharia do Porto -ISEP- (Portugal)	https://www.isep.ipp.pt/
16	Université De Porto (Portugal)	www.up.pt/
17	Université de Sfax (Tunisie)	www.uss.rnu.tn
8	Université Paris Ouest Nanterre La Défense (France)	
9	Université de Poitiers (France)	
0	Sakarya University (Turquie)	

c3-Nature de la collaboration : **Scientifique et Culturelle**

c4-But de la collaboration :

* Etablir des échanges culturels et scientifiques, qui contribuent au progrès et rencontre de différentes cultures ;
* Approfondir les relations en vue de contribuer au développement de l'enseignement supérieur et de la recherche
* Échange d'information, de matériel et d'information scientifique dans les domaines d'intérêt pour les deux universités
* Promouvoir la mobilité des étudiants et des enseignants entre les deux universités et formation du personnel ATS de l'université ;
* Développement curriculaire.
* Élaboration et mise en œuvre en commun de programmes et de projets d'intérêt mutuel.
* Participation aux séminaires et rencontres/réunions académiques.
* Échange de normes et procédures d'accréditation
* Cotutelles de thèses

c5-Spécialités sujet de la collaboration: **Toutes les disciplines.**

c6-Résultats et bilans intermédiaires et finaux:

- Visite d'enseignants étrangers à l'université dans le cadre des différentes manifestations scientifiques.

-Enseignant invité non résidents qui ont assuré quelques matières pour les étudiants doctorant et de master

- Départ de nos enseignant et étudiants dans le cadre des stages de formation de courte durée à l'étranger.

- Création d'un certificat informatique et internet C2I en collaboration avec l'université de Mostaganem et l'université de Limoges – France

- Formation à l'université de Strasbourg-France dan des thèmes spécifiques du personnel ATS de l'université.

c7-Perspectives : ----------

République Algérienne Démocratique et Populaire

Université 8 mai 1945 Guelma

Groupe AMOR BENAMOR

Convention cadre de Coopération

L'Université 8 mai 1945 Guelma

Et

Le Groupe AMOR BENAMOR

1/5

Entre

L'Université 8 mai 1945 Guelma, représentée par son Recteur: Professeur Salah ELLAGOUNE

D'une part,

Et

Le Groupe AMOR BENAMOR, représenté par son Président Directeur Général: Monsieur Mohammed Laid BENAMOR

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

ARTICLE 01:

La présente Convention a pour objet de régir les relations de service entre l'Université 8 mai 1945 Guelma et le Groupe AMOR BENAMOR. Les domaines inclus dans cette convention sont:

01- Formation et Perfectionnement théoriques et pratiques
02- Activités de recherche scientifiques
03- Assistance Managériale
04- Stages pratiques
05- Séminaires et journées d'études
06- Echanges d'experts / échanges de données
07 - Prise en charge d'études pratiques
08- Montage de projets de recherche (Contrat Spécifique)
09- Post-Graduation Spécialisée (Contrat Spécifique)

ARTICLE 02:

Les deux parties ont convenu d'organiser et de développer leur collaboration d'une manière durable sur l'ensemble des domaines d'activités d'intérêt commun, en conjuguant leurs potentialités respectives matérielles et humaines dans les domaines de la formation, du perfectionnement, de la recherche et des prestations de services.

ARTICLE 0 3 :

Les deux parties s'engagent à donner à leur collaboration un caractère privilégié et exemplaire en vue notamment de promouvoir, d'intensifier, de généraliser les relations et de contribuer à créer le cadre réglementaire à une collaboration permanente.

ARTICLE 04:

Les étudiants et les enseignants chercheurs de l'Université 8 mai 1945 Guelma s'engagent à respecter le règlement intérieur du Groupe AMOR BENAMOR durant les visites techniques et pédagogiques dans les différents services de l'organisme. De même, les cadres du groupe s'engagent à respecter le règlement intérieur de l 'Université.

ARTICLE 05:

Les deux parties ont convenu d'organiser ensemble des manifestations scientifiques dans les domaines d'intérêt commun (séminaire, colloque, journée, d'études écoles d'été, etc).

L'Université 8 mai 1945 de Guelma s'engage à:

ARTICLE 06:

Mettre à la disposition du Groupe AMOR BENAMOR des spécialistes pour prendre en charge les problèmes à caractère managérial en cas de besoin. Cette demande fera l'objet d'un contrat spécifique.

ARTICLE 07:

Organiser en collaboration avec le Groupe AMOR BENAMOR des cycles spécifiques de recyclage et de perfectionnement au profit des cadres du Groupe AMOR BENAMOR. Ceux-ci feront l'objet d'un contrat spécifique.

ARTICLE 08:

L'Université peut proposer une post graduation spécialisée (PGS) aux cadres du groupe remplissant les critères requis. Ces PGS feront l'objet de contrats spécifiques selon la réglementation en vigueur.

ARTICLE 09:

Permettre aux cadres du Groupe AMOR BENAMOR l'accès aux bibliothèques, aux centres de calcul, aux cybers espace et aux laboratoires multimédia de l'Université.

ARTICLE 10:

Prendre en charge les thèmes de recherches proposés par le Groupe AMOR BENAMOR et présentant un intérêt mutuel dans le cadre d'un contrat spécifique.

Le Groupe AMOR BENAMOR s'engage à:

ARTICLE 11 :

Accueillir dans ses structures les étudiants stagiaires de l'Université 8 mai 1945 Guelma pour la préparation des thèses de Doctorat, des mémoires de Magister, de Master et de Licence, (LMD ou système classique), selon les modalités et conditions d'accès telles que définies dans le contrat de stage.

ARTICLE 12:

Recevoir des étudiants et des enseignants chercheurs de l'Université 8 mai 1945 Guelma pour effectuer des visites techniques et pédagogiques dans les différentes structures de l'organisme.

ARTICLE 13:

Permettre aux étudiants et aux enseignants chercheurs l'accès aux différents services du Groupe AMOR BENAMOR et l'utilisation de leurs moyens dans le cadre des stages pratiques.

ARTICLE 14:

Permettre aux étudiants et aux enseignants chercheurs de l'Université l'accès aux centres de documentation du Groupe AMOR BENAMOR.

ARTICLE 15:

Le Groupe AMOR BENAMOR peut éventuellement proposer des thèmes de recherche de fin d'études qui seront pris en charge par les étudiants.

ARTICLE 16: DISPOSITIONS DIVERSES

Tout autre point de détail non prévu par la présente convention pourra faire l'objet d'un avenant à la présente convention.

ARTICLE 17 : DUREE DE LACONVENTION

La présente convention est conclue pour une période de cinq(5) ans et entrera en vigueur dès sa signature par les deux parties. Elle est renouvelée par tacite reconduction.

ARTICLE 18 : LITIGES

Les parties contractantes s'engagent à régler à l'amiable tous les litiges pouvant intervenir lors de l'application de la présente convention, à défaut celui-ci sera soumis à l'arbitrage des tutelles respectives.

ARTICLE 19:

En cas de non-respect des clauses énumérées dans la présente convention, l'une ou l'autre des deux parties sera en droit de procéder à la résiliation pure et simple de la convention après mise en demeure d'usage.

Fait à Guelma, le : .....

Université 8 mai 1945 Guelma
Le Recteur,

P/ Groupe AMOR BENAMOR

5/5

• نشأة جامعة قالمة:

سميت جامعة قالمة بالحدث التاريخي المهم " بجازر 8 ماي 1945 " عند زيارة فخامة رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة لجامعة قالمة سنة 2003، بعدها تم تبليغ هذا القرار عن طريق معالي وزير المجاهدين سنة 2003 وفي 23أكتوبر 2014 صدر القرار الوزاري رقم 01/14 المتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية .

لتذكر كل الشهداء في هذا الوطن المفدى ، الذين ضحوا بالغالي و النفيس للحفاظ على مكتسبات الوطن والذود عن حماه و للتأمل والتفكير في شهداء الوطن والسير على نهجهم.

حيث أنشئت جامعة 8 ماي 1945 قالمة بموجب :

- ✓ المرسوم رقم 172/86 المؤرخ في 05 غشت 1986 المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الكيمياء الصناعية بقالمة.
- ✓ والمرسوم التنفيذي رقم 299/92 المؤرخ في07 يوليو1992 المتضمن إنشاء المركز الجامعي في قالمة ،الذي يتكون من ثلاثة {03} معاهد ،هي:
  - معهد الكيمياء الصناعية .
  - معهد الهندسة الميكانيكية.
  - معهد الميكانيك
- ✓ والمرسوم التنفيذي رقم 273/01المؤرخ في 18سبتمبر2001 المعدل بالمرسوم التنفيذي 263/04 المؤرخ في 29 غشت 2004 المتضمن إنشاء جامعة قالمة والتي تتكون من ثلاثة {03} كليات و ثلاثة {03} مديريات :
  - كلية العلوم و الهندسة .
  - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
  - كلية الحقوق و الآداب و العلوم الاجتماعية.
- ✓ وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/10 المؤرخ في12يناير2010 أين أصبح للجامعة{07}كليات هي :
  - كلية الرياضيات و الإعلام الآلي و علوم المادة .
  - كلية العلوم و التكنولوجيا.
  - كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون.
  - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
  - كلية الآداب و اللغات.
  - كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .
  - كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- ✓ و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 273/12 المؤرخ في28 يونيو2012 أين هيكلت أربعة{04} مديريات تتكفل بالميادين التالية :
  - التكوين العالي في الطورين الأول و الثاني و التكوين المتواصل و الشهادات و كذا التكوين العالي في التدرج .
  - التكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج .
  - العلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية .
  - التنمية و الاستشراف و التوجيه.

واليوم الجامعة تضاعف مجهوداتها ومهمتها النبيلة ، سنة بعد سنة من أجل تطوير أدائها في جميع المجالات خاصة في مجال البحث العلمي و التعليمي ، ساعية بذلك إلى مواكبة الطلب المتزايد في التعليم العالي سواء كان في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج ،و ضمان تكوين أكثر مرونة و فعالية لطلبتنا يتماشى مع متطلبات الواقع و سوق العمل و بما يساهم في التنمية المحلية و الوطنية لمختلف المؤسسات .

وهي متربعة على مساحة تقدرها 70.81 هكتار ، منها 44.41 هكتار خاصة بالهياكل والمنشآت البيداغوجية للجامعة بسعة 18300 مقعد بيداغوجي و 26.40 هكتار خاصة بقطاع الخدمات الجامعية بطاقة نظرية تقدر بـ: 10500 سرير موزعة على 07 إقامات و 09 مطاعم جامعية ، منها 02 مطاعم مركزية.

الهياكل الجامعية مقسمة إلى أربعة(04) تجمعات جامعية مهيكلة بسبعة (07)كليات و (28) قسم ، مسجل بها 15985طالب في مرحلة التدرج ، منهم 12822في الليسانس و 3163 في الماستر و 148 طالب أجنبي من 16 جنسية. وفي مرحلة ما بعد التدرج مسجل 467 طالب ، منهم 265 طالب في النظام الكلاسيكي و202 طالب في نظام LMD. يؤطرهم 867أستاذ في مختلف التخصصات ،يتوزعون بحسب الرتب إلى : 194 أستاذ مصف الأستاذية و 259 أستاذ محاضر قسم ب و 414 أستاذ مساعد ، و 790 موظف منهم 573 موظف دائم و 253 متعاقد . أما عن الرصيد المكتبي للجامعة فإنه يقدر بـ: 261967 كتاب 75883 عنوان . و في مجال البحث العلمي تحتوي الجامعة على 23 مخبر بحث بمجموع 764 أستاذ باحث و 72 مشروع بحث سنة 2016 بمجموع 341 أستاذ باحث و 30 مشروع بحث سنة 2017 يؤطرها 180 اساتذ باحث . وفي مجال التعاون و العلاقات الخارجية فقد بلغ مجموع الاتفاقيات المبرمة مع مختلف القطاعات الوطنية و الدولية 109 اتفاقية ، منها 76 اتفاقية وطنية و 33 دولية و 21 تظاهرة علمية منجزة .

• المجمعات الجامعية:

1. **المجمع الجامعي القديم (8 ماى 1945):** أنشأ سنة بين سنة **1986** و **2003** . يتربع على مساحة **19** هكتار، بطاقة إجمالية نظرية تقدر **5200** مقعد بيداغوجي ، مهيكل بكلية العلوم و التكنولوجيا و كلية الرياضيات والإعلام الآلي و علوم المادة يظم **2828** طالب مسجل ،منهم **2068** في طور الليسانس و **760** في طالب في الماستر.

➢ **كلية العلوم و التكنولوجيا:** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم العلوم و التكنولوجيا.
2- قسم الهندسة المعمارية .
3- قسم هندسة الطرائق.
4- قسم الهندسة الميكانيكية .
5- قسم الالكترونيك و الاتصالات السلكية و اللاسلكية .
6- قسم الهندسة الالكتروتقنية والاتوماتيك .
7- قسم الهندية المدنية و الري.

➢ **كلية الرياضيات و الإعلام الآلي و علوم المادة :** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم الإعلام الآلي.
2- قسم الرياضيات.
3- قسم علوم المادة.

2. **المجمع الجامعي سويداني بوجمعة:** أنشأ في سنة **2004** . حمل كنية الشهيد " سويداني بوجمعة " سنة **2003** بعد زيارة فخامة رئيس الجمهورية ، يتربع المجمع الجامعي على مساحة **8.9** هكتار، يظم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، بطاقة إجمالية تقدر **5300** مقعد بيداغوجي. يظم **5825** طالب مسجل منهم **4756** طالب في طور الليسانس و **1069** طالب في الماستر.

➢ **كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم العلوم الاقتصادية.
2- قسم العلوم التجارية.
3- قسم علوم التسيير.

➢ **كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية :** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم علوم الاجتماع.
2- قسم علوم الانسانية.
3- قسم علم الآثار.
4- قسم التاريخ.
5- قسم فلسفة.
6- قسم علم النفس.
7- علوم الاعلام و الاتصال وعلم المكتبات.

3. **المجمع الجامعي شيليو بوليس:** أنشأ في سنة **2006** . يتربع على مساحة **5.38** هكتار، يظم كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بطاقة إجمالية تقدر **2300** مقعد بيداغوجي. يظم **1501** طالب مسجل ، منهم **1177** طالب في طور الليسانس و **324** طالب في الماستر.

➢ **أقسام كلية الحقوق و العلوم السياسية :**

1- قسم الحقوق.
2- قسم العلوم السياسية.

4. **المجمع الجامعي الجديد5500 مقعد بيداغوجي:** أنشأ في سنة **2009** . يتربع على مساحة **11.13** هكتار يظم الحقوق و العلوم السياسية بطاقة إجمالية تقدر **5500** مقعد بيداغوجي يظم كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون و كلية الآداب و اللغات يظم **5831** طالب مسجل ، منهم **4821** طالب في مرحلة الليسانس و **1069** طالب في الماستر.

➢ **كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون :** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم علوم الطبيعة و الحياة.
2- قسم البيولوجيا.
3- قسم البيئة و هندسة المحيط.

➢ **كلية الآداب و اللغات :** مهيكلة بالأقسام التالية:

1- قسم اللغة و الأدب العربي.
2- قسم الآداب و اللغة الانجليزية.
3- الآداب و اللغة الفرنسية.

إعداد: عبد الحفيظ شغيب
أمانة مدير جامعة 8 ماي 1945 قالمة .
- ديسمبر 2017-

-B -

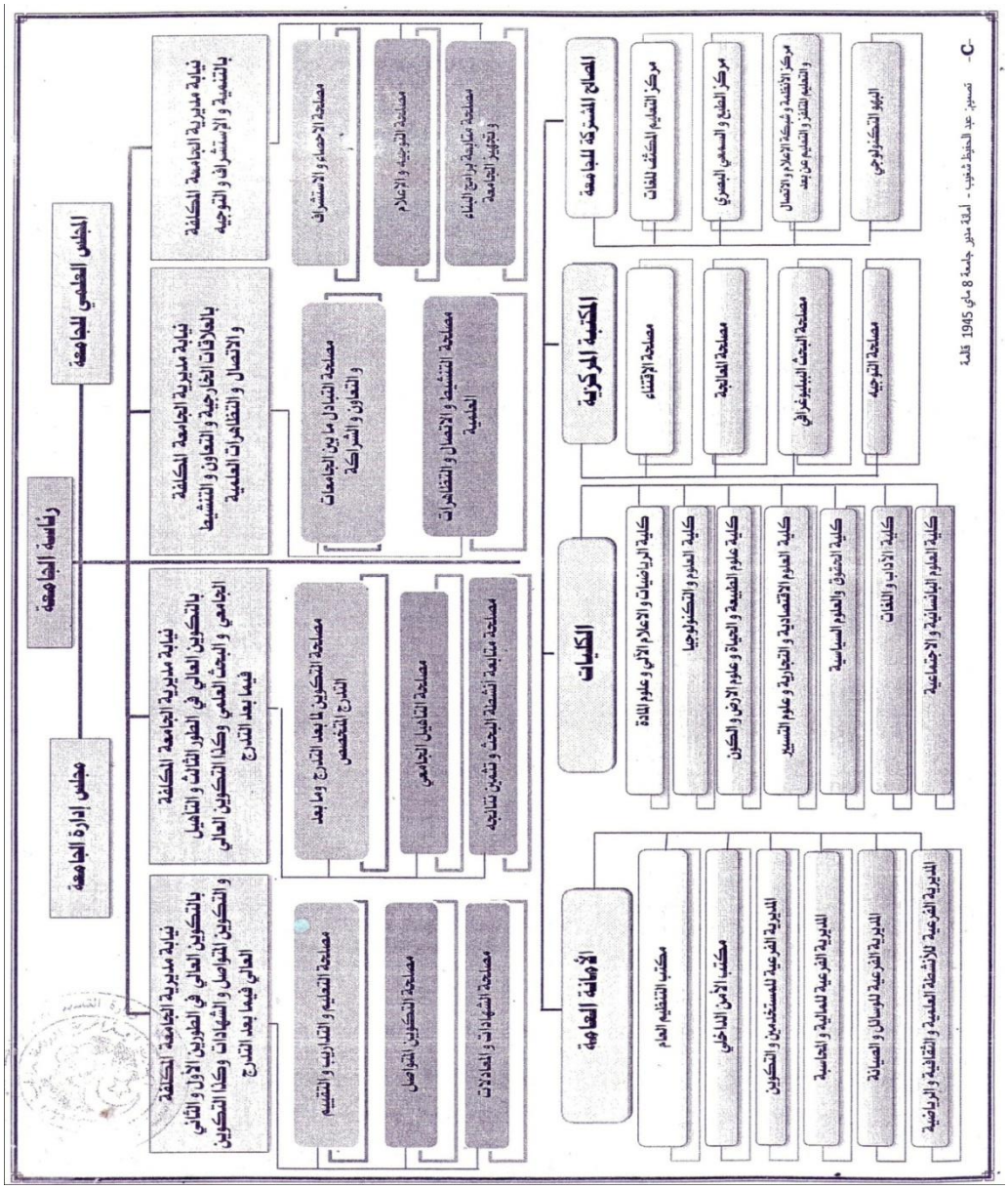
المجلس العلمي للجامعة
رئاسة الجامعة
مجلس إدارة الجامعة
نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتنمية و الإستشراف و التوجيه
نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية
نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطورين الأول و الثاني و التكوين المتواصل و الشهادات وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
مصلحة الإحصاء و الاستشراف
مصلحة التوجيه و الإعلام
مصلحة متابعة برامج البناء و تجهيز الجامعة
مصلحة التبادل ما بين الجامعات و التعاون و الشراكة
مصلحة التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية
مصلحة التكوين ما بعد التدرج وما بعد التدرج التخصص
مصلحة التأهيل الجامعي
مصلحة متابعة تأسيس البحث و تثمين نتائجه
مصلحة التعليم و التدابير و التقييم
مصلحة التكوين المتواصل
مصلحة الشهادات و المعادلات
المصالح المشتركة للجامعة
المكتبة المركزية
الكليات
الأمانة العامة
مركز التعليم المكثف للغات
مركز الطبع و السحب المصري
مركز الإتصال و شبكة الإعلام و التعليم للتفرغ و التعليم عن بعد
البيو التكنولوجي
مصلحة الإقتناء
مصلحة المعالجة
مصلحة البحث البيبليوغرافي
مصلحة التوجيه
كلية الرياضيات و الإعلام الآلي و علوم المادة
كلية العلوم و التكنولوجيا
كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
كلية الحقوق و العلوم السياسية
كلية الآداب و اللغات
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
مكتب التنظيم العام
مكتب الأمن الداخلي
المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين
المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة
المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة
المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية
تصميم: عبد الحفيظ شنيب - أمانة مدير جامعة 8 ماي 1945 قالمة

" Projets dans lesquels l'Université de Guelma est/était partenaire "

L'Université de Guelma est membre dans les projets Erasmus+ suivants :

- Projet Erasmus+KA2 :

1 - Projet Erasmus+ COFFEE :

Démarrage : 2015

Offre de Formation à Finalité d'Employabilité Elevée»: avec l'Université de Montpellier : mesure structurelle.

Deux Licences pilotes en agro-alimentaire et en protection des réseaux électriques sont en phase de construction.

Partenaires :

Le projet COFFEE rassemble un consortium de 19 partenaires européens et algériens, dont le ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, neuf (9) universités algérienne, sept (7) partenaires européens, la chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI) et l'Association pour le développement et la promotion de l'entreprise (ADPE), centre de compétence Le Forem-Environnement

Les Partenaires Algériens :

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Algérien - Université 8 mai 1945 Guelma – Université des Frères Mentouri Constantine1 - Université M'Hamed Bougara Boumerdès – Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen– Université Abdelhamid IBN BADIS Mostaganem - Université de Ghardaia – Université KASDI Merbah Ouergla – Université Ziane Achour Djelfa – Université Djilali LIABES Sidi Bel Abbes - Chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI) - Association pour le développement et la promotion de l'entreprise (ADPE)

Les Partenaires européens :

Université de Montpellier - Université de Perpignan via Domitia - Université de Pau – Université de Cadiz - Université Libre de Bruxelles - Waterford Institute of Technology - centre de compétence Le Forem-Environnement.

2 - Projet Erasmus+ INSTART :

Démarrage : 2016

« Euro-Africain Network of Excellence for Entrepreneurship and Innovation [INSTART] »
Coordinateur du projet: Université de Las Palmas de Gran Canaria –Espagne.

Il vise à améliorer le triangle de la connaissance éducation-innovation-recherche en promouvant l'innovation dans les Universités de la région méditerranéenne du Sud et le transfert de technologie des universités vers les entreprises afin d'accroître le niveau d'innovation et de technologie dans la société méditerranéenne.

Les Partenaires:

- ✓ **Algérie :** Université 8 mai 1945 Guelma - Université de Béjaia,
- ✓ **Egypte :** Alexandria University, Cairo University
- ✓ **Tunisie :** Université de Gabes, Université de Sfax, Université de Sousse
- ✓ **Lybie:** Misurata University, University of Zawia
- ✓ **Maroc :** Université Ibnou Zohr Agadir - Université Sidi Mohammed Ben Abdellah - Université Cadi Ayyad Marrakech
- ✓ **Espagne:** Fundacion Canaria Parque Cientifico Tecnologico de la Universidad de Las Palmas de Gran Canaria
- ✓ **Italie :** Universita Degli Studi di Roma la Sapienza
- ✓ **Pologne :** Uniwersytet Szczecinski,
- ✓ **Portugal** : Universidade da Madeira

3 - Projet Erasmus+KA2 e-Lives:

Démarrage : 2017

« e- Learning Innovative Engineering Solutions», Coordinateur du projet: Université de Limoges-France

Les partenaires :

- ✓ **Algérie :** Université 8 mai 1945 Guelma – Université Abdelhamid IBN BADIS Mostaganem – Université BADJI Mokhtar Annaba.
- ✓ **Tunisie :** Université Virtuelle de Tunis - Université Kairouan
- ✓ **Maroc:** Université KADI Ayyad Marrakech - Université Abdelmalek Essaadi
- ✓ **Jordanie** : Université Technique de Tafila - Université de Technologie Princesse Sumaya
- ✓ **France :** Université de Limoges.
- ✓ **Portugal :** Institut polytechnique de Porto
- ✓ **Espagne :** National Distance Education University (UNED)
- ✓ **Belgique :** Katholieke Universiteit Leuven (KU LEUVEN)
- ✓ International Association of Online Engineering.
- ✓ **Labsland** : Real laboratories on the internet

4 - Projet E-lab,

Démarrage :

2017, « Réseau de Laboratoire de Travaux pratiques d'Electronique (ReLaTraPE) », Partenaire: Université Abdelhamid Ibn Badis de Mostaganem et l'Université 8 mai 1945 Guelma, Projet agrée par l'Agence Universitaire de la Francophonie (AUF) pour la création et la mutualisation de laboratoires à distance.

5 - Projet FP7 ERANETMED- SETPROpER :

"Sustainable textile effluent treatment processes for reuse of water in agriculture", Coordinateur Université de Strasbourg, 2016-2019, Laboratoire LCPCA, Université 8 mai 1945 Guelma

6 - Projet FP7, ARIMNET2 ERA-Net BOVISOL :

"Breeding and management practises of indigenous Bovin breeds : Solutions towards a sustainable future", 2018, Coordinateur Research Institute of Animal Science (RIAS), Pelle, Greece, Laboratoire de Biologie, Eau et Environnement (LBEE), Université 8 mai 1945 Guelma

II - Projet Erasmus+KA1 :

1 - Projet Erasmus+ KA1 Mobile+2 :

Démarrage : 2016

Coordinateur du projet: Université de Porto-Portugal

Ce projet vise à encourager la mobilité des étudiants et des personnels académiques et administratifs et le transfert du savoir-faire et des meilleures pratiques

Action en cours 2016: 19 candidats (3 staff académiques, 6 staff administratifs, 10 étudiants) ont postulé pour bénéficier des mobilités offertes.

2 professeurs de l'Université de Porto-Portugal (Histoire et Architecture) ont choisi l'université de Guelma pour une mobilité entrante de 7 jours.

2 - Erasmus+ KA1 Mobile+3, 2017 :

MOBILE+3

Coordinateur du projet:

Université de Porto-Portugal. Ce projet vise à encourager la mobilité des étudiants et des personnels académiques et administratifs et le transfert du savoir-faire et des meilleures pratiques

- Programme de Mobilité Mevlana, 2016, Coordinateur du projet: Université d'Istambul – Turquie. Ce programme vise à encourager la mobilité des étudiants et des personnels académiques et le transfert du savoir-faire et des meilleures pratiques

3 - Erasmus+ KA1 Mobile Unlimited, 2018,

Coordinateur du projet: Université de Porto-Portugal. Ce projet vise à encourager la mobilité des étudiants et des personnels académiques et administratifs et le transfert du savoir-faire et des meilleures pratiques

4- Erasmus+ KA107: Université de Technologie de Bialystok, Pologne / 2018.

5- Erasmus+ KA107: Université de Las Palmas de Gran Canaria / 2018.

6- Erasmus+ KA1 Coordinateur du projet: Université de Ondokuz Mayis University-Samsun, Turquie/ 2018.

7- Erasmus+ KA1 : Université d'Alexandru Ioan Cuza d'Iasi, Roumanie/ 2018.

4 / 4

PRODUCTION
PÂTES